الجامعة الأردنيـــــة
كلية الدراسات العليا

التاريــــخ: ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٠

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية
وقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها
لطلبة الماجستير

أنا الطالب: احمد فلاح محمود الخرابشة الرقم الجامعي: (٨٠٧١٠٥٤٢)

تخصص: العلوم السياسية الكليـــــــة: الآداب

عنوان الرسالة: النظام السياسي العربي بين القومية والقطرية (١٩٦٧-٢٠٠٩)

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: احمد فلاح الخرابشة التاريخ: ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع .... التاريخ ٣٠/١٢/٢٠١٠

الجامعة الأردنية

نمــوذج تفــويض

أنا احمد مفلح محمود الخرابشة أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مـــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

النظام السياسي العربي بين القومية والقطرية
(1967-2009)

إعداد
أحمد فليح حمود الخرابشة

المشرف
الدكتور غازي ربابعه

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون أول 2010

نموذج رقم (ب)

نوقشت هذه الرسالة : (**" النظام السياسي العربي بين القومية والقطرية (١٩٦٧-٢٠٠٩)**

وأجيزت بتاريخ : ٦/١٢/٢٠١٠.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور غازي اسماعيل ربابعة	رئيس	....
أستاذ مشارك- علاقات دولية		
الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية	عضوا	....
أستاذ – علاقات دولية		
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع	عضوا	....
أستاذ – علاقات دولية/ تنظيم دولي إقليمي		
أ. الدكتور محمد عوض الهزايمة	عضوا	....
جامعة الشرق الأوسط (استاذ)		

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع .... التاريخ ٣٠/١٢/٢٠١٠

الإهداء

إلى

أمي وأبي

وزوجتي

والأمة العربية التي أنتمي إليها

شكر وتقدير

لله عظيم الشكر والحمد، فهو صاحب المن والفضل وأهل لكل ثناء

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور **غازي ربابعه** على ما قدمه لي من توجيه ونصح في إعداد هذه الرسالة .

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لأعضاء هيئة المناقشة الذين تفضلوا في التحقيق في هذه الرسالة وتقديم آرائهم فيها لإثرائها علمياً. ولجميع أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية والأقسام الأخرى في الجامعة الأردنية الحبيبة الذين نهلت العلم على أيديهم وجميع الإداريين والعاملين الذين قدموا لي المساعدة والخدمة في مرحلتي البكالوريوس والماجستير.

قائمة المحتويات

النظام السياسي العربي بين القومية والقطرية
(1967–2009)

إعداد
أحمد فليح حمود الخرابشة

المشرف
الدكتور غازي ربابعه

ملخص

هدفت هذه الدراسة لتحليل ودراسة واقع النظام السياسي الاقليمي العربي في صيرورة والارهاصات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدوليةالتي أثرت على الحراك السياسي العربي على مستوى النظم السياسية العربية , للتعاطي مع مفاهيم القومية أو القطرية، خلال الفترة (1967 وحتى 2009) فقد تكرس مفهوم القطرية لدى معظم الانظمة السياسية العربية نتيجة لظروف داخلية تتعلق بموضوع السيادة والاستقلال , وخارجية تتعلق بسياسات الدول الكبرى , وتراجع دعوات القومية العربية لعدم قدرتها على استيعاب التحولات في الفكر السياسي العربي وعدم صياغتها لنظرية واستراتيجة قابلة للتطبيق في هذه المرحلة بالرغم مما تواجهه الدولة القطرية العربية من تحديات تؤثر على وجودها السياسي.

فالمراحل التي مربها النظام شهدت تحولات سياسية واجتماعية مهمة أثرت على نمط التفاعلات العربية – العربية وعلاقتها الخارجية وشكلت في مجملها متغيرات مهمة بالنسبة للدول العربية.

تتميز هذه الدراسة بمحاولتها تحليل العوامل والمتغيرات التي أثّرت على مراحل تطور نظام الإقليمي العربي في إطار تحليل وفهم أبعاد العلاقة بين جدلية القومية والمصلحة القطرية من خلال تحليل القضايا التي أثّرت على القومية العربية في إطار العمل العربي المشترك، ومدى تأثّرها بعامل القطرية كمحدد رئيسي لتعميق التعاون بين الدول العربية ومحاولة صياغة منظور فكري حديث للقومية العربية كمقترب مفاهيمي للوحدة والتعاون والتكامل.

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل المحوري ما هو أثر مستوى الإدراك السياسي لمفاهيم القومية والقطرية لدى النظم السياسية العربية على تكريسهما لاثبات تطبيقهما لهذه المفاهيم في ضوء الظروف السياسية لكل دولة ومتطلبات المرحلة التي يمر بها النظام .

وقد توصلت الدراسة الى ان النظام السياسي العربي في المرحلة الحالية يفتقر الى الحد الادنى من التنسيق في مجال التعاون العربي وخصوصاً في القضايا التي تشكل قضايا رئيسية في النظام الاقليمي العربي , وأن القومية العربية قد شهدت مراحل مختلفة منذ بداية انطلاق الدعوة الاولى لها وحتى هذه المرحلة تعمقت في فترة الستينيات والسبعينيات الى انها تراجعت بشكل واضح بعد ذلك وتوصي الدراسة بضرورة قيام الجامعات والمراكز البحثية العربية بتحليل الواقع العربي الحالي للوصول الى تحديد التحديات والاخطار التي تواجه الوطن العربي والتي من خلالها يمكن الوصول الى اهمية الانطلاق من أي مرتكز من مرتكزات الوحدة العربية.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

مقدمة:

تختلف نشأة النظام الإقليمي العربي عن نشأة غيره من النظم الإقليمية العالمية في أكثر من مجال، فالنظام العربي لم ينشأ فقط لأن الدول العربية السبع المستقلة (مصر ، العراق . لبنان، السعودية ، الاردن ، اليمن ، سوريا) قررت إنشاء جامعة الدول العربية، للأنها شعرت بحريتها النسبية في إنشاء نمط من العلاقات، وبدأت تتفاعل فيما بينها، أو لأنه تصادف أن هذه الدول المتجاورة تتشابه ثقافياً وسياسياً وتتقارب في مراحل نموّها وتطلعاتها، أو لأن التهديد الاسرائيلي فرض على هذه الدول التجمّع والتفاعل، أو لأن القوى الدولية المهيمنة في ذلك الحين كانت تحبذ إنشاء منظمة إقليمية عربية. لقد نشأ النظام العربي نتيجة تفاعل عديد من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية وتأثيرات دولية، فالشعوب التي تشكل قاعدة النظام العربي عاشت بصفة دائمة على أرضها لمئات السنين تتحدث اللغة نفسها وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها، وفي أغلب الأحيان تخضع لنظام الحكم نفسه. وبالتالي فإن اختلاط الشعوب وتفاعلها وتوحدها سبق قرار الدول السبع بأن تتفاعل في شكل منظمة إقليمية.

يعتبر النظام الإقليمي بمثابة الإطار المرجعي الذي ينبع منه كل من مفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط، طالما أن كليهما يدعي لنفسه حق التعبير عن نظام إقليمي بذاته، وإن كانت النتائج المترتبة على إستخدام أحدهما من دون الآخر بالغة الاختلاف، أن كانت الدول العربية تندرج في أطر أوسع منها، فهي من الجانب الثقافي نسقاً فرعياً لمجموعة الدول الإسلامية، وهي الناحية التنموية تدخل في عداد الدول النامية أو دول الجنوب، وتدخل في إطار منطقة الشرق الأوسط من وجهة نظر الدول الكبرى ، بعبارة أخرى، فإن الوطن العربي بوحداته المختلفة هو كيان يملك في حد ذاته أسباب للتمايز والاختلاف، لكن هذا التمايز أو الاختلاف لا يحتم فصله عن السياقات الأوسع منه نطاقاً، والتي يمكن أن يندرج في إطارها ثقافياً واقتصادياً وإستراتيجياً.

أصبحت الدولة القطرية العربية في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة حقيقة قائمة وهي تدافع عن وجودها بكل الوسائل وتجد الحماية الدولية لذلك من قبل القوى العظمى، فالدولة القطرية أصبحت حقيقية عربية لا يمكن التفكير أو العمل خارجها ولكن هنالك حقيقة عربية أشد خطورة، وهي أن الدول القطرية أصبحت عبئاً على نفسها بل إنها أصبحت مهددة ليست من الخارج فقط بل من الداخل أيضاً، لذا فإنها ستبحث مضطرة عن حل مشاكلها الداخلية ولو على حساب جزء

من سيادتها الوطنية وإن أفضل خيار مطروح لها هو الوحدة بصيغ سياسية واقتصادية وثقافية تتوافق والمرحلة الراهنة.

إن جدلية العلاقة بين القضايا الوحدوية والمصلحة القطرية تشكل المحور الرئيسي والمتغير الأكثر تأثيراً في بناء مؤسسات النظام العربي وفهم آليات عمل الجامعة العربية، وتأخذ هذه الجدلية شكل الالتزام أو التنافس أو التنازع وأحياناً الصراع بين النظام العربي والمصالح القطرية. إن التداخل بين البيئة الدولية والبيئة الإقليمية قد انعكس من خلال التوازنات والتحالفات العربية مما قد أثر على طبيعة تطور النظام الإقليمي العربي منذ نشأته وحتى ألان فالجامعة العربية قد برزت إلى الوجود وتحمل معها تناقضات رئيسية هي فكرة التضامن والوحدة وتداخل حاد مع البيئة الدولية وخصوصاً في المرحلة الحالية ومنطق السيادة الوطنية الذي تأثر بالعولمة والتحولات في النظام الدولي الجديد.

إن محاولة فهم جدلية العلاقة بين القومية والقطرية تتطلب تحليل مصادر القوة والضعف لكل منهما، وفهم تأثير بعض المتغيرات التي ساهمت في إبراز تحالفات وتوازنات أثرت على النظام الإقليمي العربي ، وعلاقتها بالقوى العالمية في إطار الجامعة العربية التي تعبر عن هذا النظام، لقد مرّ النظام الاقليمي العربي بمراحل ارتبطت بالمتغيرات على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي ، وظهرت بعض المحاولات للتعاون والوحدة بين الدول العربية وأهمها جامعة الدول العربية ، وظهرت بعض التجمعات الاقليمية ومن أهمها (مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي) ومحاولات إصلاح الجامعة العربية، وقد جاءت حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت وما كان لهذه الحرب من تداعيات مباشرة على النظام الإقليمي العربي، ومن أبرز ما وصل إليه النظام من حالة من الضعف وعدم القدرة على إدارة الأزمات العربية وفتح الباب للتدخل الدولي والإقليمي المباشر في المنطقة وشكل بداية مرحلة جديدة في تشكيل الأنظمة السياسية وفق مفاهيم النظام الدولي الجديد والذي يعطي النظام الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا أدى إلى إعادة التحليل لمفاهيم السيادة الوطنية (السياسية والاقتصادية) حيث إنها غير قادرة على الوقوف أمام الهيمنة أحادية القطب في فترة زمنية مرحلية 1990 تحكمت بالنظام الدولي الجديد وخصوصاً بعد احتلال العراق والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

تاثر النظام الاقليمي العربي بالعديد من المتغيرات الجوهرية بالنسبة للدول الاعضاء في النظام ، خلال الفترة (1967 –2010) التي شهدت تحولات سياسيةواقتصادية واجتماعية مهمة أثرت على نمط التفاعلات العربية – العربية بشكل خاص وقوة تأثير التدخلات الخارجية والتي كان لها تأثير مباشر على عدم قدرتها على صياغة اطاراً من العلاقات القابلة للتنفيذ من منظور قومي والتوجه الى الانحسار في اطار الدولة القطرية والعمل لها وتقويتها .

أولا : مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولتها تحليل تطور النظام الاقليمي العربي في ظـل مـا واجهه النظام منذ نشأته وحتى الان من تنازع بين التوجهات القومية والقطرية للدول المكونة له تزامن ذلك مع ضعف الهياكل التنظيمية للنظام نتيجة ضعف التوجهات الوحدوية على حسـاب الدولة القطرية وعدم وجود ارادة سياسية لدول النظام في دعم مشاريع الوحدة والتكامـل بـين الدول العربية . وهذا يثير جملة من التساؤلات حول الأسباب والحقيقة لفشل كل مشاريع الوحدة العربية أو تطوير مجالات التعاون بين الدول العربية، وبتأصيل مفاهيم القطرية علـى حسـاب القومية العربية، من هنا فإن الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

1 - ما هي المراحل التي مر بها النظام الإقليمي العربي منذ ظهور الجامعة العربية وحتـى الفترة الحالية؟

2 - هل أثرت طبيعة مؤسسات النظام الإقليمي العربي (الجامعة العربية، التجمعات الاقليمية) على ترسيخ مفهوم الوحدة أو القطرية؟

3 - ما هي البدائل والسناريوهات المطروحة في المرحلة الحالية والمستقبلية للنظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية؟

ثانياً : أهمية الدراسة:

إن الحديث عن الوحدة العربية قد أصبح لدى المفكرين والباحثين موضوع غيـر مجـدي للبحث والدراسة، فهنالك الكثير من الدراسات العربية والابحاث والمقالات والكتب التـي حاولـت تحليل ودراسة القومية العربية والقطرية من مختلف المحـاور والمنطلقـات الفكريـة والعقائديـة والسياسية وحتى الاقتصادية والاجتماعية الا أنها لم تحاول البحث والتحليل فـي أسـباب تراجـع القومية على حساب القطرية، كإطار عمل لمعظم أو جميع الانظمة السياسية في المرحلـة الحاليـة التي كانت في مرحلة من المراحل تمثل مرتكز رئيسي لهذه الانظمة، ولكن في ظل مـا تواجهـه الانظمة العربية من أزمة شرعية وتحديات داخلية وخارجية تفرض عليها إعادة النظر في ترتيـب علاقاتها أو أولوياتها من منظور المصلحة الوطنية والقطرية وحماية سيادتها الوطنية من التهديـد والتحديات السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية في ظل سياسة التكتلات الدولية سياسياً واقتصـادياً مما يدفع إلى إحياء فكرة الوحدة العربية أو تفعيل أي من مرتكزات الوحدة سواء علـى المسـتوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي كمنظور لحماية السيادة الوطنية ودعم مرتكزات ومكتسـبات الدولة الوطنية والتي تتكامل في مجموعها لتصل إلى الوحدة العربية التي يمكن اعتبارهـا الحـل الامثل للمشاكل العربية سواءً على المستوى القطري أو على مستوى الدول العربية مجتمعة.

أن حجم التهديدات والتحديات التي تواجه النظم السياسية العربية في المرحلة الحاليــة، وما تواجهه من تدخلات دولية وإقليمية، في مرحلة بدأ النظام الــدولي يتجــه نحــو التكــتلات والأحلاف الدولية، تدفع المفكرين والباحثين العرب إلى إعادة البحث فــي موضــوع التعــاون والوحدة بين الدول العربية، من هنا تبرز أهمية طرح هذا الموضوع في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الأمة العربية.التي شهدت مزيد من التراجع والضعف في ظل تزايد التكــتلات الدوليــة والتحالفات، وكذلك التدخلات في شؤون المنطقة

ثالثاً : فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1 – تأثر النظام الاقليمي العربي في مراحل تطوره بمستوى العلاقة بين القومية والقطريــة لصالح القطرية والتجزئة على حساب القومية والوحدة .

2 – أدى ضعف المشروع القومي (فكرياً وتنظيمياً) في تراجع توجهــات القوميــة لــدى المجتمعات العربية مما انعكس بشكل سلبي على الأطر الإقليمية العربية.

رابعاً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج التالية في تحليل موضوع الدراسة:

1 – **المنهج التاريخي:** يتطلب فهم الواقع الحالي للنظام الاقليمي العربي ، دراسة المراحــل التي مر بها النظام منذ تأسيس الجامعة العربية ، من هنا سوف يتم استخدام هذا المنهج في تحليل المراحل التاريخية التي مر بها النظام الاقليمــي العربــي ومســيرة العمــل والتعاون العربي المشترك في إطار فهم وتحليل تبعات كل مرحلة على النظام الاقليمي.

2 – **المنهج التحليلي التكاملي:** الذي يعتمد على اساس تقسيم وتقويم النظام الاقليمي العربي كطار عام يشتمل على مجموعة من الانظمة الفرعية (التجمعات الاقليميــة ، الــدول العربية) ، بهدف تحليل وفهم هذه المكونات المعقدة بتفاعلاتهــا وتوجهــات القوميــة والقطرية ، والذي يساعدنا على الانتقال من مرحلة تحليل الجامعة العربيــة باجهزتهــا ومدى فاعليتها ومن ثم التجمعات الاقليمية العربية ، والدول العربية.

3 – **المنهج الاســتقرائي:** تم استخدام هذا المنهج في الوصول إلى ســيناريوهات مســتقبلية للنظام الإقليمي العربي .

خامساً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة ومنها ما يلي:

أولاً: دراسة السيد يس بعنوان: **تحليل مضمون كتابات الفكر القومي العربي**[1].

تهدف الدراسة إلى وصف وبلورة الاتجاهات الاساسية في الفكر القومي العربي كما ظهرت في الكتابات العربية التي تناولت فكرة الوحدة العربية، ومسألة الوحدة العربية.واعتمدت الدراسة على أداة تحليل المضمون، وذلك باختيار عينة من هذه الكتابات (وثائق، ومؤلفات، ومقالات) وإخضاعها للقواعد الاساسية لهذه الاداة، وكانت نقطة البدء في تحديد أهم الفئات التي تعبر عن الاتجاهات الاساسية في الكتابات العربية عن قضية القومية العربية، ومسألة الوحدة العربية، وقد توصل فريق البحث إلى ان هذه الفئات تركز على تاريخ الحركة القومية العربية، وليس تحليلها ومناقشة محاورها .

ثانياً: دراسة وليد قزيها بعنوان: **التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي**[2].

بيّنت هذه الدراسة أنّ تحديد القوى الاجتماعية الفاعلة في قضية الوحدة العربية وبيان الخلفية الثقافية الاقتصادية لهذه القوى يعد مدخلاً صحيحاً إلى فهم حقيقي لتطور هذه القضية والمشكلات التي واجهتها. وتسعى هذه الدراسة إلى: توضيح مدى الارتباط القائم بين الفكر القومي والمجتمع في الوطن العربي ، و طرح تحليل دقيق لتطور القومية العربية في مختلف مراحلها، وقد توصلت الدراسة الى وجود ضعف في مستوى العلاقة بين الفكر القومي العربي خلال مرحل طرحة وبين المجتمعات العربية ، بستثناء فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي .

ثالثاً: دراسة جميل مطر بعنوان **التجارب الوحدوية الوظيفية:** الجامعة العربية[3]:

تهدف هذه الدراسة إلى فتح باب البحث والنقاش حول دور الجامعة العربية في العمل لتحقيق تكامل وظيفي بين أقطار الوطن العربي، ولا شك أن لهذا الموضوع أبعاداً نظرية وعملية متعددة يناقشها علم السياسة المعاصر، واستقر بعضها في شكل مسلمات معينة خاصة تلك التي

([1]) يس، السيد، (1984)، **تحليل مضمون كتابات الفكر القومي العربي مركز دراسات الوحدة العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها بيروت: مركز دراسات الوحدة.

([2]) قزيها، وليد، (1984)، **التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

([3]) مطر، جميل، (1984)، **التجارب الوحدوية الوظيفية**، الجامعة العربية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

تتعلق بقضايا التكامل بين دول تنتمي إلى العالم النامي. الا أننا حين نناقش قضية التكامل في الوطن العربي يجب أن نعطي للاعتبارات الخاصة التي تحيط بالعمل المشترك اهتماماً خاصاً يتناسب مع حجم تأثير هذه الاعتبارات على أفكار وخطط التكامل الوظيفي بين الاقطار العربية، وقد توصلت الدراسة الا إن الامر المميز للفكر التكاملي العربي، عن الفكر التكاملي بوجه عام، هو أنّ أكثر المفكرين الداعين إلى تحقيق التكامل الوظيفي في الوطن العربي ينطلقون من عقيدة قومية ركنها الاساسي تحقيق الوحدة السياسية، وهو وضع لا يوجد نظير له في النظم الاقليمية الاخرى. وربما تسبب هذا الوضع في إيجاد حساسيات من نوع خاص بين من يدْعون إلى تحقيق التكامل باعتباره طريقاً الى الوحدة السياسية، وبين اتجاهات تسهم في تحقيق بعض برامج ومشاريع التكامل باعتبارها بديلاً للوحدة أو ستاراً يخفي الاغراض المعادية للوحدة.

رابعاً: دراسة عبد العزيز الدوري بعنوان: **حول التطور التاريخي للأمة العربية**[(1)]:

تعد هذه الدراسة من الدراسات التاريخية هدفها تحديد مفهوم الامة العربية كما تشكلت عبر المراحل التاريخية ، وتفترض الدراسة وجود عناصر، أو عوامل ساهمت في هذا التكوين منها: إطار الاسلام والحركة الاسلامية، خروج العرب بالفتوح وانتشارهم، وسكناهم في دور الهجرة، ومفهوم العروبة، ثم انتشارهم في الريف والتعريب الذي رافق ذلك، تكوين الثقافة العربية وأهمية ذلك في تكوين الامة، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في التكوين.

خامساً: دراسة سعد الدين إبراهيم بعنوان: **قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** (عرض للدراسة الميدانية) [(2)]:

حاولت الدراسة تحليل اتجاهات الرأي العام في عشرة أقطار عربية نحو مسألة التوحيد السياسي للوطن العربي. وقد كشفت المعلومات الميدانية عن مجموعة من الحقائق، بعضها كان متوقعاً وبعضها الاخر كان غير متوقع ، حيث تبين أن الاغلبية الساحقة من أفراد العينة في الاقطار العربية في كل الشرائح الاجتماعية والمهنية والتعليمية والعمرية سجّلوا درجة عالية من الشعور بالانتماء القومي العربي، وهم على دراية بمشروعات الوحدة السياسية وخاصة الرئيسية منها، ولكن أكثرهم وعياً وعلماً بهذه المشروعات ليسوا بالضرورة أكثرهم إيجابية في تقييمها،

([1]) الدوري، عبد العزيز، (1984)، **التطور التاريخي للأمة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

([2]) إبراهيم، سعد الدين، (1984)، **قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (عرض للدراسة الميدانية)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

فالاغلبية الساحقة من المبحوثين غير راضين عن مستوى التعاون العربـــي بصـــورته الحاليـــة المحبوسة في إطار التنسيق على مستوى الجامعة العربية، ويريدون مستوى أعلى لهذا التعاون، إما في شكل وحدة اندماجية أو اتحاد فدرالي بين الاقطار العربية.

سادساً: دراسة يوسف طوني بعنوان: **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**[1].

هدفت هذه الدراسة الى درسة الوطن العربي كحركة قومية عربية منذ القـــرن التاســـع عشر، والتي كانت أهدافها مركّزة أولاً على توطيد فكرة وجود أمة عربية، وثانياً على وجـــوب أن تتحد هذه الامة سياسياً في دولة– أمة واحدة– ، ومع ذلك، وفي حين أنّ كثيراً من الحركات القومية حققت هدفها فأقامت دولة– أمة، فإن الوطن العربي ككل كان مصدر إحبـــاط للقـــوميين العرب.وتوصلت الدراسة الى أن القومية العربية قد شهدت منذ هزيمة عام 1967 في الحـــرب مع إسرائيل، وبصفة خاصة بعد إزالة الدور النفطي العربي، اصبحت قبضة القومية العربيـــة على السياسات العربية تزداد ضعفاً. وكان الاثر الذي تركه حدث الثورة الايرانيـــة فـــي عـــام 1979 هو زيادة قوة الاصولية الاسلامية في الوطن العربي، ففي أعقابها عادت للظهور فكـــرة الجامعة الاسلامية– التي كان تيار القومية العربية قد تمكن من تهدئتها بعـــد الحـــرب العالميـــة الثانية– إلى التنافس مع تيار القومية العربية، ومنذ ذلك الوقت، وخاصة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

سابعاً: دراسة سعدون حمادي بعنوان: **تجديد التحديث عن القومية العربية والوحدة**[2]:

تسعى هذة الدراسة للتعرف على المراحل التي مرت بها القومية العربية فمنذ أن بـــدأ الشعور القومي ينمو ويتحرك في بداية النهضة العربية الحديثة والخط القومي في صعود، فقـــد تحول الشعور القومي إلى فكرة القومية العربية، التي شهدت تطوراً إيجابياً إذ تطورت من حالة سديمية أولى إلى مرحلة أكثر تطوراً عندما أخذت الحركات القومية والمثقفون القوميون ببحـــث مسألة المحتوى إلى جانب الاطار العام. وبذلك خطت عملية التكوين الفكري للقوميـــة العربيـــة خطوة مهمة إلى الأمام، فتكونت فكرة القومية النقدية ذات المحتوى الشعبي الاشتراكي والدعوة لفكرة الاشتراكية العربية كمحتوى اقتصادي واجتماعي للقومية العربية. وقد حدث ذلك بفعـــل نشاط فكري واسع تناول قضية القومية العربية كنظرية ساهم به المفكرون القوميون من مختلف الأقطار العربية وبخاصة في سورية والعراق وفلسطين.

---

(1) طواني، يوسف، (2008)، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(2) حمادي، سعدون، (2003)، **تجديد الحديث عن القومية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ثامناً: دراسة سعدون حمادي بعنوان: **مشروع الوحدة العربية ما العمل؟**[1]:

تعالج الدراسة موضوع الحركة القومية العربية والتي كانت دوماً حركة معارضة تهدف بشكل أو بآخر للوصول إلى الحكم، ومواقفها من الأنظمة الحاكمة القائمة على مواقف مسبقة. يتطلب فهم وإدراك تطور الحركة القومية العربية أن تتم دراسة كل قضية أو حالة بمفردها. فكل خطوة تصدر من أية جهة، بما فيها الأنظمة الحاكمة، إذا كانت تخدم المشروع يجب تأييدها والعكس صحيح، فالعلاقة بالأنظمة الحاكمة يجب أن تكون علاقة تفاعل وحوار وتعاون في حالات وعلاقة نقد ومعارضة وضغط وتبعية سياسية في حالات أخرى. فلكل حالة ما يناسبها.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة بمحاولتها إعادة طرح هذه الموضوع الحيوي والمهم سواء على مستوى الشعوب او الدول وخصوصاً بالنسبة للباحثين الذين توجد لديهم اهتمامات بحثية في مجال الوحدة العربية . في إطار تحليل وفهم أبعاد العلاقة بين التوجهات القومية والمصلحة القطرية من خلال تحليل القضايا التي أثرت على الحركة القومية العربية في إطار العمل العربي المشترك، ومدى تأثرها بعامل القطرية كمحدد رئيسي لتعميق التعاون بين الدول العربية ومحاولة صياغة منظور فكري حديث يتلائم مع واقع الوطن العربي في الفترة الحالية ، وما وصل الية من حالة جمود وتراجع في جميع المستويات ، وكمقترب مفاهيمي (للتنسيق والتعاون والتكامل للوصول الى الوحدة) ، ومفهوم القطرية كمقترب مفاهيمي (للسيادة والوطنية)، للخروج بإطار استراتيجي يعمل على التكامل ضمن محور واحد وهو الخروج من حالة الانقسام والتجزئة لمواجهة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية، فالتوجه القومي للأنظمة سيكون عامل مؤثر في إعادة بناء مفهوم المواطنة لدى الشعوب العربية التي لا تزال تؤمن بالوحدة والقومية ولو من ناحية عاطفية اوشكلية، وهذا سيساعد على الحد من التأثيرات الخارجية والتي أثرت بشكل رئيسي على النظام السياسي الإقليمي العربي ومستوى التفاعلات والعلاقات السياسية بين الدول العربية.

([1])حمادي، سعدون، (2008)، **مشروع الوحدة العربية ما العمل؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

متغيرات الدراسة :

- **المتغير المستقل (المؤثر) :** ويتمثل هذا المتغير في دراستنا النظام الاقليمي العربي كمفهوم يعبر عن التفاعلات السياسية العربية في اطار جامعة الدول العربية بما تمثله من إطار للتعاون والتنسيق فيما بينها على المستوى الداخلي والخارجي .

- **المتغير التابع (المتأثر) :** ويشير الى مستوى تطور النظام الاقليمي العربي في إطار التوجهات القومية او القطرية لمكوناته ، والتي أخذت الطابع الوحودي او القطري حسب المرحلة التي يمر بها وطبيعة الظروف والسلوكيات لدول النظام في التعامل مع المفهومين .

مصطلحات الدراسة :

- **النظام (System):**

مصطلح يشير الى إطار لتنظيم العلاقات بين مجموعة من الوحدات المتباينة التي تتداخل مع بعضها في عملية تفاعل هادفة ومستمرة ، ويعني في العلاقات الدولية المفهوم المجرد الذي يختص بدراسة أنماط ومستويات وكثافة التفاعلات بين العديد من اللاعبين الذين يشكلون عناصر النظام أو أجزائه على الساحة الدولية(1).

- **الإقليمي (Regional) :**

مصطلح يخص المنطقة الجغرافية التي تسكنها الوحدات السياسية في النظام، ويعنى بالإقليمية في العلاقات الدولية ، التمركز الذي يقوم بين عدد معين من الدول في ظل تنظيم سياسي قانوني تجمع بين أطرافه صلات من التجاور واللغة والجنس والتاريخ والثقافة المشتركة وصلات المصالح الاقتصادية والسياسية(2).

- **القطرية (The state):**

يحظى مفهوم "الدولة" (The State) باهتمام واسع ومناقشات متشعبة ومستمرة ومتصاعدة في الموسوعات السياسية المتخصصة من جهة، وفي الأدبيات والدوريات المعنية بشؤون الأنظمة والقوانين ، ومسائل التنمية ، والعلاقات الدولية من جهة أخرى, فالدولة هي الإطار السياسي والتنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه. الأمر الذي يتضمن علوّ إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات والمؤسسات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار شرعية حيازة وسائل الإكراه، وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين، بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين

---

(1) أسامة، الغزالي حرب، (1987). **النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية**، المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، 15-17 أيلول سبتمبر، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية، ص2.

(2) دراسات في الدبلوماسية العربية، (1967). بيروت: معهد الدراسات اللبنانية، الجزء الخامس، ص258.

السلم والنظام، وتحقيق التقدم في الداخل وصد العدوان من الخارج. وإلى جانب الاستخدام العام للمصطلح بمعنى الجسم السياسي للمجتمع، هناك استخدام أكثر تحديداً يقتصر فيه المعنى على مؤسسات الحكم. [1]

- **القومية** (Nationalism) :

هي إيديولوجية وحركة اجتماعية سياسية نشأت مع مفهوم الأمة في عصـــر الثـــورات الثورة الصناعية، الثورة البرجوازية، والثورة الليبرالية (في الفترة من أواخر القرن الثامن عشر والقومية حالة عقلية ونمط للرغبات والاهتمامات، وتشير القومية إلى مرحلة تاريخية وصلت من خلالها شعوب وأمم إلى تكوين وحدات سياسية معينة وتبوأت مكانها في النظام الدولي والقومية كتعبير عن حالة سياسية واجتماعية وثقافية معروفة منذ الحضارات القديمة المصرية والإغريقية واليونانية والرومانية، وقد ظهرت في القرن التاسع عشر نزعة في أوروبا كما هو الحال فـــي فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية أما القومية العربية فقد بدأت الدعوات لها منذ أوائل القرن العشرين وإستمرت حتى الآن.

---

(1) الكيالي، عبد الوهاب، (1981). **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، ص702
.

الفصل الثاني

التحليل النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة

إن النظم السياسية هي أساس التنظيم السياسي والدستوري للدولة، لأن علم النظم السياسية بطبيعته علم الإطار والنظرية، فهو لا يقتصر على أسس التنظيم السياسي في دولة بذاتها. وإنما هذه النظرة من سمات القانون الدستوري، الذي وإن كان يهتم بإبراز المبادئ العامة الدستورية المستخلصة من المقارنة العلمية، الا أنه يهتم أساساً بالنظام السياسي أو نظام الحكم في دولة بذاتها طبقاً لما تسطّره نصوص الدستور المكتوب، وما قد يكمله من عرف دستوري[1]

تعرّض مفهوم النظام السياسي للتطور مستمر، فبعض الكتّاب يعتقدون بأن تحديد النظام السياسي يقتصر على معرفة شكل الحكم في الدولة فقط، بينما يرى البعض الأخر قصور هذا التحديد وعدم مواكبته للتغيرات التي استجدت على صعيد المجتمعات السياسية، وهم في محاولتهم إرساء قواعد للتعريف الشامل إلى حد التجاوز والخلط بين النظام السياسي والتنظيم السياسي، وهذا ما يحتّم علينا في إطار دراستنا عن تعريف عملي يتلاءم وموضوع المادة التي نحن بصددها أي يقع بين مفهوم النظرة الشكلية التقليدية ومفهوم النظرة الشمولية وكما يقول المفكر فولتير (إذا أردت أن تتحدث فحدد مصطلحاتك).

المبحث الأول: تعريف بالنظام الإقليمي العربي من منظور سياسي

أستخدم مصطلح النظام السياسي كمرادف لنظام الحكم، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، ولكن تحت تأثير المدرسة السلوكية، اتخذ مفهوم النظام السياسي أبعاداً جديدة وأصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها (الجانب الأيديولوجي)، أو القائمون على ممارستها (النخبة)، أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية)، ومن دون الدخول في تفاصيل الجدل النظري الذي يثور حول تعريف النظام السياسي، فإن ما يعنينا هو التأكيد على مجموعة الملاحظات التالية:

أولاً: إن مفهوم النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة، لأن الأول لا يغدو الا أن يكون مفهوماً تحليلياً يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع، بيد إلا أن الدولة تعد هي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي

---

[1] محمد رفعت، عبد الوهاب، (2008)، **مبادئ النظم السياسية** ، مصر: دار النهضة العربية، ص 5.

المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، كما تملك الشخصية القانونية التي تكسبها أهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولي العام على الصعيد الخارجي.

ثانياً: إن مفهوم النظام السياسي يركز في وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود الدولة عناصر أخرى كالإقليم والشعب والسيادة، وعلى هذا يستطيع الباحث أن يعين حدوداً لأي من الدول العربية لكنه لا يستطيع أن يضع حدوداً لنظمها السياسية.

ثالثاً: يترتب على ما سبق أنه لا بد أن يتضمن النظام السياسي درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين وحداته بحيث إن التغير الذي يطرأ على أي منها يؤثر في باقي الوحدات الأخرى سلباً وإيجاباً[1].

رابعاً: يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنيهاوقواعد يقررها، وممارسات يلتزم بها، وعلاقات يدخل فيها، ووظائف يؤديها، تمثل وظائف المدخلات وفقاً للاقتراب الوظيفي في كل من التنشئة السياسية، والاتصال السياسي، وتجميع المصالح والتعبير عنها، بينما تتمثل وظائف المخرجات في صنع القواعد القانونية وتنفيذها، والتقاضي بموجبها، وفي هذا السياق حدد جبرائيل ألموند الغاية النهائية لوظائف النظام بشقيها في التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار للنظام[2].

خامساً: إن كون النظام السياسي تميزه مجموعة من التفاعلات والعلاقات الارتباطية التي تختلف عن غيرها من التفاعلات والعلاقات، فإن هذا لا يعني أن النظام السياسي يوجد في فراغ إنما يعمل في بيئة داخلية يؤثر فيها ويتأثر بها، فالواقع الاجتماعي لا يعرف الفصل القاطع بين النظام السياسي والنظامين الاقتصادي والثقافي.

اكتفى الفقه الدستوري بتعريف النظام السياسي على أنه الشكل الخارجي للسلطة العامة وما يتصل به من حلول مختلفة تنحصر في الجانب النظري أو الوضعي للسلطة كتحديد شكل الدولة أو الحكومة ووظائفها القانونية الواردة في النصوص الدستورية وتحليل هذه النصوص وغيرها من النصوص القانونية في حدود الإشكال الخارجية للسلطة العامة، دون الاهتمام الفعلي أو البحث بكيفية تطبيقها ومدى تفاعلها مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد الذي يجري تطبيقها فيه.

---

(1) المنوفي، كمال، (1987)، **التأصيل النظري لمفهوم النظام السياسي، أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص ص 39 – 45.

(2) صالح، عطا محمد، وتيم، فوزي أحمد، (1988)، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، بنغازي: جامعة قاريونس، الجزء الأول، ص ص 98 – 103.

إتسع عمل السلطة وشمل ميادين حديثة وأصبحت الدولة الحارسة التقليدية دولة تدخلية يمتد نشاطها إلى جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية بقصد تطويرها بصورة كلية شاملة قادرة على مجابهة الحاجات المتزايدة للمجتمع وتلافي التوتر القائم بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال، ولم تعد الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية مجرد حقائق على هامش النظام السياسي بل أصبحت عناصر مهمة في التعرف على هذا الأخير.

إن تحليل النظام السياسي في بلد من البلدان يشتمل ناهيك عن نظام الحكم فيه، على جميع مكونات النظام سواء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها سواء في حالته الراهنة أو في ما تستهدفه السلطة العامة من تخطيطات وتنظيمات مستقبلية، وهكذا أصبحت تختلف طبيعة النظام السياسي من دولة إلى أخرى حسب تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومدى علاقة السلطات بالقوى الظاهرة والخفية التي تساهم في توجيه الرأي العام وتحدد الملامح الحقيقية للنظام السياسي.

المطلب الاول : تعريف بمفهوم النظام الاقليمي

برز مفهوم النظام الإقليمي في عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي كمفهوم يساعد في فهم وتحليل العلاقات الدولية.

يرى جبرائيل الموند في الاكراه المادي المشروع محك التفرقة بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الاخرى. إن القوة المشروعة هي التي تضمن تماسك النظام السياسي.(1)

ويرى "روبرت داهل" أن النظام السياسي هو "نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة" ويعرف "روى ماكريدس" النظام السياسي بأنه أداة تحديد وإبراز المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشئون العامة"(2) ويعرّفه كمال المنوفي بأنه "مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الانسانية تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم. النظم السياسية بهذا المعنى ليست موضحة على خرائط". (3)

فهناك النظام السياسي القومي والذي يكون على مستوى مجموعة من الدول الذي يضم العديد من النظم الفرعية (Sub-Systems) . مثل الجامعة العربية والتي تضم نظم فرعية (اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي) بل إن نفس النظام الفرعي قد يضم نظماً

---

(1) David Eston، A framework for Political Analysis، (New Jersey: Prentice-Hall Inc، 1965)، p.57.

(2) Cleman eds, Politics of The Developing Areas (New Jersey: Princeton University Press 1960), pp. 6-7.

(3) المنوفي، كمال، (1987)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، (ط1)، الكويت: شركة ربيعان للنشر والتوزيع، ص 40 .

فرعية أخرى، وهذا يثير مفهوم تداخل أو تشابك النظم السياسية (Overlapping). بل إن نفس الفرد قد ينتمي إلى أكثر من نظام سياسي، كذلك يحدث التفاعل بين النظم السياسية عبر الحدود القومية. فالنظام الفرعي في دولة ما قد يتفاعل مع النظم الفرعية في دول أخرى[1]

إن الاختلاف في إيجاد تعريف محدد مقبول لمصطلح النظام الاقليمي قد جاء نتيجة التباين في الصفات التي ترسم ملامح النظام الاقليمي مع أن فكرة الارض مستمرة جغرافياً تعتبر نقطة الارتكاز التي يدور حولها مفهوم النظام الاقليمي،وفي تعريف الاقليم ودول النظـــام الاقليمـــي المتعلق بالشرق الاوسط ، ولقد انصب الخلاف على تعريف دول المركز فمثلا يلاحظ ان بريشر وافرون اعتمد في تقسيم دول المركز على دول المواجهه مع اسرائيل اما كنتوري وشبيجل فقد اعتمد على مستوى التماسك والتفاعل والتجانس .ولقد اعتمد طومسون مقياس شبكة التفـــاعلات على زيارات رؤساء الدول ورؤساء الوزراء أو وزراء الخارجية لدول النظام وعمـــل مقيـــاس احصائي لمركز البلد من خلال تحليل الزيارات التي تتلقاها أي دولة من دول النظام على اساس ان الدول التي تتلقى الزيارات تكون على الارجح اهم من الدول التي تقوم بها[2]

كذلك يأتي الاختلاف في تعريف النظام الاقليمي كنتيجة للمرجعية والاساس الذي يعتمـــد عليه المحللون والمختصون في مجال العلاقات السياسية في فهمهم لمصطلح الاقليم، فمنهم مـــن ينطلق في تعريفه من انعزال الاقليم وانفصاله وتشكيله وحدة جغرافية كإفريقيا جنوب الصحراء وإفريقيا شمال الصحراء. من الانسجام والتقارب النسبي في الولاء والجنس والحـــس الـــوطني والتاريخ أو من حيث مشكلة تقوم في منطقة ما تؤثر على مجموعة معينة من الدول لســـبب أو لآخر كجنوب شرق آسيا، أو من منطلق الوسيلة لتفعيل السيطرة كالشرق الأوسط، أو من حيث التوحّد في المصالح الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة. ويعرّف النظام السياسي بأنـــه نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة والتي تضطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخلياً (أي في إطار المجتمع ذاته) وخارجياً (أي بين المجتمع والمجتمعات الأخـــرى) عـــن طريق التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع.

مفهوم النظام الاقليمي بمعناه العلمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات الا في الستينات والبعينات، وإن كان يمكن ارجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الاقليمية أحد الموضوعات الأساســـية في مجال التنظيم الدولي، ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الاقليميـــة وأي

[1] المنوفي، كمال ، المصدر نفسه، ص 42 .

[2] ابو دية ، سعد ، (1986)، **دراسات في القضايا العربية** ، عمان – الاردن ، ص 27.

المنهاجين ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم والامن بين الدول, فكان هناك من اقترحوا تنظيمياً عالمياً يشمل جميع الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية. [1]

المطلب الثاني : ماهية النظام الاقليمي العربي ومحدداته

إن تعبير النظام الإقليمي العربي أقل قوة في دلالته من التعبيرات الأخرى التي تستخدم للدلالة على حقيقة هذا التكتل العربي أو المنظومة المتجانسة، مثل الأمة العربية أو المواطن العربي [2]. بيد أن استعمال مفهوم النظام الإقليمي يبقى أقرب إلى وصف الواقع الفعلي للدول العربية.

والنظام الإقليمي العربي جزء من النظام العالمي أو الدولي، وهو بالتالي يؤثر فيه ويتأثر فيه، فثمة تداخل وتقاطع بين النظامين في الالتزام بحفظ الأمن والسلم الدوليين والالتزام بقواعد القانون الدولي، بيد أن مدى تأثيرات النظام العربي في النظام الدولي ودرجته وحجمه رهن بقوة النظام الإقليمي وصلابته وتماسكه، فإذا كان النظام العربي – مثلاً – في مرحلة تماسك داخلي وقوة وحيوية وفاعلية مع وضوح المشروع الحضاري والرؤية السياسية، فإنه يصبح فاعلاً ومؤثراً في النظام الدولي والعكس صحيح[3]

إن تقييد مفهوم الاقليمية في معنى واحد يعني عدم فهم حقيقي لأبعاد الاقليمية فمفهوم الاقليمية متعدد الجوانب فالعالم لا يمكن أن ينقسم بشكل وصفي وإنما هو مترابط. ومن الصعب تثبيت التقسيمات الاقليمية الموضوعية على نحو عقلاني، إضافة إلى أن الحدود الموضوعة لخدمة غرض ما ليس من الممكن أن تكون مناسبة وصالحة لأغراض أخرى. وكثيراً ما يتداخل بعضها ببعض[4]

تؤثر الدول بشكل متفاوت في حدود الأقاليم حسب مكانتها وقوة تأثيرها في المنظمة الدولية، لذا لا يمكن تثبيت حدود نهائية لا تكون متفقة مع التصرفات الظاهرة للدول المعنيةومن هنا يكون تحديد العضوية لأي إقليم أو منظومة فرعية بأنه قرار "تقويمي"، فالأقاليم انعكاس لما يحدده الساسة والشعوب ، ومع كل ذلك فيجب أن لا يعني ذلك التخلي عن البحث عن معيار

---

[1] مطر ،جميل ، وهلال ، علي الدين، (1986)، **النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 22-23.

[2] الرعود، عبد اللطيف، (1999)، **الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الاردنية الهاشمية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان ، السودان، ص185.

[3] العويني، محمد علي، (1983)، **العالم العربي والنظام الدولي** ، مجلة شؤون عربية، العدد (27)، ص8.

[4] William R. Thompson، (1981)، **Delineating Regional Subsystems: Visit Networks and the Middle Eastern Case**، International Journal of the Middle East، Vol. 13، P.217.

لهذه المعلومات والاستعاضة عن ذلك بقيام كل طرف بالسير وفق هواه العقائدي، وذلك لأن تحديد العضوية في منظومة فرعية إقليمية ليست مسألة نظرية إنما هي مسألة تجريبية. وإذا ما اعتبرنا أن المنظومة الفرعية هي نمط منتظم نسبي ومكثف من التفاعلات، يكون معترفاً به داخلياً وخارجياً، كونه مجالا متميزاً بذاته، ويجري إنشائه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر، فإنه يغدو من الممكن تقرير تكوين هذه المنظومة من حيث أطرافها الفاعلة دون الاعتماد بشكل قاطع على رأي ذاتي[1].

ويختلف الباحثين والدراسين في تحديد المقومات التي يجب أن تتصف بها المنظمة ، لتكتسب صفة المنظمة الاقليمية والتي تضم مجموعة من الدول يوجد بينها رابط محددةوواضحة ، ويمكن استخدام مجموعة من المحددات والشروط التي تكون المنظومات الإقليمية والفرعية والتي من أهمها[2]:

أولاً: وجود العديد من الأطراف المؤثرة في النظام الفرعي كأن تكون دولة قادرة على التأثير في دول الإقليم وهي دول تمتلك قوة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ديموغرافية قادرة على التأثير في دول الإقليم مثل مصر والسعودية.

ثانياً: أن يكون هناك قواسم مشتركة بين هذه الأطراف وأن يكون هنالك تفاعل مستمر بين أطراف النظام الأمر الذي يشكل نمطاً من العلاقات والروابط الداخلية بحيث يؤدي التغيير في بعض أجزاء النظام إلى التغيير في الاجزاء الأخرى.

ثالثاً: يجب أن يكون هناك اعتراف بالمنظومة الاقليمية من قبل أعضائها ومن قبل دول العالم الأخرى والاعتراف بأن هذه المنظومة تشكل مركزاً لعمليات متميزة بالمنظومة وتمنحها صفات خاصة بها.

رابعاً: ويقوم هذا المحدد على التركيز على البعد الجغرافي كمحور وبعد أساسي في تشكيل النظام الإقليمي ويظهر ذلك في حجم التفاعلات بين الدول المتجاورة جغرافياً هو أكثر وأشد كثافة مما يكون بين الدول غير المتجاورة، أما الدول المتباعدة مكانياً فإن التفاعل بينها يكون عادة أقل كثافة، باستثناء الدول العظمى والكبرى التي قد تتفاعل فيما بينها أو مع دول أخرى رغم بعد المسافات وذلك في نطاق اعتبارات إستراتيجية تقنية أو عسكرية أو اقتصادية.

خامساً: النظام الإقليمي الفرعي عادة يتكون من الدول الصغيرة ووجود دولة كبيرة بداخل النظام أو أن تكون أحد مكوناته يربطه بالنظام الدولي مباشرة، يجعله تابعاً لها، إذ أن

---

(1) مطر، جميل، وهلال، علي الدين، المرجع السابق، ص25.

(2) Ibid، P.213.

وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات الخاصة بالنظام، وتملك خاصيتها الذاتية وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال تام عن النظام الدولي أو نفوذ الدول الكبرى، ولكن ليس من المفترض أن يتحقق بداخل النظام الاستقلال التام والكامل للتفاعلات التي تجري بداخله، خاصة بعد القفزة الهائلة في ثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات التي أنهت كل الحدود والفواصل بين الدول مع عدم الاغفال عن الاعتبارات الاستراتيجية الدولية. و التأكيد على أن التفاعلات الاقليمية ليست مجرد رد فعل أو امتداد لسياسات الدول الكبرى بل لها مصادرها وديناميكيتها الخاصة المتمتعة بقدر من الذاتية التي تفرضه ظروف الاقليم نفسه وطبيعة أنظمته السياسية والاجتماعية ونمط العلاقات التي تربط أعضائه، بالرغم من أن هذه القوى قد تستطيع أن تؤثر على جانب من هذه التفاعلات بصورة مباشرة (التدخل) أو غير مباشرة (من خلال صفقات التسليح أو المعونة الاقتصادية أو الدعم السياسي) .

ركّزت الدراسات الحديثة على النظام الاقليمي وتناولت الصفات الاساسية للنظام وقد أجمعت على أن العنصر الاهم في أي نظام إقليمي هو وجود هوية إقليمية وإدراك بالتقارب والتعاون بين أعضائها وبالتالي التعامل مع دول العالم الاخرى وتكتلاته كوحدة واحدة، ومن مظاهر ذلك ظهور مفاهيم موحدة للأمن والدفاع والعمل الاقتصادي ودعوات تركز على ضرورة توحيد التنشئة السياسية وتنمية علاقات الاعتماد المتبادل وإنشاء المؤسسات الاقليمية المشتركة وتطويرها وشرعيتها وتفعيلها[1].

ينفرد النظام الإقليمي العربي بخصوصية معينة وتتعدى المحددات السابقة واللازمة لوجود النظام الإقليمي عن غيره من الأنظمة الأخرى التابعة، والتي تضفي عليه طابعاً مميزاً، ويقصد بذلك احتواء النظام الإقليمي العربي على بعد ثقافي قيمي، يؤثر بطريقة ما على طبيعة التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية ضمن الإطار الإقليمي العربي، ويستند إلى تجانس ثقافي فريد، وله عمق تاريخي وحضاري خاص، ويتلخص هذا التوجه في أسس قومية عربية وإسلامية، ترنو إلى تحقيق وحدة سياسية للإقليم. [2]

أن لكل هوية طابع خاص بها، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون مقومات هوية ما، هي نفسها مقياساً لتحديد هوية أخرى – فإن اللغة العربية تعتبر عنصراً متميزاً في طبيعة الهوية القومية العربية، وفي هذا السياق يشير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بصدد إعطائه تعريفاً ثقافياً وحضارياً للهوية العربية، يقول: (أيها الناس ليست العربية بأحدكم

[1] Gavin Boyd، (1980)، **The Conceptual Study of International Regions**، in، Werner J. Feld and Gavin Boyd، eds.، Comparative Regional Systems، Pergamon Press، New York، pp. 3-4.

[2] السيد، يسين مشرف، (1986)، **التقرير الاستراتيجي العربي** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص151.

من أب وأم، إنما هي اللسان فمن تكلم العربية فهو عربي) [1]. طبعاً يجب الا يُفهم هذا الحـــديث على ظاهره، فلو قصرنا الفهم على الجانب اللغوي للحديث، لاعتبرنا المستشرقين مـــثلاً عربـــاً على أساس أنهم يتحدثون العربية، لكن المقصود باللغة العربية في الحديث الشريف، أن تكـــون العربية اللغة الام لفرد أو لمجموعة من الافراد[2]، خصوصاً وأنها من اللغات القليلة جـــداً فـــي التاريخ التي حافظت على أصولها وقواعدها، أمام الهجمات الاوروبية والمتـــأثرين بأوروبـــا، والذين كثيراً ما وصفوها بالعقم. ومن الامثلة على ذلك ما قامت به جمعية الفتاة من الدعوة إلى تتريك العرب، من خلال جعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية بدلاً من اللغة العربية – ويعـــود ذلك إلى اقتران اللغة العربية بالدين الاسلامي، إذ أنها تعتبر لغة القرآن الكريم الـــذي تعهـــد الله سبحانه وتعالى بحفظه، فهي مستمرة باستمرار الاسلام، وفي نفس الوقت فإن للعرب موقعاً في الاسلام، بسبب الدور التاريخي المميز للعرب في نشر رسالة الدين الاســـلامي وبنـــاء الدولـــة الاسلامية، والاهم من ذلك أن خاتم النبيين والمرسلين صاحب رســـالة الاســـلام هـــو عربـــي ومعجزته القرآن الكريم، نزلت باللغة العربية، لذلك فعندما نقول كلمة مسلمين، فهذه الكلمة تعني وتتضمن العرب أو الامة العربية [3]، وإن لم تقتصر عليهم وحدهم فقط.

إن التقارب أو التكامل بين الدين الإسلامي وبين القومية العربية أو بين الاسلام وبـــين العروبة يقود إلى الحديث عن البُعد الإسلامي، وهو البُعد الاخر الذي يختص به النظام الاقليمي العربي، ويتميز به علاوة على البعد العربي، فعلى الرغم من أن الدين يشكل بمفرده هوية قوية لكل بشر، إذ لو صح ذلك، لأصبح العالم مقسماً إلى عدد ضئيل جداً من الهويات، هي هويـــات بعدد الاديان السماوية المعروفة، وفي الاطار ذاته لأصبحت هوية المســـلم الفرنســـي وهويـــة السعودي هوية واحدة برغم التمايز والاختلاف اللغوي والثقافي والحضاري بينهم، بيد أنه مـــن الممكن أن يمارس الدين دوراً مساعداً في تشكيل الهوية القومية، لأمة ما، لكنه بمفرده يمكن أن يكون هوية مثل اليهود، غير أن ذلك لا ينطبق على الاسلام، إذ أن الدين الاسلامي يشكل قاعدة متينة للقومية العربية، ذلك أن الاسلام أعطى القومية العربية ركيزة حضارية قوية جداً، وكان له دور وأي دور في نشر اللغة العربية، فقد أعطى القومية دور في نشر اللغة العربية، إذ كان من المهمات الاولى للمسلمين من غير العرب، أن يتعلموا العربية قرآنياً. وفي الاطار ذاته يبدو أن هناك من يحاول القيام بعملية تستهدف الفصل بين القومية العربية وبين الدين الإسلامي، علـــى الرغم من قوة العلاقة بينهما، وذلك من خلال اعتباره الفكرة القومية بمثابة دعوة إلى العصبية، العصبية التي لا تتفق والمبادئ الاسلامية [1].

---

[1] ابن عساكر، علي بن الحسين، (1351هـــ)، **تهذيب التاريخ الكبير**، تحقيق عبد القادر بدران، الجزء الثاني، دمشق: روضة الشام، ص198.

[2] عفيف البوني، (1983)، **في الهوية القومية العربية**، بيروت: المستقبل العربي، العدد 57، ص10.

[3] محمد أحمد خلف الله وآخرون، (1993)**القومية العربية والإسلام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص629.

[1] الدجاني، أحمد صدقي ، **مستقبل العلاقة بين القومية العربية والاسلام**، محمد أحمد خلف الله، **القومية العربية والاسلام**، ص491.

وهكذا يصبح العربي ألاكثر عروبة وهو الأبعد عن الإسلام بالنسبة إلى الفريق الثـاني، والإسلامي الأكثر التزاماً هو الأكثر رفضاً للعروبة بالنسبة إلى الفريق الاول.

يعرّف النظام الإقليمي العربي بأنه "إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يفترض أنه يتّسم وكثافة التفاعلات، مما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الاجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمـط مميز" [2].

ويعرّف النظام الاقليمي على أنه "مجموعة من الوحدات المتقاربة جغرافياً بينها علاقـة توافق "اعتماد متبادل" أكثر كثافة من العلاقة بين هذه وغيرها من الوحدات خارج النظام، ممـا يجعل الوحدات المكونة للنظام تدخل في تفاعلات تكون بدورها أكثر كثافة من التفاعلات بينهـا وبين غيرها من الوحدات"[3].

من هذا التعريف يتضح لنا أن ثمّة مجموعة من العناصر والمحددات تُبنـى عليهـا أو تشترك فيها أغلب الانظمة الاقليمية، الامر الذي يمكننا من اعتبار كل تلك الانظمة بمثابة نسـق إقليمي واحد، وبالتالي فإن أي تحديد لأي نظام إقليمي ينسحب على الانظمة الاخرى كافة، ومن ثم فحتّى نكون بصدد نظام إقليمي يجب أن تتوفر العناصر والشروط التالية [4]:

- أن يكون تقارب جغرافي بين الاطراف المشتركة في النظام.
- أن يتضمن دولتين أو ثلاث دول أو أكثر.
- حدوث تفاعل بين وحدات النظام الاقليمي.

وبذلك يتوجب علينا عند استخدام النظام الاقليمي للإشارة إلى مجمـل الـدول العربيـة وطبيعة التفاعلات فيما بينها، أن يصاحب ذلك التعبير اصطلاح يدل على خصوصية التطبيـق العربي له، أي على حقيقة أن النظام العربي ليس نظاماً إقليمياً فحسب بالمعنى الجغرافي، ولكنه نظام إقليمي عربي إسلامي، خصوصاً وأن هناك فرقاً بين النظام الاقليمي وبين النظام القـومي فالنظم الاقليمية تفترض بطبيعتها نمطاً من الشرعية عادة ما تكون شرعية قائمة علـى مبـادئ القانون الدولي، وعلى ميثاقها المنشئ، والنظام القومي قائم على أساس وجود أمة واحدة بميثاق ومصالح مباشرة وغير المباشرة والنابعة بصورة جوهرية وأصيلة من حاجتها لمفهـوم واحـد موحد وشامل للأمن القومي وتغليب مصالح الأغلبية على مصالح الأقلية.[5]

---

[2] السيد سعيد، محمد، (1992)، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ص16.

[3] جميل مطر وعلي الدين هلال، المرجع السابق، ص19.

[4] يوسف أحمد، أحمد، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، مناقشة أولية لبعض الأبعاد السياسية في التحديات" الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص 17-31 .

[5] الغزالي، أسامة حرب، (1987)، **النظام العربي تحت التهديد**، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر النظام الاقليمي العربي، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، عمان – الاردن، ص263.

المطلب الثالث : مصطلح النظام الاقليمي العربي كمصطلح يعبّرعن الواقع العربي الحالي

إذا انطلقنا – من خلال علاقة واقع النظام العربي ومفهومه الدال على المستوى النظري المعرفي الذي يبحث في الجذور والمنطلقات العلمية المنهجية – إلى مستوى التوظيف الواقعي لفهم مدى صلاحية مفهوم "النظام الإقليمي" العلمية للتعامل مع واقع "النظام الرسمي" العربي، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أمرين [1]:

أ – **ما يطلق عليه "قوة المفاهيم"** : ويعني أن اختبار مفهوم بذاته يمثل إدراكاً لطبيعة علاقات القوى/السلطة المنتجة له، كما أنه يوجه العملية في طريق محدد توصيفاً وتفسيراً...الخ

ب – **ضرورة التمييز منهجياً بين أمرين:** "صحة" المفهوم الذاتية من ناحية، و"صلاحيته" وقدراته التحليلية والتفسيرية في تناول وضع معين من ناحية أخرى، فالصحة والصدق العملي الذاتي لمفهوم "النظام الاقليمي" ومدى "صلاحيته" في التوظيف الواقعي العلمي مع "ظواهر" وتفاعلات وتطورات "النظام الرسمي العربي"، الامر الذي يمكن أن يقود للبحث في "جدواه" و"البدائل" الممكنة والاكثر ملائمة منه، وفي هذا الاطار الوصفي للمفهوم نتناول ثلاث قدرات ووظائف للمفهوم:

الأولى: التوصيف .

الثانية: التحليل والتفسير.

الثالثة: التنبؤ.

إن المقاربة المفاهيمية للنظام الإقليمي العربي ومدى إمكانية تعبيره عن واقع النظام العربي يتطلب البحث في بعض المتغيرات ومنها:[2]

أ – يتكوّن النظام من دول "مستقلة" بلغت 22 دولة تشكل في غالبها منطقة جغرافية واحدة أو متصلة.

ب – تنتظم العلاقات "العربية- العربية" بشبكة من "التفاعلات" المتعددة الإشكال: السياسية والاقتصادية والثقافية... الخ. بعضها "تعاوني/هادئ" والاخر "تنافسي/صراعي" خاصة إزاء التحول والأزمات الكاشفة مثلما تبين في أعقاب حرب الخليج الثانية عام (1990)، واحتلال العراق (2003)، وحرب لبنان (2006)، والحرب على قطاع غزّة (2009).

ج – يشهد النظام تشكّل أنماط معينة من "التحالفات" أو "المحاور" بعضها قد يتمتع بثبات نسبي مع الوقت، والمثال الأقرب للأذهان هو ما يعرف بمحوري دول "الاعتدال" و"الممانعة".

---

(1) القويسمي، حامد، **مفهوم النظام الرسمي العربي**، رؤية نقدية تحليلية، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: www.aljazera.net

(2) مطر، جميل ، وعلي الدين، هلال، (2001)، **النظام الإقليمي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص27.

د- تزايد درجة "الاستقطاب" داخل النظام نتيجة لاختلال "أبنية القوة" لوحدات النظام/دوله، المثال الواضح لذلك الحالة المصرية، الأمر الذي قاد إلى تبدل الأوضاع بين دول/مركز النظام وقلبه ونواته و"الدول الإطراف" في النظام.

هـ- يشهد "التماسك" داخل أبنية النظام درجة من الثبات العام لوحداته "الاساسية" رغم أن ثمة مؤشرات جادة بوجود محاولات "تفتيت" في وحدات مهمة للنظام كالعراق (على أساس طائفي)، والسودان (على أساس عرقي)، والصومال.[1]

و- يقوم "الإطار التنظيمي الإقليمي" للنظام بدوره - رغم ظروف نشأته - فالجامعة العربية مثلاً حاولت تجاوز "التناقضات العربية" عبر أدوار مزدوجة تقوم على "إرضاء" مشاعر الانتماء العربي الشامل مع "المحافظة" على "السيادة المطلقة" للدول عن بقية أعضائها، ومحاولة التدخل لحل النزاعات بين الدول العربية وعدم تصعيدها، وقيام بعض التنظيمات الفرعية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

أما بالنسبة لجوانب عدم قدرة مفهوم "النظام الإقليمي" وصلاحيته في توصيف واقع "النظام العربي الرسمي وتطوراته وأزماته.. الخ فيمكن أن نرصد ستة متغيرات:[2]

أ- إزدياد فعالية "نظام التغلغل والاختراق"، وتعاظم تأثيراته بدرجة غير مسبوقة تاريخيا سواء بالنسبة للنظام ككل، أو لوحداته على المستوى الجزئي، بحيث امتدت إلى مقوماته وتحديد توجهاته الأساسية مما أفقد النظام "الحدود الدنيا" من "الذاتية" و"الاستقلالية".

ب- امتداد النظام الدولي "داخل" النظام الرسمي العربي، فعندما وقع الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، كان ذلك معناه أن بعض القوى الدولية "أمريكا وبريطانيا" أصبحت مكوناً في النظام العربي فربطته مباشرة بـ "النظام الدولي". فالأمر تعدى "التأثير" و"الضغوط" و"الاختراق" لكي تصبح هذه القوى الدولية هي "صاحبة" "ومالكة" القرار في هذه الدولة الأساسية في النظام، مما يجعل مسألة انطباق توصيف "النظام الإقليمي" على وضع "النظام الرسمي العربي" أمراً غير مقبول، لفقدان أحد شروط تعريفه كما أسلفنا.

ج- تراجع "فاعلية" بعض وحدات النظام الرسمي العربي، ووصول الأخرى لدرجة الانهيار الداخلي "الصومال مثال واضح على ذلك"، كما أن العديد من وحداته الأساسية تشهد محاولات للتفتيت الداخلي طبقاً لعوامل مختلفة كما أسلفنا، بالنسبة للعراق والسودان دون الحديث عن أقطار أخرى كالجزائر والمغرب ومصر مما يقود "الأساس" الذي يقوم عليه النظام الإقليمي للاختفاء أو التدهور والتراجع.

---

[1] مطر، جميل، (1999)، **مستقبل النظام الإقليمي العربي – وتحديات النظام العالمي. ص279- 302** .

[2] القويسمي، حامد، المرجع السابق.

هـ – بروز دور "فاعلين سياسيين" – دون الوحدات السياسية / الدول– للنظام، وهي قوى وحركات شعبية بالأساس وقد ارتفع بعضها لكي يصير فاعلاً دولياً. بل وتخطت فعالية وحداته/ دوله ذاتها، فعلى سبيل المثال: حزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين خاصة بعد المواجهات الاخيرة مع "إسرائيل" (2006 – 2008)، الامر الذي عرّض "النظام الرسمي" لحالة انكشاف حقيقية، وتهديد أسس تكوّنه "الرسمية" لا "الشعبية"، فالاولى تنتمي للدول والنظم الرسمية، والثانية تنتمي لحركات المقاومة الشعبية مما يشير إلى عجز "المفهوم" عن استيعاب ومتابعة التطورات داخل أبنية النظام في حد ذاته، وذلك في أطره الوصفية.

د– تراجع دعوة "العروبة" و"القومية" التي تحدد للنظام هويته، ورسالته، وخصوصيته، واختفاء ما يمكن أن نطلق عليه "المصلحة القومية" في مقابل المصالح القطرية لكل وحدات دول" النظام" على حدة، والتي تسعى لتكريس وجودها الذاتي، مما يجعل توصيف "النظام" بـ "العربي" أمراً موضع تساؤل حقيقي، فلم تعد هذه "الصفة" سبيلاً لضبط علاقات القوة وحل المنازعات سلمياً بين وحدات النظام (احتلال العراق للكويت 1990 نموذج واضح، وتدخل النظام الدولي لتحرير الاخيرة) واختفت اتفاقيات الدفاع العربي المشترك، وغاب التنسيق والتكامل في جهود التنمية والاستثمار وغيرها من وظائف النظام "الاقليمي" ذو الصفة "العربية" الذي يرى الكثيرون أنه قد انهار فعلاً أو في سبيله إلى ذلك.

و– الاختلال الشديد في "التركيبة الداخلية" للنظام الرسمي العربي من ناحية، ومن ناحية أخرى اعتبار "أنماط التحالفات السياسية والمحاور" ليست ترجمة حقيقية لشبكة تفاعلات هذا النظام. "التركيبة الداخلية" للنظام وفق التوصيف الذي قدمه النظام "دول القلب القائدة إقليميا" في مقابل "دول الاطراف" تشهد "اختلالا" و"تبادلا" في المواقع بينها، بل غياب دلالة التوصيف ذاته على المستوى النظري.

أما أنماط "التحالفات السياسية والمحاور" – وعلى سبيل المثال– كما يذهب البعض ليست فقط محصلة لشبكة التفاعلات داخل النظام بل وبالأساس حصيلة "أفعال" النظام الدولي الذي يعد محور "الاعتدال" امتداداً له حتى على مستوى التسمية، أما محور "الممانعة" فتدعمه قوى إقليمية على هامش النظام "إيران تحديدا". أما "إسرائيل" فلم تعد بالنسبة للمحور الأول "العدو الرئيسي" أو "التهديد الأساسي" للنظام الرسمي، وإنما ثمة سعي إلى جعل "إيران" في هذه الوضعية مما يجعل قدرة المفهوم التو صيفية موضعاً للتساؤل.

إيضاحات عن إمكانية إستخدام مفهوم النظام الإقليمي العربي للتحليل والتفسير لواقع الوطن العربي: (1)

1- تعد صلاحية مفهوم "النظام الإقليمي" في التحليل والتفسير لتفاعلات "النظام الرسمي العربي" أمراً بالغ الأهمية ينبغي إخضاعه للاختبار في ضوء ما يواجه النظام من تطورات وأزمات وإخفاقات، وإذا كان التحليل يجيب على السؤال: كيف؟ والتفسير يجيب على السؤال: لماذا؟ وكليهما يعلو "التوصيف" لاعتمادها على المزيد من التجريد، وإدخال افتراضات عقلية لا تخضع للملاحظة والتجريب المباشرين، ولكنها البداية لفهم العلاقات بين "الوقائع" المتعددة من جهة والظواهر المدروسة من جهة أخرى.

2- إذا كان مفهوم "النظام الاقليمي" يقدم العديد من "حالات التقارب" لتحليل سياسات وتفاعلات "النظام الرسمي العربي" من قبيل السياسات الخارجية والاقليمية"، و"الاعتماد المتبادل والتبعية" و"المؤسسات الاقليمية"، وأخيراً وليس آخراً "الاقتراب الثقافي والقيمي والنفسي" فإن اختبار مدى صلاحية "حالات التقارب" هذه، وبالتالي "المفهوم" ذاته في التحاليل والتفسير، تجعلنا نركّز على الاتي من هذه الحالات: (2)

أ . اقتراب السياسات الخارجية والاقليمية النابعة من "النظام الاقليمي العربي" وذلك اتجاه "النظم الاقليمية الاخرى"، و"النظام الدولي"، والدول المجاورة، يقوم على فرضية وجود هذه "السياسات" الواحدة النابعة من "رؤية" النظام والمعبّرة لـ"مشروعه السياسي"، ويكون التساؤل حول مدى امتلاك النظام الاقليمي العربي لـ"رؤية ومشروع".

ب . ونأخذ نموذجاً واقعياً يواجه "النظام الرسمي العربي" منذ نشأة هذه المرحلة، وبالتالي سياسات للتعامل مع التحديات الأساسية التي يفرضها النظام الدولي، والنظم الإقليمية الأخرى، ودول الهامش، والاهم في هذا الصدد ليس مد "وجود" هذه السياسات بل "فاعليتها" في الاستجابة للتحديات انذاك ، وهو "المشروع الصهيوني" والذي نجح في إقامة كيانه "إسرائيل" 1948والاليات التي تعامل " النظام الرسمي العربي " كاستجابة لهذا التحدي الجوهري في صورة سياسات خارجية إقليمية إن التحليل العلمي يقودنا إلى أن " النظام الرسمي العربي" بالإجمال قدم مشروعين متناقضين:

الأول: "مشروع التحرير" وخاض في إطاره عدة حروب، وكانت المحصلة الاجمالية "نكبات" و"هزائم" أكثر مما أحرز من تقدم وانتصارات حتى تراجع هذا المشروع تدريجياً ليختفي تماماً من إستراتيجية النظام العربي مما يقرب من أربعة عقود.

---

(1) القويسمي، حامد، مرجع سابق.

(2) القويسمي، حامد، المصدر نفسه.

الثاني: مشروع التسوية السياسية الذي بدأ مصرياً (1978) بتوقيع معاهدة "كامب ديفيد" ثــم جــرى توسيعه ليشمل الدول العربية واعتماده خياراً استراتيجياً، وتجسّده "المبادرة العربية للتسوية" حالياً التي تبنتها قمّــة بيروت عــام (2002). ورغم طــول المدة (35 عاماً) التي قدم فيها النظام العربي مشروعه، فإن التحدي الاساسي ما زال "فاعلاً" و"مســتمراً"، وهكــذا فــإن مشروع التسوية الذي تبناه "النظام العربي الرسمي" وصل إلى طريق مسدود، مما يؤشر لــيس فقط لعدم فعالية، بل ولغياب "سياسات" خارجية إقليمية لهذا النظام تجاه العدو الرئيسي.

3 – أن "النظام الرسمي العربي" – وسياساته الخارجية الاقليمية إزاء النظام الدولي لا تعكس منطق "الاعتماد المتبادل، ولكن منطق "التبعية" بالاساس. وقد اقتــرب هــذا "النظــام العربــي الرسمي" في كثير من "الازمات" ونقاط التحول الفارقة من حافة "الانهيار"، وفي كل مرة يتدخل "النظام الدولي المهيمن" لكي يمنحه قدراً من الحياة مع إبقائه في "حالة متداعية مستمرة"، أي أن "النظام الدولي" لا يسمح بانهيار النظام الرسمي العربي تماماً لأنه لا يضمن طبيعــة ومواقــف البديل، كما أنه لا يسمح بأن يكون على درجة معقولة من القوة والصلابة تمكنــه مــن رســم سياسات خارجية إقليمية معبرة عن رؤيته ومشروعه. ومما يزيد المسألة تعقيداً أنه في الوقــت الذي نفسر فيه وضعية "النظام الرسمي العربي" تأسيساً على ما سبق، فإن وزنه يزداد باضطراد في حساب "الاستراتيجيات الكونية" على الاقل لاعتبارات[1]:

أ . تحول المنطقة العربية لساحة رئيسية للصراع بين القوى الدولية والإقليمية، الأوروبيــة والاميركية وغيرها، على قاعدة إعادة ترتيب الاوضاع ورسم خرائط المنطقة وفقاً لمصالحها.

ب . ارتفاع وزن الكيان الصهيوني ودعمه في الاستراتيجيات القومية للدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الاميركية.

ج . تزايد أهمية منطقة الخليج العربي والعراق المستقبلية بسبب قضية الــنفط مــن حيــث الاحتياطات المؤكدة، أو ضآلة تكاليف عملية الانتاج.

وبالتالي فإنه من المتوقع –مستقبلاً– أن نرى مزيداً من اختراق النظام الــدولي للنظــام العربي الذي تتحول "سياسته الخارجية" إلى ردود أفعال لممارسات النظام الدولي والقوى المؤثرة فيه، وبالتالي لا نكون إزاء سياسات خارجية إقليمية حقيقية وفعلية. ويمكــن أيضــاً أن نرصــد "غياب السياسات الخارجية الاقليمية" تجاه دول الجوار "النظام الاقليمي" وتحديداً إيران وتركيا إذ يوجد انقسام بين وحدات / دول النظام إزائها، واللافت للانتباه أن هذه الدول– والتــي تربطهــا بوحدات النظام العربي روابط الدين والتاريخ المشترك غالباً– تقدم نماذج فعالــة فــي العلاقــة

---

(1) القويسمي، حامد، مرجع سابق.

بـ"النظام الدولي" النموذجان "التركي" و"الايراني" مثالان ذوا دلالة مختلفة أو حتى متناقضة ولكن على درجة عالية من الفعالية دون الحديث عن "النموذج الماليزي" كنموذج سياسي واقتصادي استطاع الوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

4- إذا انتقلنا إلى الاقتراب الثقافي والقيمي –الذي يقدمه مفهوم النظام الاقليمي- لدراسة وتحليل أنماط المعتقدات والقيم السائدة في الاقليم، ودرجة التضامن/الصراع، ومعتقدات النخب الحاكمة، فإنه يمكن أن نرصد وضعية "الانقسام" و"الاستقطاب" على مستويين:(1)

الأول: طبيعة "الدولة" –الوحدة الاساسية للنظام-، ففي الوقت الذي تحمل فيه "النخب الحاكمة" ومن يساندها مشروع الدولة القطرية "الحديثة: التي تنطلق من مصلحتها "الوطنية أولا" وإن سعت لقدر من التضامن الاقليمي في هذا الاطار، فإن "غالبية" "القوى" الاجتماعية والسياسية تحمل مشروع "الدولة/ الامة" سواء أكانت "عربية" أم "إسلامية"، وإن كانت تقبل بالوضع القائم كضرورة واقع فإنها تسعى لتجاوزه وتغييره، وبالتالي فإنها تشكل –ولو على المدى الطويل- تحديا لمفهوم النظام العربي المؤسس على فكرة ووحدة "الدولة القُطرية".

الثاني: طبيعة "المشروع السياسي" للنظام العربي يعكس أيضا انقساماً من نوع آخر، فالنخب الحاكمة التي تمثل "المشروعية القانونية والدستورية" والواقع القائم في المنطقة تحمل كما أسلفنا مشروعا سياسيا عمره يقترب من أربعة عقود هو "مشروع التسوية السياسية" وقد وصل لطريق مسدود بمبادرة ما زالت متروكة على الطاولة منذ عدة سنوات "المبادرة العربية للسلام"، والجماهير العربية والمسلمة من جانب آخر والتي تمثل "الشرعية السياسية والشعبية" وتسعى إلى إصلاح وتغيير الواقع القائم تحمل مشروعا رغم قصر عمره في حدود عقدين من الزمن "مشروع المقاومة" ويدخل باستمرار في مواجهات مع الكيان الصهيوني ويحرز فيها صمودا وانتصارات فعلية حتى ولو كانت محدودة، وهو مفتوح الافق على المستقبل، ولكن الاشكالية أن المشروع الذي تحمله هذه القوى يعجز النظام الاقليمي العربي باقتراباته أن يحلل بأمانة أفعاله وإنجازاته أو يفسر تطوراته وممارساته.

المطلب الرابع : الشرق أوسطية كنظام إقليمي بديل للنظام الإقليمي العربي

إن مفهوم الشرق الاوسط (2) مفهوم دخيل غير نابع من طبيعة المنطقة ذاتها وخصائصها الاجتماعية والحضارية، أريد له أن يؤدي وظيفة سياسية تتمحور حول تمزيق أوصال الوطن العربي، ومن منطلق أنه لا يعامل الاخير على أساس أنه وحده كلية متميزة

---

(1) الغزالي حرب، أسامة، المرجع السابق، ص 265-270.

(2) السيد سعيد، محمد، المرجع السابق، ص16.

باعتبار أنه يدخل في نطاقه بلداناً غير عربية ويخرج منه باستمرار بلداناً عربية، وربما لا تقلل أهميته في هذا الصدد، وإن هذا المفهوم لا يقدم هوية بديلة، فلا يوجد هناك شيء ما يمكن تسميته بهوية شرق أوسطية بمعنى أنه في ظل النظام الشرق أوسطي ستصبح البلدان العربية، مجرد جزء من كل غير متجانس، سمته التعدد والتنوع والاختلاف وليس التماثل والتشابه، وغني عن القول أن من شأن كل ذلك تذويب وطمس خصوصية الهوية الحضارية العربي [1].

وفي السياق ذاته يصبح التساؤل عن ماهية النسق القيمي أو المنظمة الفكرية والثقافية التي سوف يقوم عليها هذا النظام الشرق أوسطي، أمراً ضرورياً، بل وملحاً؟ خصوصاً وأن هذا النظام يحتوي على نماذج فكرية وأيديولوجية وثقافية مختلفة،[2] ومغلقة أحياناً – كالثقافة الاسرائيلية أو الايرانية أو التركية – الامر الذي يعني أن كل ثقافة ستعمل على فرض نفسها – كثقافة وحيدة – على هذا النظام، فضلاً عن أن ذلك التنوع أو التعدد من شأنه أن يقود إلى الاختلاف والتنافر، وستتمكن الدولة الاقوى في النهاية من فرض ثقافتها وقيمها، وهذه الدولة – في ظل الظروف الراهنة خارج إطار النظام العربي، بمعنى أن تلك الثقافة الاوسطية بما تقوم عليه من اختلاف بين فكرة القومية وبين فكرة الفوق قومية، والتناقض بين العلمانية والدينية، وبين الطوائف والأقليات، وبين العنصرية "اليهودية" والمساواة، ستكون بمثابة البديل عن الثقافة القومية العربية.

وبذلك يتضح أن " الشرق أوسطية" في جوهرها، سواء اتخذت اسم نظام، أو سوق، أو جامعة، تقوم على مركزية الدور الاسرائيلي، وخدمة هذا الدور الذي يتطلع إلى طمس القومية العربية أولاً، ومن ثم يتسنى له فرض السيطرة الاسرائيلية على التجمع العربي،[3] ولذلك " فإن أهم ما تستهدفه " الشرق أوسطية" هو مناهضة فكرة القومية العربية، فكرة انتماء العرب جميعاً كيان واحد يعلو ما بينهم من أوجه تمايز واختلاف".[4] بل إن من موجبات إقامة النظام الاقليمي الشرق أوسطي كبديل للنظام العربي – كما يرى برنارد لويس (باحث فرنسي) أن الشرق عبارة عن خليط من قوميات وأديان، ولأن الاسلام كدين، يمنع العرب من إقامة دولة علمانية، على اعتبار وجود تعارض بين الدين وبين العلمانية، فإنه لا يمكن التعايش بين هذه الجماعات الاثينية والدينية الا إذا أوجدنا بينها مصالح تتولى إداراتها سلطة لا تنتمي إلى هذه المنطقة، بهذا يتضح

---

[1] معوض، جلال، (1996)، **الوطن العربي والشرق الاوسط، مشكلة الهوية**، القاهرة: شؤون عربية، العدد85، ص67–68.

[2] السيد سعيد، محمد، المرجع السابق، ص70.

[3] عبد الشفيع عيسى، محمد،(1996) "**الشرق أوسطية.. ومكانة مصر العالمية مكانة في الوطن العربي والعالم الاسلامي، أم مكانه في الفضاء الغربي – الامريكي؟**" . نادية محمود مصطفى "محرر"، **مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة**، ص394.

[4] السيد مشرف، يسين، (1992)، **التقرير الاستراتيجي العربي** , القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص173.

الهدف الذي يرمي إليه لويس، فهو يدعو إلى أن تتولى إسرائيل – وهي دولة دخيلة على المنطقة – إدارة هذه السلطة ضمن إطار إقليمي شرق أوسطي يقوم على أنقاض النظام الاقليمي العربي.[1]

إن المحاولات المستمرة سواء من الغرب أو من إسرائيل للإطاحة بالنظام الاقليمي العربي، مستمرة ومنذ فترة ليست بالقصيرة، فقد عمل الغرب غالباً على محاولة إفشال مسيرة التوحد العربي، لأنه يعلم جيداً أن قيام كيان سياسي عربي موحد قادر على التحاور معه على أساس من التكافؤ، عامل مناهض لأهدافه حيث إن الوحدة تشكل عامل قوة للعرب، وبالتالي يتأتى لهم السيطرة على ثرواتهم ومقدراتهم وامتلاكهم لقرارهم المستقل، الامر الذي يهدد مصالح الغرب.[3] لاسيّما في منطقة كانت، وما تزال تمثل مجالا حيوياً له سواء من حيث الموارد الطبيعية، أو من حيث كونها تمثل سوقاً استهلاكياً واسعاً، أو من حيث موقعها الجغرافي – الاستراتيجي الذي يربط قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا ببعضها البعض.

ويبدو أن أزمة وحرب الخليج الثانية – والتي كانت نتيجة متوقعة لنظام يعاني من الاختلال والضعف والهشاشة، كما مر سابقاً – قد ساهمت هي الاخرى – وعلى الصعيد الاقليمي – بدور فعال في ظهور فكرة النظام الشرق أوسطي، وإن بشكل غير أساسي، إذ عملت على توسيع هوة الانقسام وإشهارها في العلاقات العربية – العربية، ووجهت ضربة أخرى عمّقت من مفهوم القطرية على حساب القومية. وفي هذا النطاق يقول برنارد لويس، " أن أحداث حرب الخليج الثانية، جاءت لتعبر وبشكل واضح عن التخلي أو التنازل عن حلم طويل بقي في الذاكرة بشأن تحقيق الوحدة العربية أو الدولة العربية الواحدة، أو حتى كتلة سياسية عربية متلاحمة".

بل إنه يرى أن الوضع العربي في المستقبل سوف يشابه وضع دول أمريكا اللاتينية "كمجموعة من البلدان التي تربطها لغة وثقافة مشتركة ودين واحد وتاريخ مشترك، وشعور بوحدة المصير، ولكن دون أن يتم ترجمة ذلك في شكل وحدة أو كيان سياسي مشترك".[2]

إلا أن المساهمة الكبرى التي ترتبت على أزمة وحرب الخليج الثانية 1990م وقادت إلى محاولات تجسيد فكرة النظام الشرق أوسطي كانت عملية السلام، إذ مارست تلك العملية ومن خلال توقيتها ومراحلها المختلفة والطويلة دوراً في تصدع النظام العربي، حين سلك كل طرف عربي طريقاً خاصاً به في مواجهة إسرائيل، الامر الذي منح الاخيرة فرصة قوية للانفراد بكل

---

[1] كوثراني، وجيه، (1995)، **الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة**، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، ص11.

[2] يوسف، عبد الحق، (1994)، **المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطية بين أوهام التنمية وحتمية الهيمنة**، مجلة صامد الاقتصادي، ص153.

طرف عربي على حدة، وهنا يكمن الخطر بحيث أن السيناريو الاكثر احتمالا الان هو أنْ تدخل الدول العربية هذا النظام فرادى وليس في إطار عربي متماسك، ومن هنا تثور المخاوف من أن يكون النظام الشرق أوسطي إطاراً لتذويب الهوية العربية وليس إطاراً للتفاعل بين نظام عربي وبين نظام آخر يقوم على التعادل والتكافؤ، فضلاً عن ذلك فمجرد ذهاب الدول العربيـــة إلـــى مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991 كان يعني اعترافاً عربياً، على الاقل ضمنياً، بشرعية قيـــام إسرائيل، وبحقها في الوجود والذي كانت مصر السباقة بهذة الشرعية.

تعتبر المضامين الاساسية " للنظام الشرق أوسطي" غير واضحة المعالم، فهي مضامين فضفاضة قد تعني إنشاء منطقة حرة عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية، وقد تعني إنشاء اتحاد جمركي، أي توحيد النظام الجمركي، وقد تعني قيام سوق مشتركة تتضمن حرية انتقال عوامل الانتاج المختلفة ، ويبدو أن تعويم هذا الموضوع أمراً مقصوداً حتى يتشكل بالون اختبار للمنطقة ليعمل على تنفيذ المشروع من خلال التركيز الاعلامي عليه المرة تلو الاخرى، حتـــى يصـــبح واقعاً نفسياً ملموساً, وليس أدل على ذلك أن هذا المشروع قد تم الترويج له على فتـــرة زمنيـــة طويلة.[1] وقد ظهرت فكرة هذا المشروع في منتصف الثمانينيات في إطار تباحـــث مصـــطفى خليل (نائب رئيس الحزب الوطني في مصر) مع (شمعون بيريز) حـــول "مشـــروع مارشـــال الشرق الاوسط" الذي يتضمن برنامجاً للتنمية الاقليمية تقوم دول غربية ونفطية عربية بتمويله.

ولم يأخذ هذا المشروع درجة عالية من الاهتمام الا مع بداية التســـعينيات مـــن القـــرن العشرين وتحديداً بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام بين العربي وإسرائيل في تشرين الاول 1991، وقد ظهر هذا لمشروع كثمرة لتكاتف الجهود بين المراكز البحثية في الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض المراكز البحثية في أوروبا، إذ تم وضع بعض التصورات التي تحدد ملامح هذا النظـــام الشرق أوسطي، ومن أهم تلك التصورات تلك التي وضعها فريق إسرائيلي بإشراف " حاييم بن شاحار" في أواخر الثمانينيات، وكذلك بعض الدراسات التي أعدها معهـــد واشـــنطن لسياســـات الشرق الادنى قد دعا (شمعون بيريز) إلى إقامة سوق شرق أوســـطية أساســـها التكامـــل بـــين التكنولوجيا الاسرائيلية والعمالة والاموال العربية والمياه التركية.[2]

---

[1] أحمد، ثابت، (1995)، **مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي**، مالطا: مجلة مستقبل العالم الاسلامي، العدد14، ص18.

[2] سرحان، أحمد (1990)، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، بيروت: دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، ص4.

المبحث الثاني : تعريف الدولة القطرية العربية وأزمتها البنائية

أن الوطن العربي ومنذ مطلع القرن التاسع عشر لم يعرف نظام لبناء الدولة ومكوناتها فقد نقلها عن النموذج الاوروبي مما أدى الى تكوين دول ضعيفة ، ويعود ذلك الى وجود اختلالات في التركيبة الطبيعية والبنيؤية لسكان المنطقة العربية التي كانت تابعة لنظام الخلافة الاسلامية العثمانية ، والتي تتناقض مع النماذج العلمانية الاوروبية فكانت كل منطقة وماتضمه من سكان تتبع ولاءات قبلية ليست مرتكزة على مكونات بناء الدولة القادرة على اثبات وجودها لدى شعوبها وان كانت من الناحية الشكليه دول.

المطلب الاول : تعريف الدولة القطرية

أن الدولة القطرية في الوطن العربي هي نتاج مرحلة الاستعمار، حيث أن "المنظومة الحاضرة القائمة على الدولة القطرية في الوطن العربي هي جزء من عملية دولية أو من توسع في المجتمع الدولي"[1]، وإذا كانت "الدولة القطرية (الاقليمية) العربيةاصبحت مغروسة ومهيمنة بشكل متزايد فإنها ليست ظاهرة محلية ومع هذا لم تعد تبدو شيئاً مستورداً أجنبياً، ولذا فإنها ثمرة هجينة ومع أن شكلها يمثل سيادة الثقافة السياسية الاوروبية الحديثة وانتشارها في العالم، وهما أي هذه السيادة وهذا الانتشار، في صلب نظام هذا التناقض الموجود بين الشكل والمحتوى لهذه الدولة، فإن القبول بها كأمر طبيعي يتنامى، لقد ألف الناس وجودها، وهي الان الاية السائدة والنموذج القياسي الذي يحتذى "[2].

فقد قام الاستعمار باقتطاع أجزاء من أقاليم وكيانات عربية وضمها إلى كيانات غير عربية، مثلما حدث في أراضي فلسطين وعربستان والاسكندرونة وبعض أقاليم الصومال، كما اقتطع الاستعمار مناطق وشعوباً غير عربية وضمها إلى كيانات عربية، كما هو الحال في جنوب موريتانيا وجنوب السودان وغربه[3].

وهكذا يتضح أن النظريتين المطروحتين لتفسير نشأة الدولة القطرية في الوطن العربي تكمل إحداهما الاخرى، ففي بعض الحالات كانت العوامل الداخلية المرتبطة بالتاريخ والجغرافيا

---

[1] طربين، أحمد، (1978)، **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟**، سلسلة الثقافة القومية، ع14، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[2] الرشدان ،عبد الفتاح ، (1992) **النظام الشرق أوسطي الجديد**، مجلة قراءات سياسية، عدد (2) ، ص ص 17 ـ 69 .

[3] العيسوي، إبراهيم، (1989)، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشاريع المستقبل العربي البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 175.

هي الاساس في نشأة الكيانات القطرية، بينما في حالات أخرى كانت العوامل الخارجية المرتبطة بالخطط والسياسات الاستعمارية في المنطقة هي الاساس، ولكن على رغم التباين في ظـروف نشأة الدولة القطرية في الوطن العربي، إلى أنه في جميع الحالات جاءت أجهـزة ومؤسسـات الدولة في شكها الحديث مرتبطة بخبرة الاحتكاك بالاستعمار والخضـوع للـنظم والسياسـات الاستعمارية.

المطلب الثاني : الأزمة البنائية للدولة القطرية العربية:

لا شك في أن الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة القطرية العربيـة، بـدرجات متفاوتـة وأشكال مختلفة، إنما تترك تأثيراتها السلبية في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحيـة، وفـي طبيعة علاقاتها بمجتمعاتها من ناحية ثانية، وفي نمط علاقتها بالعالم الخارجي من ناحية ثالثـة، وتتجلى أهم أبعاد مظاهر الأزمة البنائية للدولة العربية في ما يلي:

أولاً: عدم استكمال البناء المؤسسي للدولة:

صاغ محمد جابر الانصاري هذه الاشكالية بقوله: " في عملية النمو التاريخي للسـلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة، ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة ومـا للدولة، فالسلطة هي التي تبين الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، إن السلطة فـي الوضـع العربـي الراهن هي حاضنة الدولية، وليس العكس، أو كما يجب أن يكون، لذلك فـإن القضـاء علـى الحاضنة يتضمن تهديد وليدها بالخطر، وربما بالموت، إن لم يتم الانتظار حتى يبلغ الوليد سـن الرشد، ولعل الاحساس الغريزي أو العفوي لدى عامة المجتمع بهذا الواقع الخطر وهذه المفارقة المرة، من ضمن الاسباب التي تساعد الانظمة الحالية في الوطن العربي على الاسـتمرار فـي مواقع السلطة، السلطة التي تتماهى مع الدولة ومع الكيان العام للوطن، بحيث لو انهارت انهار معها الكيان على رؤوس مواطنيه"[1]، وهذا يعني أن الدولة في الوطن العربي مرتبطة بطبيعـة النظام السياسي واستمراره وغير قائمة على أساس دستورية وسياسية قادرة على الوصول إلـى حالة من الإستقرار الذي يساعد على بناء دولة المؤسسات.

ثانياً: ضعف وهشاشة الدولة على الرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها:

أن مؤسسات الدولة القطرية العربية قد تضخمت بصورة كبيرة خلال العقـود الخمسـة الماضية، سواء من حيث عددها أو إجمال العاملين فيها أو نصيبها من الانفاق العام، ما ترتـب عليه تمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، ولكن على الرغم من ذلك فإن الدولة القطرية في

(1) الانصاري، محمد جابر ، (2000)، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطري: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، المجلد الأول، ص190.

العديد من الحالات ليست دولة قوية (بالمعنى الايجابي)، بل هي دولة ضعيفة وهشة، سواء في ما يتعلق بقدرتها على خلق علاقة صحية وصحيحة مع مجتمعها، وإيجاد إجماع عام بين مواطنيها حول القضايا العامة والكبرى، أو بقدرتها على تعبئة الموارد وتخصيصها بفاعلية، أو بقدرتها على تبني وتنفيذ الخطط والسياسات الملائمة لمواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية، فضلاً عن ضعفها في تأكيد معاني الاستقلال الوطني، وتقليص قيود التبعية للعالم الخارجي، ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن الدول القطرية العربية قد أخفقت في تحقيق أهداف وطموحات العرب الكبرى، متمثلة في التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقلال الوطني والاصالة الحضارية والوحدة العربية وتحرير الارض، وهكذا تبدو المفارقة كبيرة بين تضخم أجهزة الدولة القطرية البنيوية ، وهو ما انعكس في تواضع معدل إنجازاتها بصفة عامة، الا في ما يتصل بممارسة القهر على مواطنيها والتحكم في مجتمعها، باستثناء حالات محدودة كانت فيها الدولة أضعف من أن تتحكم في المجتمع.

ثالثاً: غلبة طابع التوتر والتأزم على علاقة الدولة القطرية بمجتمعها:

إن الوضع الطبيعي هو أن الدولة بحكم طبيعتها أن تعكس في هيئاتها الحاكمة وسياساتها وممارساتها أهداف ومصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية الرئيسية في مجتمعها، ويعتبر ذلك أحد المقومات الرئيسية لشرعيتها الاجتماعية واستقرارها، ولكن بالنظر إلى طبيعة علاقة الدولة القطرية العربية بمجتمعها، فقد خلصت دراسات عديدة إلى أن هناك فجوة بين الدولة والمجتمع، وأن هذه الفجوة في ازدياد مستمر في العديد من الحالات، فالدولة سعت وتسعى إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع بالاساس، فضلاً عن أساليب وممارسات أخرى، سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية، فهناك دول عربية لا تسمح من حيث المبدأ بقيام بعض تنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدني، كالاحزاب السياسية والنقابات وغيرها، كما أن الدول الاخرى التي تسمح بقيام مثل هذه التنظيمات تخضعها في الغالب للعديد من القيود الادارية والمالية والتنظيمية والقانونية التي تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها، وإذا كانت الدولة العربية قدعملت على تأميم المجتمع لحسابها خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات استناداً إلى توجهاتها الايديولوجية وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قامت على أساس التدخل المكثف في الاقتصاد والمجتمع والهيمنة على الاعلام والثقافة، فإنها تحاول أن تبقي على هذا الوضع، وربما بدرجة أقل في الوقت الراهن على الرغم

من اتجاه دول عربية عديدة إلى الاخذ بدرجات من الليبرالية الاقتصادية وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي، والتخلي عن كثير من مسئولياتها المرتبطة بذلك[1].

وقد ترتب على غياب علاقة صحية وصحيحة بين الدولة والمجتمع عدة نتائج:

1 - تزايد لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع.

2 - غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية، وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية والفعالة من ناحية أخرى.

3 - لجوء بعض القوى والتيارات السياسية والاجتماعية إلى ممارسة و الانخراط في بعض أعمال الاحتجاج والعنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها.

4 - استشراء بعض مظاهر الفساد السياسي والاداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وغلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية.

5 - عجز الدولة في بعض الحالات عن المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه، ووقوعها فريسة للحروب الاهلية والصراعات الداخلية ,على غرار ما حدث في لبنان خلال فترة الحرب الاهلية أو ما يجري في السودان بل وصل الامر أيضاً في بعض الاحيان إلى حد انهيار الدولة وتفككها، كما هو الحال في الصومال والعراق.

وتأكيداً لما سبق، فقد ذكر برهان غليون أن "البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الازمة الشاملة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية، وكل إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلى بإصلاح الدولة"[1]، أي أن أزمة الدولة القطرية تمثل عنصراً رئيساً في الازمة الشاملة التي يعيشها الوطن العربي في الوقت الراهن، ومن ثم فإن الخروج من هذه الازمة يتوقف في جانب مهم منه على مدى القدرة على إصلاح هذه الدولة.

رابعاً: التبعية الهيكلية للخارج:

من دون الدخول في تفاصيل حول مفهوم التبعية ومظاهرها وأسبابها فالمؤكد أن الدول العربية تعاني – بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة– حالة تبعية للخارج، فالتبعية في الوطن العربي هي واقع قائم له مظاهره وأبعاده الاقتصادية والغذائية والمالية والعسكرية والامنية والسياسية والثقافية والتكنولوجية[2]، وجدير بالذكر أن تبعية الدول العربية للخارج ليست محصلة لضغوط وعوامل خارجية فحسب، بل هناك قوى اقتصادية وسياسية في بعض الدول العربية ترتبط مصالحها باستمرار علاقات

---

[1] نويهض، وليد، (1992)، **إشكالية الدولة العربية المعاصرة: الانفصال عن المجتمع**، مجلة الاجتهاد، العدد 14.

[1] غليون، برهان، (1997)، **في الدولة الحديثة: القطرية والقومية وعناصر تقدمها، الحياة، والمحنة العربية للدولة ضد الأمة**، ص 27.

[2] العيسوي، إبراهيم، المرجع السابق, ص ص 177–180.

التبعية، كما أن ضعف النظام الاقليمي العربي، وتآكل شرعية النظم الحاكمة، وتعدد مصادر الصراعات والنزاعات العربية – العربية، وتواضع حصيلة جهود التكامل والتعاون بين الدول العربية، وبخاصة في مجالي الاقتصاد والدفاع المشترك، تعتبر من العوامل المهمة التي دفعت دولاً عربية عديـدة للارتبـاط ببعض الدول الاجنبية، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي تزايد دورها في المنطقـة علـى أثـر عوامل عديدة أبرزها كارثة الخليج الثانية وما ترتب عليها من آثار وتداعيات، وانهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وتفككه عام 1991م، ما جعل الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمى الوحيدة، ولو لـبعض الوقت، في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وتعتبر علاقات التبعية من العوامل المهمة التي تؤثر في ديناميكيات العملية السياسية وأنمـاط العلاقات والتوازنات داخل الدول العربية، فالدولة التابعة لا يمكن أن تكون دولة حريات، بل إن النخـب الحاكمة في الدول التابعة غالباً ما تعمل على تكريس علاقات التبعية وتستخدم القوة لمواجهة أية قوى أو تيارات داخلية ترفض هذه النوعية من العلاقات وما يترتب عليها من آثار وتداعيات.

خامساً: اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي:

إن الشرعية هي مشكلة رئيسية تواجه الدول العربية وهذه هي الحال بوجـه خـاص، حيـث "الأغلبية العظمى من الأقطار العربية الحالية شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرة فـي هـذا القـرن"، ويضيف سعد الدين إبراهيم أن هذا يعني ضمناً أن "رسوخ مؤسسة الدولة فيها، وبالتالي رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة إلى مواطنيها، هو أمر مهتز أو مشكوك فيه"[1]. ويكون هذا أشد حينما ترتبط شـرعية الدولة بالتدهور المستمر في شرعية النظم السياسية الحاكمة. والحقيقة هي أنه – علـى الـرغم مـن استعمال نظم الحكم العربية كل الإجراءات لتوليد الشرعية – فإن إخفاقهـا يجعـل مسـألة الشـرعية تستعصي على الحل.[2]

من المؤكد أنه عندما تتزامن أزمة شرعية النظام الحاكم مع أزمة شرعية الدولة، فإنها تصـبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الاهلية، وفي هذا الاطـار، فقـد خلصت إحدى الدراسات إلى أن: " أهم ما تشترك فيه الدول العربية – ولو بدرجات مختلفة– هو تشرذم أساسها الاجتماعي واغترابها، الامر الذي يدل عليه مؤشران هما: وجود عجز في الشرعية السياسـية، والاساس الابوي للسلطة السياسية، إن أزمة الدولة القطرية تتعدى نظامها السياسي إلى نمـط علاقاتهـا الاجتماعية القائمة على ثقافة سياسية أبوية"[3].

---

(1) عبد المنعم مسعد، نيفين، (1991)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص215-217 .

(2) سعد الدين، إبراهيم، (1984)، "**مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**"، ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ،بيروت: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 403 .

(3) قرني، بهجت، (2002)، **تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي وأهمية البعد الثقافي المهمل**، الكويت: المستقبل العربي، العـــــــدد 24، ص ص 60-61.

سادساً: غلبة الطابع الريعي وشبه الريعي على عدد من الدول العربية:

إن الدور الذي تقوم به الدولة الريعية باعتبارها مصدر الثـروات الخاصـة والمـوزع للخدمات والمزايا ومصدر التوظيف والتشغيل، إنما يدعم من إمكانات سيطرتها على المجتمـع ويجعل مواطنيها أقل تشدداً في المطالبة بالمشاركة السياسية، ويلاحظ أن هذه الاوضاع أصبحت عرضة للتغيير منذ ثمانينيات القرن العشرين في ظل توافر مؤشرات عديدة تؤكد ضعف قـدرة الدولة الريعية على الاستمرار في تمويل برامج وسياسات الرفاهية التي رسختها الانظمة لـدى مواطنيها ، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط وتذبذب هذه الاسعار بشكل ملحوظ من ناحية، واستمرار تزايد الاعباء المالية على عاتق هذه الدول، وبالذات في ما يتصـل بتمويـل بـرامج التسليح من ناحية أخرى[1].

أما الدولة العربية "شبه الريعية" فهي التي تعتمد في جانب من إيراداتها علـى مصـادر خارجية أخرى غير العائدات النفطية، ومن هذه المصادر: العوائد التي تحصل عليهـا الدولـة نتيجة لموقعها الاستراتيجي ودورها السياسي في المنطقة، وإيـرادات السـياحة، والمعونـات الخارجية التي تحصل عليها، سواء من دول أخرى أو من مؤسسات عربية أو أجنبية، فضلاً عن التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في الدول النفطية، وتقع دول عربية عديـدة مثـل مصـر وسوريا والاردن وتونس واليمن ضمن هذه الفئة، وهناك بعض أوجه الاختلاف بـين " الـدول الريعية النفطية" و"الدول شبه الريعية غير النفطية" وبخاصة في ما يتصل باضطرار الاخيرة إلى فرض ضرائب على مواطنيها، وتبني سياسات اقتصادية تقشفية، والسماح لمواطنيها بهامش من المشاركة السياسية المحسوبة في بعض الحالات.

سابعاً: استشراء الفساد السياسي والاداري:

إن الفساد السياسي والاداري هو ظاهرة عالمية تعرفها مختلف دول العـالم بـدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، ويتمثل الفارق بين دولة وأخرى بهذا الخصوص في حجـم وطبيعـة ظاهرة الفساد من ناحية، والاساليب التي يتم انتهاجها في التعامل معها من ناحية أخرى، وفـي ضوء ذلك، تؤكد مؤشرات وظواهر عديدة أنّ الفساد أصبح يمثل جزءاً من بنية الدولة العربيـة في العديد من الحالات أي تحولها إلى مؤسسة حيث ينخرط في ممارسته بشكل مباشر أعداد من شاغلي المناصب السياسية والادارية والاقتصادية العليا في الدولة، وهو ما يطلق عليه البعض " فساد القمة"، ومن المؤكد أن فساد القمة يؤدي إلى انتشار الفساد على مستويات إدارية ووظيفيـة

---

[1] لوتشياني، جياكومو، (1995)، **الريع النفطي والازمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية**، ورقة قدمت إلى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي " فونداسبوني ايني انريكو ماثيي"، إعداد غسان سلامة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 175-206 .

أدنى، أي يمتد إلى القاعدة، ولذلك فإن ظواهر الرشوة والعمولات والاتجار بالوظيفة العامة والتحايل على القوانين وتزوير الانتخابات ... الخ، أصبحت من الممارسات الشائعة في الغالبية العظمى من الدول العربية[1].

وجدير بالذكر أن انتشار ظاهرة الفساد السياسي والاداري في الوطن العربي على هذا النحو إنما يجسد ويعكس ظواهر ودلالات عدة مهمة، منها[2]:

1. حقيقة العلاقات المشبوهة بين السلطة والمال في هذه الدول، حيث يتعمّد رأس المال الطفيلي إلى إفساد أجهزة الدولة ومؤسساتها، بل تخريبها أيضاً في سبيل تعظيم أرباحه ومكاسبه، من خلال الانخراط في أنشطة وممارسات غير مشروعة، يدخل معظمها في نطاق الجريمة الاقتصادية، كما يقوم العاملون في المناصب السياسية والادارية بممارسة الفساد لتحقيق مصالح شخصية أو عائلية، سواء أكانت مادية أم غير مادية.
2. غياب أو ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة على المستويين الرسمي والشعبي، سواء تمثلت في الاجهزة الرقابية والمحاسبة الحكومية أو البرلمان أو أجهزة الاعلام أو أي وسائل أخرى للرقابة الشعبية، وهو الامر الذي يسمح بتفشي ظواهر الفساد.
3. عدم التزام الدول العربية بمبدأ الشفافية في إدارة سياساتها الداخلية، وبخاصة في مجالات الاقتصاد والمال والعمل السياسي.

على الرغم من أن الدولة القطرية العربية قد استحوذت على كل الفضاء السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال، وسيطرت على الاقتصاد وقامت بتأميم المجتمع لحسابها وسعت لإعادة تشكيله على أسس جديدة ووفق شعارات وأيديولوجيات قومية واشتراكية، ومع التسليم ببعض الانجازات الايجابية التي حققتها الدولة القطرية العربية في بعض المجالات خلال بعض الفترات الا أنه بعد مضي عدة عقود على الاستقلال لا يمكن القول أن الدول العربية أو بالاحرى النخب التي حكمت هذه الدول قد حققت الامال والطموحات الكبرى لشعوبها والوحدة العربية والاصالة الحضارية وحماية الاستقلال الوطني وتحرير الارض المحتلة، بل إنه في بعض هذه المجالات حدث تراجع عن بعض الانجازات التي كانت قد تحققت خلال فترات سابقة، وهذا الوضع لا يمكن تفسيره الا في ضوء ما سبق ذكره عن عناصر الازمة البنائية التي تعانيها الدولة القطرية العربية.

---

[1] عبد الفضيل، محمود، (1999)، **الفساد وتداعياته في الوطن العربي**، الكويت: المستقبل العربي، العدد 22، ص 243.

[2] النجار، أحمد السيد، (2001)، **الفساد ومكافحته في الدول العربية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ص165.

ولكن بالرغم من أزمتها البنيوية التي تراكمت عبر فترة ممتدة من الزمن، فإن الدولة القطرية العربية قد تمكنت من الصمود والاستمرار، حتى وإن كانت هناك دول قد واجهت أو تواجه مخاطر التفكك الداخلي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب[1]:

1. أن بعض الدول العربية لها كياناتها الجغرافية والسياسية السابقة على الوجود الاستعماري.

2. طبيعة النخب التي تولت مقاليد الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال وحرصها على التمتع بالاستقلال وممارسة السيادة الوطنية.

3. طبيعة النظامين الاقليمي والدولي الذي نشأت وتطورت في ظلها الدولة القطرية العربية، فكلاهما يقوم على أساس أن الدولة الوطنية هي الفاعل الدولي الرئيسي، والدليل على ذلك أن الدول العربية قد أسست جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي، ولكن لم تتنازل لها عن أي جزء من سيادتها بل أن تتشدد الدول العربية في ما يتصل باعتبارات السيادة وإعلاء المصالح القطرية على حساب المصالح القومية يعتبر من الاسباب الرئيسية لضعف فاعلية جامعة الدول العربية وإصابتها بالشلل في معظم الاحيان.

4. تنامي شبكة من القوى والجماعات أصحاب المصالح والتيارات السياسية والفكرية المرتبطة بإطار الدولة القطرية وسياساتها.

وعلى الرغم من بعض المحاولات التي بذلت في مراحل سابقة لإصلاح جهاز الدولة في بعض الاقطار العربية، الا أنها لم تحقق الاهداف المرجوة منها فهي كانت كما يلي:

1 . محاولات جزئية وليست شاملة، أي اقتصرت على بعض الجوانب والقطاعات دون الاخرى.

2 . محاولات شكلية وليست جوهرية، أي اهتمت أكثر بالاشكال دون المضامين.

3 . محاولات متقطعة وظرفية، أي لم تنتظم في إطار رؤية أو إستراتيجية متكاملة وشاملة للإصلاح يجري تنفيذها بشكل تراكمي ووفق مخطط زمني مدروس.

4 . محاولات براغماتية ترمي في الغالب إلى تكريس مراكز النخب الحاكمة وتمكينها من الاستمرار في السلطة.

إن النظرة العلمية في نشأة الدولة القطرية تبين لنا أن هنالك العديد من الظروف التاريخية التي لعبت دوراً في نشأتها، لم يكن الاستعمار إلاّ أحدها. ويمكن إجمال هذه الظروف

---

[1] غليون، برهان، **نهاية النظام الإقليمي العربي**، نقلاً عن الرابط اللإكتروني:www.aljazeera.ney

بناءً على ثلاثة مصادر أساسية لنشأة الدولة القطرية،[2] وهذه المصادر هي: خصوصية قطرية تاريخية، وحركات توحيد قطرية، وأخيراً خلق استعماري كامل. فمصر واليمن مثلاً قطران عربيان تحولا إلى دولتين حديثتين (وفق مفهوم الغرب وتعريفه للدولة) لا نتيجة "مؤامرة" استعمارية فلهما تاريخ قطري خاص يمنحهما خصائص وصفات تفرّقهما بشكل أو بآخر عن بقية الأقطار العربية. بمعنى آخر، إن بذور الدولة القطرية في مصر واليمن مثلاً نجدها في طيات تاريخ هذين القطرين في المقام الأول. وهذا لا يعني أن الاستعمار كان عاملاً محايداً في هذا المجال، بل على العكس من ذلك، إنه لعب دوراً في تجذير هذه الإقليمية وتلك القطرية، وذلك بإضفاء الطابع القانوني – الدستوري من خلال مفهوم الدولة – الأمة على هذه الأقطار، إلا أن الاستعمار رغم ذلك يبقى عاملاً ثانياً، أما العامل الأول فهو التاريخ الخاص بكل قطر بكل ما يحمله من خصوصية وانفرادية. فالسعودية وليبيا مثلاً قطران عربيان حققا دولتهما القطرية نتيجة حركة توحيد قطرية داخلية. وعلى العكس من ذلك نجد الدول القطرية في المشرق العربي (العراق، سوريا، لبنان، الأردن) قد خضعت لعملية تفتيت كان للاستعمار الدور الأول فيها. فكل هذه الأقطار تتمتع بخصوصية واحدة تقريباً تجعل منها تاريخياً إقليماً واحداً، إلا أن المصلحة الاستعمارية وتنافس بعض قواه مع بعضها الآخر، ساهما في تفتيت هذا الإقليم إلى أقطار اكتسبت شرعية الوجود عن طريق إضفاء مفهوم الدولة – الأمة عليها، وفق التعريف القانوني – الدستوري الحديث للدولة.[1]

وبالنسبة إلى دول المشرق العربي مثلاً، وعلى الرغم من أن الاستعمار هو العامل الأول في خلقها، فإن هنالك عوامل ذاتية تاريخية ساعدت الاستعمار على عمله هذا. فمنذ بداية العصر العباسي الثاني وحتى انهيار الدولة العثمانية، كانت الرقعة الجغرافية التي تشكل الوطن العربي في حالة تفتت معظم الوقت: نخب حاكمة وسلالات متعددة تبسط سلطانها على رقع جغرافية من هذا الوطن (يصل هذا النفوذ والسلطان حتى يكاد يشمل كل الوطن العربي، وينكمش حتى يكاد يكون قاصراً على مدينة أو عدة قرى)، والدولة العثمانية بأنظمتها السياسية والاقتصادية ساعدت على التفتت مضموناً رغم أن الشكل وحدوي.[2]

---

[2] غليون، برهان، المصدر نفسه.

[1] سعد الدين، إبراهيم وآخرون، (1988)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 53 .

[2] فلاديمير، لوتسكي، (1980)، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيف البستاني ، بيروت: دار الفارابي، ص8-9، و 14 .

المبحث الثالث :القومية العربية كمقترب مفاهيمي لمشاريع التكامل والوحدة العربية

المطلب الاول : القومية العربية كمفهوم سياسي

القومية كنظرية سياسية وانثروبولوجية ترى أن الإنسانية تنقسم طبيعياً إلى مجموعة من الامم المتميزة، وأن هناك محكات محددة لتحديد ماهية الأمة، وأن لكل امة حكومة مستقلة تعبر عنها، وبذلك فإن الدول تستمد شرعيتها من احتواء كل منها على أمة واحدة ، والعالم لا يكون منظماً بصورة صائبة، من وجهة النظر السياسية، الا إذا شكلت كل أمة من الأمم التي يحويها ويتكون منها دولة واحدة. فالوحدة السياسية (Political Unit) والوحدة القومية (National Unit) لا بد وأن يكونا، وفقاً لهذه النظرية متطابقتين.[1]

كان الفكر القومي العربي يردد صدى النظرية الألمانية في القومية بما تضفيه من مكانة فائقة على اللغة سبباً لفكرة الأمة. ومن المهم أن نلاحظ – كما يبرهن جورج طرابيشي – أن الفكر القومي العربي، إذ يزيد إيضاحاً على أساس النموذج الألماني، يجعل الأمة واللغة بياناً منطقياً واحداً للهوية إلى حد يجعلهما متساويين متطابقين[2].

وعلى الرغم من أن البعض قد يعتبر العرب أمة قائمة، فإن الأمة العربية متصورة في صورة كيان حي له كل أوراق الاعتماد التي تؤهله لمكانة الأمة.[3]

والقومية بالتالي انتماء إلى هوية أصلية علمانية أكانت أم دينية، تدور حول الهوية الجغرافية (الارض)، أو الهوية الاثنية (العرق).

إن هوية الإنسان في الوطن العربي تحدد بثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة ومتكاملة هي (الولاء والانتماء والاعتزاز بالأمة دينياً فكرياً وتراثاً وحضارة) وفي هذا الإطار يكون الولاء والانتماء والاعتزاز بالأمة العربية لغةً وتاريخاً ومصيراً وبالوطن العربي أرضاً وشعباً ونظاماً.

يتجه مفهوم الحركة القومية العربية إلى التعبير عن معنيين أولهما: معنى واسع يسهل على الباحث أن يكتشفه في معظم الكتابات الخاصة بالتراث القومي العربي، حيث يترادف مع التيار الفكري والسياسي للقومية العربية، الذي يتوسع بعض الباحثين العرب في الحديث عن نشأته وجذوره فيعودون إلى فترة الجاهلية لإثبات قومية العرب وسعيهم إليها منذ ذلك التاريخ، والبعض يتحدث عن الجذور الإسلامية وثانيهما: معنى ضيق أكثر واقعية يشير إلى الواقع السياسي والاجتماعي الذي دفع العرب، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى الحديث

---

[1] ربيع، محمد محمود ، مقلد، إسماعيل صبري، (1994)، **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: جامعة الكويت، ص 405 .

[2] طرابيشي، جورج، (1982)، **الدولة القطرية والنظرية القومية**، بيروت: دار الطبيعة، ص118.

[3] بن سعيد، سعيد، (1987)، **الإيديولوجيا والحداثة**، قراءات في الفكر العربي المعاصر ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص107-109 .

عن ضرورة توفر هوية سياسية لهم وهذا المعنى ينطبق على البداية الحقيقية لنشأة القومية العربية، حيث كانت – آنذاك – تعبيرا عن حركة سياسية مناهضة للحكم العثماني ساعدت الظروف السياسية والاجتماعية، التي مرت بها الإمبراطورية العثمانية آنذاك، على إثرائها وبلورتها. [1]

وهكذا فإنّ مشروع النهضة العربية الحديثة قد استقى أغلب مفاهيمه وطموحاته وشعاراته من كتابات وتجربة الحداثة الأوروبية، فـــ " لم يكن هناك في فضاء الفكر والثقافة والسياسة في العالم العربي، قبل احتكاكه بالحداثة الأوروبية، ما يمكن أن يعتبر خميرة أو جنينا لشعار " الاتحاد والترقي" الذي جعل منه المشروع النهضوي العربي قضيته الأساسية، إن لم تكن الوحيدة، ذلك لأنّ هذا الشعار نفسه هو مجرد ترجمة واقتباس لأحد شعارات الحداثة الأوروبية".

يرى المفكر علي محافظة أنه لا بد في البداية من ملاحظة أن معظم المفكرين والكتاب القوميين قلما يميزون بين الهوية القومية والشخصية القومية أو الذاتية القومية ، ويرون أنها الشيء نفسه. وهذا ما نلاحظه في أبحاث الملتقى الأول للجامعيين التونسيين والمصريين الذي نظم من قبل مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية في الجامعة التونسية بالإشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ــ القاهرة ، وعقد في العاصمة التونسية بين 12 و 17 نيسان / أبريل 1978 تحت عنوان : الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع "[2].

وفي هذا السياق يجدر الانتباه إلى الاختلاف الجوهري بين مشروع الحداثة الأوروبية ومشروع النهضة العربية، من حيث أنهما لم يكونا " ينتميان إلى لحظة تاريخية واحدة، ولم يكونا يعكسان نفس المرحلة من التطور. ذلك أنّ مرحلة الحداثة قد قامت في أوروبا القرن التاسع عشر بعد مرحلة "الأنوار" في القرن الثامن عشر، التي قامت هي نفسها بعد مرحلة النهضة الثانية في القرن السادس عشر، والتي سبقتها نهضة أولى في القرن الثاني عشر". ومعنى ذلك أنّ مشروع النهضة العربية كان عليه أن يتعامل مع " حداثة " استوعبت وتجاوزت " الانوار" و " النهضة ".

---

[1] سالم، نادية،(1979) **الشخصية القومية بين الدراسات الوصفية والدراسات التجريبية**، في الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع، تونس: مطبعة الاتحاد العام التونسي، ص ص25–48.

[2] سالم، نادية، (1979)، **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع** ، سلسلة الدراسات الاجتماعية (4)، تونس: مطبعة الاتحاد العام التونسي للنشر، ص ص 25–48 .

المطلب الثاني : الحركة القومية العربية ومرتكزاتها

إنّ الايديولوجيا القومية العربية بتفاوت بين حركاتها وتياراتها السياسية لم تدرك – بعمق – مفاعيل الهيمنة الامبريالية وقوانين عملها في العالم العربي، ليس كونها عاملا خارجيا فحسب بل – أساسا – دورها في إعادة صياغة البُنى الداخلية العربية لتكريس التجزئة فبالرغم من إدراك هذه التيارات لضرورة التحديث والتنمية لكنها استنكفت عن الاخذ بالمضمون المعرفي والبنيوي للتحديث حيث وقعت في " التلفيق " حين استخدمت مفهوم التحديث ولكنها قطعته عن أصوله المعرفية في آن واحد, فالوسطية الانتقائية بقيت خيارا في النظر والعمل لدى هذه الحركات.(1)

كما أنّ أغلب مفكري الحركات القومية العربية أثرت عليهم النزعة الثقافية، فأهملوا التنظير للدولة القومية فقد كان اهتمامهم منصبّاً على التجزئة القومية وضرورة الوحدة العربية أكثر من اهتمامهم بقضية الدولة التي حلموا بتحقيقها، فبقيت قضية التنظير للدولة قضية تابعة للقضية "الاصل " وهي الامة والاصل في هذا التقصير أنهم انطلقوا من أنّ الدولة العربية القطرية الحديثة " معوّق " للدولة العربية الواحدة، لأنها " تكرّس" الامة داخل الحدود القطرية وأساس الخطأ هو أنّ التيار القومي خاصة عندما وصل بعضه إلى السلطة لم يعطِ المسألة الديمقراطية اهتماما يُذكر، بل أنه كان ينظر إليها كعائق أمام التنمية وأمام دور الحزب " الواحد " أو " القائد ". فالتعددية الفكرية والسياسية وتنوّع المجتمع العربي قوميا وطائفيا وطبقيا، كانا يعنيان " الانقسام " و "التجزئة "، فلم يرَ التيار القومي فيهما مصدر إغناء للتجربة القومية.

لقد اهتم العرب بـــ " مظاهر السلطة " أكثر مما اهتموا ببناء مرتكزات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فالبلدان العربية استوعبت المظاهر الهيكلية لجهاز الدولة ولعملية التبقرط، ولكنّ مفهوم الدولة نفسه، بما هو حق وقانون ومؤسسات ومواطنة، ظل شبه غائب. ويبدو أنّ مكمن الاشكال راجع إلى أنّ الدعوة القومية العربية، بالرغم من الزخم الذي واكبها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي خاصة، لم تبدع آليات تحققها وإنجازها في معترك التاريخ.

ترتكز القومية العربية على فكرة "أمة عربية واحدة"، ولهذه الأمة هوية قومية متحدة كانت بوتقة الانصهار لعوامل اللغة والدين والثقافة والتاريخ وترفض هذه العقيدة وجود هويات تقتصر على أقاليم دول عربية معينة مع ذلك وبعد أن نالت دول عربية استقلالها، وجد السؤال عن الهويات القطرية تعبيره السياسي فقد ذهب بعضهم إلى مدى بعيد، حيث قدم تبريراً لوجود

---

(1) سالم، نادية، مرجع سابق، ص 27.

أمم منفصلة مثل "الأمة اللبنانية" أو "الأمة المصرية" أو "الأمة التونسية" وفي لبنان كانت هناك دعوة إلى قومية لبنانية تؤكد – على الرغم من اعترافها بالحاجة إلى تعاون بين لبنان وسائر أقطار الوطن العربي – على تميّز القومية اللبنانية[1].

وينطبق هذا نفسه على فكرة القومية المصرية في كتابات بعض المفكرين الذين كانوا ينكرون أية أهمية لأي أمر جاء بعد الحضارة الفرعونية، وكان طه حسين الكاتب المصري الشهير يؤكد في كتاباته الأولى على الرابطة بين مصر وأوروبا وتجاهل عروبتها, وفي تونس بذلت محاولات لبناء هوية تونسية متميزة وكان الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة يصرّ على وجود شخصية تونسية حافظت على نفسها في وجه عملية التعريب[2].

وقد خصص جانب رئيسي من الخطاب القومي العربي في أربعينات وخمسينيات القرن العشرين لتنفيذ أساس الهويات القطرية، خاصة بالإشارة إلى مصر ولبنان ومثال على هذا الانشغال بالمسألة أن المفكر العربي ساطع الحصري ألف كتاباً بأكمله عن الموضوع[3] كذلك رفض الفكر القومي العربي المزاعم القائلة بوجود هويات إقليمية، مثل "القومية السورية الكبرى" التي كانت يدعو إليها الحزب السوري القومي الاجتماعي[4] وقد خلا الفكر القومي العربي من أي محاولة لفهم مسألة الهويات القطرية حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي. فقد كان لانهيار الوحدة بين مصر وسوريا (1961) وهزيمة عام 1967 أثرهما في دفع المد القومي العربي بعيداً عن مركز السياسات العربية وأدى هذا إلى تغيير في الموقف العقائدي من الهويات القطرية, مع ذلك فإن كثيرين من القوميين العرب لا يزالون يتمسكون بالأصلانية (الأرثوذكسية) المذهبية ويرفضون قبول وجود أي هوية قومية أخرى من شأنها أن تنافس الهوية القومية أو تتوازن معها.

تبدو أهمية إعادة طرح قضايا المسألة القومية العربية وتحاول أن تكون جديدة، حين نعرف أنّ القرن الواحد والعشرين سوف يشهد إعادة طرح واسعة لمشكلة الأمة والقومية, ففي الوقت الذي ينزع فيه العالم أكثر من أي وقت مضى، إلى أن يتعولم وإلى أن يخترق حدود الدول وسياداتها، وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التبعية المتبادلة ما بين أمم العالم سياسيا و اقتصاديا وثقافيا وإعلاميا، وفي الوقت الذي تتسارع فيه حركة الرساميل والبضائع وتتضاعف

---

(1) بركات، حليم، (1985)، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط 2 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص40 .

(2) بركات، حليم، مرجع سابق، ص41-43 .

(3) الحصري (أبو خلدون)، ساطع، (1985)، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري، ط 2 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 165 .

(4) بركات، حليم ، مرجع سابق، ص 44 .

السيولات المالية العابرة للقومية، وتتحكم الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصـــاد العـــالمي إنتاجا واستهلاكا وبكلمة واحدة في الوقت الذي يتحول فيه العالم إلى " قرية كبيرة " فـــي هـــذا الوقت يُرَّدُ الاعتبار، على نحو لم يسبق له مثيل إلى عدة مصطلحات قوميـــة مثـــل: الهويـــة، والأصالة، والخصوصية وتدبُّ حيوية في النزعات القومية التي يبدو أنّ قلق العولمة قد أيقظهـــا في كل مكان من العالم.

بعد أن انهار عالم كامل من الوقائع والأحلاف والمسبقات والمفاهيم والمبادئ والاوهام، لا بدَّ من مراجعة فكرية جذرية للخطط والسياسات والمُثُل والعقائد والافكار التي بلورت الاخفاق العربي وقادت إليه, إنّ القطيعة المطلوبة مع الفكر والاشكاليات والاطروحات القومية القديمة تفترض الامساك بالجوهر والاحالة إليه والامتناع عن الدخول في التفاصيل, إضافة إلى أنّ إعادة هيكلة هذا الفكر تقتضي تعيين المحاور والمستويات التي تستدعي إبراز المشاكل والازمات التي كانت الحركة العربية تخفيها أو تمر عليها مرور الكرام, وإذا كان وضوح الرؤية شرطا ضروريا لنجاح أي عمل فإنّ الرؤية الواضحة " لا تنبثق الا عبر قطيعة مع الرؤى القديمة و(محاولة) تصفية الحساب معها نهائيا " باعتبار أنّ الحق قبل الاعتقاد والعلم والمعرفة قبل الايديولوجيا والواقع الموضوعي قبل الميل الذاتي والتفكير الرغائبي, إضافة إلى أنّ الفكر السائد في العالم العربي – بشكل عام – يكاد يغلب عليه الطابع الايديولوجي الخالص، إنه يتسم بالهشاشة النظرية التي لا تتيح الامتلاك المعرفي لحقائق الواقع وضروراته واحتياجاته وحركته المستقبلية، ولهذا فهو أقرب إلى تكريس الواقع القائم وإعادة إنتاجه. (1)

لقد تبلورت رؤيتان عربيتان مختلفتان لمفهوم الامة أولاهما: تلك التي تنظر إلى الامة بالمعنى التقليدي (الامة = الملة)، تلك التي تنظر إليها بوصفها عملية استعادة للماضي، الذي يُختزَل إلى لغة مقدسة، أو تاريخ مُؤَقلَم ومُنتَقى ومُجَزّأ، أو إلى " جوهر" عربي ميتافيزيقي محلّق فوق التاريخ، ومتجسد في " رسالة خالدة ".

وثانيهما: تلك التي تنظر إلى المشروع القومي في منحى عصري ومستقبلي، ليس همه استعادة الماضي بل بناء المستقبل على ضوء الخبرات التاريخية للماضي، وعلى أسس الحاضر وتعيد الاعتبار إلى دور الدولة القومية في بناء الامة وتطويرها، ولا تحصر دور الدولة في مجرد تتويج المسار القومي والواضح أنه لا يمكن للأمة أن تستكمل وجودها بالفعل الا بالدولة، فالدول طوال تاريخ الانسانية إما خلقت الامة تماما أو أطّرت قدراتها أو عزّزت مقوّماتها ولا شك أنّ ثمة فرقا كبيرا بين " قيام الدولة " و " وجود الامة " فالامة العربية موجودة بالامكان

---

(1) الطواني، يوسف، (2003)، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، بيروت: مركز دراســـات الوحـــدة العربيـــة. ص ص 152–155.

وعوامل وجودها قائمة، والتجزئة ليست ناتجة عن عدم اكتمال عوامل وجود الامة، بل عن السيطرة الامبريالية، وعن تشكّل مصالح قطرية، إضافة إلى معوّقات بنيوية اقتصادية واجتماعية وثقافية وجغرافية.[2]

إن الواقع الوطني القطري حقيقة في الوطن العربي، لا يمكن تجاهلها، وهو وضع عادي وطبيعي، ولا يمكن فصله ولكن المشكلة هي عملية التوفيق بين الواقع الوطني القطري، والواقع القومي العربي وهذه مشكلة يعيشها الانسان العربي، كما تعيشها شعوب أمم أخرى، وحلهـــا لا يمكن أن يتم الا من خلال النظر إلى الواقع القومي العربي على أساس انه ظاهرة اجتماعية كلية تضم وحدات فرعية، تشكل أجزاء من الكلية الاجتماعية العربية، وهي الاقطار العربية وأن تلك الظاهرة الاجتماعية الكلية تتشكل من التفاعل العضوي الديناميكي بين هـــذه الكليـــة ووحـــداتها الفرعية.

تؤكد العناصر المشتركة الجامعة للهوية العربية ومشروعها القومي على صعيد اللغة – الدين- التراث- العادات- التربية – الاخلاق والقيم- الامال الالام- التاريخ أن انتماء العرب- أينما كانوا- إلى هوية واحدة حقيقة لا يماري فيها أحد، إنها بديهية تاريخية ثقافية واجتماعية لا تحتاج إلى إثبات أو برهنة،[1] إنها نموذج العيش المشترك الذي تأصل في حياتنا وأحيائنا، إنهـــا وجدان إنساني رفيع، وإن كنا قد رأينا في بعض الانظمة السياسية تمارس خلاف ذلك في بعض المجالات الفكرية والتربوية والعلمية، فنظام التعليم والتربية وما يجري كثير من المواقع الفكرية والثقافية أشغلنا بقضايا ثانوية بعيداً عن القضايا الرئيسية، إذ كانت هذه المناهج تـــؤطّر وفـــق آليات وأهداف تخدم هذا النظام أو ذاك أو أنها تراعي مصلحة الاخر المغاير وكأنهـــا تستشـــعر التناقض بين ثقافة العروبة وبين العناصر المكونة لها عرباً أم غير عرب، ولهذا علينـــا عـــدم الاشتغال بتلك الاختلافات المصطنعة والاشتغال الجدي بمصير الامـــة ومشـــروعها القـــومي المستند إلى إعادة النظر في مناهجنا ومعارفنا وتاريخنا بشكل يقود على التعبير عن شخصـــيتنا الحضارية، فتحصين المشروع القومي يبدأ من البيت والمدرسة لبناء جيل علمي واع يعمق ثقافة الحوار فيما بينه، ثقافة تنطلق من اللحمة الوطنية لكل الاطياف, وتستند إلى لغة ثقافية نقدية تنهي إلا ممارسة سياسة تعتمد على منطلق فكري منظم ومتكامل .

---

[2] الطواني، يوسف، المصدر نفسه، ص ص156-160.

[1] الدوري ،عبد العزيز، (1984)، **حول التطور التاريخي للأمة العربية**، ورقة قدمت إلى : القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 221-227.

الفصل الثالث

النظام الاقليمي العربي وخصائصه ومحدداته الاقليمية والدولية ومراحل تطوره

أصبحت الدولة القطرية التي أسست أنظمة سياسية خاصة بها إثر معاهدة "سايكس بيكو" في (1916/5/15) وخروج الاستعمار الأوروبي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في سنة (1945م) أساس إخفاق المشروع القومي، بل إن بعض الأنظمة العربية الحاكمة كانت أكثر إخلاصاً لمصالحها ومنافعها المؤسسة في الدولة القطرية من إخلاصها للمشروع القومي مما جعلها لا تتوانى عن الذهاب إلى المحاكم الدولية لترسم حدودها القطرية أو الادعاء بأن نظاماً عربياً آخر سلب جزءاً من أرضهاولا بد له من إعادتها وإلا شنت حرباً شعواء عليه إذا كان ضعيفاً، وغدت الاعتبارات السياسية والاقتصادية النفعية أساس لتشكيل الدول، فالدولة الحديثة ركّزت على مجموعة من السياسات والنظريات الحديثة المتأثرة بالثقافة الغربية، حتى صارت الثقافة العربية ماضياً وحاضراً أسيرةً لها، مثلما اصبح الفكر العربي مؤطراً في تيارات فكرية معرفية وأيديولوجية ونخبوية، بما فيها بعض الحركات القومية والاشتراكية، فضلاً عن صعود نجم البرجوازية الصغيرة على مستويات عدة, ومن ثم خضع فكر الدولة لإرادات متعالية أحادية الاتجاه تقر سيادة كل نظام على حدة.

ولا تقل خطورة الانظمة القطرية عن خطورة زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، ما أفقد العمل العربي المشترك قيمته الجوهرية، فالدولة القطرية ابتلعت كل العناصر المضادة لها قومية كانت أم فكرية أم سياسية ولاسيما حين صار المجتمع كله يتحرك في إطار وسائل الاعلام التي تمجد الحاكم في الدولة، في الوقت الذي تمجد الدولة القطرية مما أدى إلى غياب حقيقي للمجتمع والوطن والامة والهوية الممثلة بالعروبة، ومن ثم راحت الامة العربية تؤسس لذاكرة قطبية جماعية تعزز الفردية والانعزال، وهي تدعي الاصلاح الداخلي والحرص على الانتماء الضيق، إذا سلمنا باستقلالية قرارها من وجود أي تاثير خارجي.

ومن هنا يتبادرالى ذهننا التفريق بين الدولة القطرية والدولة الوطنية فالدولة القطرية انعزالية منغلقة على ذاتها ومصالح حكامها، فهي عاجزة عن الدفاع عن أراضيها ومؤسسة لنظام سياسي مستبد وانفصالي، أما الدولة الوطنية فهي جزء مؤسس للدولة القومية باعتبار أبنائها جزءاً لا يتجزأ من الشعب العربي، وهي دولة ديمقراطية– بالضرورة– تبنى على أساس التوافق الاجتماعي والثقافي المتنوع وتسعى إلى تحقيق الشروط الموضوعية للاندماج مع كل ما هو قومي فإذا كان واقع العرب اليوم واقعاً قطرياً محكوماً بالعديد من الشروط الخارجية المسيطرة على إرادة الجماهير العربية، وبعض الحكومات الوطنية القومية، فلا يعني أن يصبح النظم

السياسي القطري بديلاً عن النظام الوطني القومي، وما يفرض الواجب القومي علـــى النظـــام الوطني أن يجري عمليات تحول كبرى لكثير من الاتجاهات الداخلية سياسياً وفكرياً واجتماعيـــاً واقتصادياً، لكي تنتقل نحو القوميةعلى اعتبار أن العرب في كل المفاهيم الفلسفية الحديثة للأمـــم يشكلون أمة متكاملة تستند إلى خصوصية متفردة[1]، ومن هنا نرى أن هناك تكاملاً بين الوطني والقومي كما يثبته الواقع التاريخي والذاتي للأمة العربية، ويمكن للقومي أن يتأسس على الوطني لقول الرسول الكريم: "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلـــي"[2]، ولقولـــه تعـــالى: "وأنـــذر عشيرتك الاقربين" (الشعراء 2214/26)، على اعتبار أن الامة مجموعة من الافراد القـــوميين وإن انتموا إلى دول صغيرة.

فالمشروع القومي الحضاري يتأسس وفق منهج يصوغ الوطني في إطار القومي مـــن خلال تفاعل وتعاون تكاملي يعضد بعضه بعضاً للوصول إلى الوحدة العربيـــة دون أن يكـــون هناك تنازع على الولاء بين ما هو وطني وما هو قومي، وبهذا يصبح العرب قوة واحدة تنهض بالمشروع القومي الذي يقف قلعة صامدة في وجه المخطط الصهيوني- الامريكي الذي يعمـــل على ابتلاع الوطن العربي كله في إطار مشروع الشرق الاوسط الكبير، ومن ثم لا مكان لهـــذا المشروع إذا توحدت الامة العربية ونهضت بمشروعها القومي التقدمي.

المبحث الاول : خصائص النظام الاقليمي العربي وأزمته البنائية ، والحركات الاسلامية وتأثيرها على النظام

من أهم الخصائص التي يجب ان يتمتع بها النظام الاقليمي ليصبح قادر الـــى النجـــاح والاستمرارية والتناسق ،والادراك لطبيعة موازين القوى في النظام نفسة التي يجب ان تقوم هذه القوى على حمايتة من الداخل والخارج وكذلك التجمعات الاقليمية داخل النظام ،وتوجية الطاقات الفكرية والعلمية من قبل اعضاء النظام ,لتفعيل الموسسات التي لازالت في حدها الادنى إلا أن النظام الاقليمي العربي لم يستطع أن يتمتع بأحد هذه السمات ليعبر عن التحديات التي تواجهة.

المطلب الاول : الخصائص الواقعية البنيوية للنظام الاقليمي العربي

- **عدم التناسق في المكانة بين الأقطار العربية:**

تتباين الأقطار العربية تبايناً واسع المدى في مؤشرات القوة كعدد السكان ومتوسط دخل الفرد والقدرة العسكرية ..إلخ وبعض هذه التباينات تقليدي مثل الوضع المتميز لمصر من حيث عدد السكان والقدرة العسكرية, وبرز في سبعينات القرن العشرين بسبب طفرة أســـعار الـــنفط،

---

(1) الجابري، محمد عابد ، (2000)، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، ص97-98.

(2) الجامع الصغير، 555/1 ، حديث رقم 4100.

بحيث أصبح التمييز واضحاً بين بلدان عربية غنية وأخرى فقيرة, ويرتبط هذا التباين " بعدم التناسق في المكانة بين الأقطار العربية بمعنى أن عوامل قوة دولة ما لاتسير في اتجاه واحد كأن تتمتع دولة بأحد عوامل القوة كالثروة دون امتلاك العناصر الأخرى، ويعرف النظام العربي أكثر من نموذج في هذا الصدد ولعل أبرز هذه النماذج ما يتعلق بوضع الأقطار العربية الخليجية الغنية التي لا تتميز في مجال عدد السكان أو القدرة العسكرية [1]

- **ميزان القوى في النظام العربي:**

مرّ النظام العربي منذ نشأته الرسمية في العام 1945بمرحلتين من منظور ميزان القوى في النظام في **المرحلة الأولى** تمتعت مصر بالمكانة الأولى: في أهم عناصر قوة الدولة، وترسخت هذه الظاهرة بتبلور المشروع القومي لثورة تموز 1952 في مصر، وقيادتها الكاريزمية المتمثلة في عبد الناصر، والقبول الواسع من قبل الجماهير والنخب غير الرسمية العربية للمشروع والقيادة معاً وفي هذا السياق، تمتعت مصر بدور"شبه احتكاري" في قيادة النظام.

اما **المرحلة الثانية:** عام 1967 كانت لها تداعياتها السلبية بالنسبة للدور القيادي المصري فقد مثلت الهزيمة في حد ذاتها ضربة قوية للمشروع العربي لثورة تموز ، ثم فقد المشروع قيادته الكاريزمية بوفاة عبد الناصر في العام 1970 وعدم تمتع خليفته بالحضور السياسي نفسه، ناهيك عن الوفاء لأفكاره. غير أن التغير الجذري في ميزان القوى في النظام العربي حدث بمناسبة طفرة أسعار النفط في أعقاب حرب تشرين الأول1973، فقد أدت هذه الطفرة إلى تبدل واضح في مكانة كبريات الدول العربية المصدرة للنفط، وقويت الأدوار القيادية داخل النظام، لدول كالسعودية التي أعتمدت أساساً على دبلوماسية المساعدات الاقتصادية، والعراق الذي كان لقيادته آنذاك مشروعها الخاص لوراثة أو انتزاع الدور المصري في قيادة النظام العربي.[2]

- **ظاهرة التجمعات الفرعية:**

كانت الدول العربية من السباقة في تنظيم التجمعات الإقليمية إلى تكوين إطار تنظيمي يعكس خصوصية العلاقات بينها، ويشير إلى تلك الحقيقة توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في العام 1945، قبل معاهدة روما التي أسست أولى خطوات المسيرة الفعلية للاتحاد الأوروبي

---

(1) مطر وهلال ، النظام الإقليمي العربي،(2010)، **دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص38-39.

[2] يوسف أحمد، أحمد، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، المستقبلات العربية البلدية، الآثار غير المدروسة للثروة النفطية، 7، القاهرة: دار المستقبل العربي، الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ص ص40-53.

الراهن باثنتي عشرة سنة، وقبل منظمة الوحدة الأفريقية بثماني عشرة سنة. إن نشأة الإطار التنظيمي للنظام الإقليمي العربي، اتسم بالإضافة إلى ذلك بالشمول.

كذلك التجمعات الفرعية يجب ان تكون خطوة إلى الوحدة العربية ويتحقق ذلك على النحو التالي:

أ- أن هذه التجمعات في حد ذاتها لم تمثل أبداً نقلة نوعية نحو رابطة وحدودية أفضل من تلك التي توفرها الجامعة العربية. وقد يقال إن المقصود من القول إن هذه التجمعات مرحلة تنتهي بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، هو أن الوحدوية بين أعضائها تدريجياً، مما يجعل الرابطة العربية – إن تحققت بعد ذلك – أقوى وأعمق من تلك التي تعبر عنها جامعة الدول العربية.

ب – أن التجمعات الفرعية تعكس داخلها- بدرجات متفاوته- التناقضات نفسها الموجودة في النظام العربي ككل – فكيف تكون هي بالذات قادرة على حل تلك التناقضات؟ تبدو الصورة واضحةً على سبيل المثال في المغرب العربي، حيث توجد تنويعة حقيقية من نظم الحكم والسياسات الخارجية، الأمر الذي جعل الاتحاد المغاربي غير قادر على إنجاز الخطوة البديهية الأولى في أي عمل وحدوي (والمثال هنا هو استمرار الصراع على مستقبل الصحراءالغربية بين التوجه الجزائري والتوجه المغربي)، فضلاً عن إخفاق الاتحاد في تبني موقف موحد إبان أزمة الخليج (1991/1990)، أو الحصار الغربي على ليبيا بسب أزمة تفجير الطائرة الامريكية في لوكربي ، وصولاً إلى تجميد الاتحاد اعتباراً من كانون الأول / ديسيمبر 1995، بطلب مغربي كرد فعل للسياسة الجزائرية تجاه القضية الصحراوية.

جـ – أما السبب الثالث فيرتبط عضوياً بما سبق، إذ إنه نتيجة للتناقضات المشار إليها، عجز اي من هذه التجمعات عن إحداث نقلة نوعية في العلاقات بين أهم عضوين فيه(مصر والعراق)، ثم انفجر من الداخل تماماً بسبب وقوف السياستين المصرية والعراقية من أزمة الخليج (1991/1990) على طرفي نقيض.

- **حالة الجماهير العربية:**

تبدو الجماهير العربية على غير وعي تام بطبيعة الجامعة العربية كمنظمة بين الحكومات دون أدنى سلطة "فوق-قطرية" على نحو ما رأينا ولذلك كثيراً ما توجه الجماهير انتقادات لاذعة إلى الجامعة وأدائها، وتطالب – أي الجماهير – بإصلاحها غير ان المشكلة تكمن في أن الحالة الراهنة للجماهير العربية لا تمكننابأي حال من التعويل عليها في الضغط من أجل الإصلاح، فمنذ وقعت هزيمة 1967 وعقب الدور التاريخي للجماهيير العربية في درء تداعياتها الخطيرة التي بدت حتمية الخطيرة حينذاك، تولد انطباع عام بغياب الشارع العربي سياسياً ليس بالضرورة بمعنى مطلق، وإنما بمعنى فقدانه القدرة على التأثير في مجريات السياسة العربية، وبالذات المنعطفات الخطيرة التي مر بها الوطن العربي تولد هذا الانطباع بصفة خاصة من مقارنة حال الجماهير العربية في أعقاب هزيمة 1967 مع حالها قبل ذلك.

- **الخلافات العربية – العربية :**

أن اكثر ما يواجهه النظام الاقليمي العربي هو كثرة الخلافات التي تقـع بـين الـدول العربية والمرتبطة بالمشاكل الحدودية ، والخلافات الايديولوجية العربية ، وتأثير الارتباطـات الخارجية ، ومن أمثلتها الخلافات المغربية الجزائرية ، والكويتية العراقية ، والعمانية اليمنيـة ، والمصرية السودانية، ....الخ .وسبب ذلك عدم قدرة الجامعة العربية كاساس للتنظيم الاقليمي العربي كأساس للتنظيم على تقديم الحد الادنى من المصالحة بين اعضاء النظام بسبب ضـعف هذا النظام سياسيا وقانونيا .

ويرتبط استقرار النظام الاقليمي بشرطين اساسيين تماماً كما يرتبط بها استقرار النظـام السياسي الداخلي, هذان الشرطان هما الشرعية والكفاية في اداء الوظائف وتفسيرها للشرعية في العلاقات الدولية يختلف عن مفهوم الشرعية في النظام الداخلي ، فالشرعية التي نقصـدها فـي النظام الاقليمي هي في المدى الذي يذهب اليه اعضاء النظام في شعورهم بالانتماء لهذا النظـام ،واستعدادهم للتضحية في سبيل حماية مضمونه وقيمه ورموزه وحيويته, وتتولد قمة الانتمـاء للنظام من الرضاء العام السائد بشكل النظام ومفاهيمه ، ومن قدرة النظام ككل على تدعيم هـذا الانتماء والمحافظة على ولاء اطرافه واصراره على عدم السماح لعضو او لعدد من اعضـاء على الاخلال بقواعد السلوك العامة والمبادى التي يقوم عليها, وتنهار الشرعية حـين يسـيطر طرف واحد على تفاعلات النظام بشكل يتعارض مع المبادى الاساسية التي قام عليها النظـام ، او حين يقوى حلف من الاحلاف الى درجة تهدد انماط التفاعلات وتضر بالامكانـات وتضـر بالامكانات الكلية وبمصالح الاعضاء او الاحلاف الاخرى.

إن الحيوية التي يتمتع بها النظام الاقليمي العربية استندت اساسا الى درجة كبيرة مـن الشرعية طبقا للمفهوم الذي اوضحناه اذ تخللت مراحل تطور النظام منذ نشاته عديد من فترات الازمات اجتازهاوتجاوزها بفضل هذه الشرعية وفي العديد من الفترات تمكن النظام أن يحـتفظ بقواعد عمله واهدافه العامة على الرغم من اصرار طرف او اكثر على سلوك سياسة "المراجعة" السياسية ومحاولة تغيير انماط التفاعلات بالتوسع او التدخل المباشر على حسـاب الاطـراف الاخرى .

وأستخدمت الاطراف الخارجية أساليب الاحتلال المباشر للارض العربية, ومع ذلـك ظلت شرعية النظام سائدة فوق كل هذه المحاولات واستمر النظام صـامدا وكـاي ظـاهرة تاريخية فان النظام العربي اختبر عبر مراحل تطوره المختلفة الهـزائم والانتصـارات، ومـن المفارقات انه خلال حقبة السبعينات بينما تزايدت امكانات اعضاء النظام الموضوعية بشكل بالغ

(حرب 1973 والنفط) فقد تقلصت ارادته السياسية والرغبة في توظيف هذه الامكانات لمصلحة تاكيد الاستقلال الوطني، بل لقد شهدت تلك السنوات مزيدا من التبعية السياسية والاقتصادية [1].

الأولى: أدّت اليها سياسات عدد من النظم العربية التي اقتربت حثيثا من احدى الدولتين العظميين.

والثانية: دشنها اندماج اقتصاديات النفطية العربية في السوق الرأسمالية , كما شهد النظام مزيدا من التبعثر بين سياسات اعضاءه وغياب واضح للدولة النموذج او المركز للحركة العربية القومية وكان من شان ذلك أن تعرضت شرعية النظام العربي وحيويته لخلل لانها في هذه المرحلة التي قد يتعرض فيها النظام العربي لازمات لم يواجة مثلها من قبل قد يشهد خلالها انهياره التدريجي، فالتحديات التي يواجهها النظام حادة وعنيفة ومتزامنة:

- تحدي الثروة المفاجئة التي اضافت بعدا جديدا للانقسام في النظام بين اقطار غنية واقطار ضعيفة وضاعفت من اهمية المنطقة الاقتصادية والاستراتيجية.
- تحدي المواجهة العربية الإسرائيلية التي دخلت طورا جديد بقيام مصر بالبدء في عميلة التطبيع مع إسرائيل . والذي أدى الى إعادة طرح قضايا المواجهة ومستقبلها في ضوء الخطة المصرية واثارة قضية المواجهة الحضارية ومستقبل المنطقة وهويتها.
- تحدي الطائفية التي يمكن أن تنهش العديد من اعضاء النظام العربي ، وتوجدهم في حالة مستمرة من عدم الاستقرار الداخلي الامر الذي يؤثر على النظام ككل .
- تحدي الواقعية السياسية المفرطة والتركيز على المصالح القطرية والمشاكل الداخلية.

أن نقول أن النظام العربي هو –بحق– على مفترق طرق وان القرارات السياسية التي تؤخذ في الاعوام القادمة سوف تطرح تاثيرها لسنوات طويلة قادمة ، وان الامة العربية تمر بحالة عميقة من القلق حول مصيرها ومستقبلها ، وان ما هو مطلوب في هذه المرحلة هو بديل يستفيد من الواقع الجديد للمنطقة في الوقت الذي يحمي ويصون النظام العربي من احتمال ذوبانه في نطاق آخر يفقده هويته القومية.

لذلك وجب على صنّاع القرار السياسي في العالمين العربي والاسلامي أن يقفوا ملياً للتأمل للجواب على سؤال ظل يفرض نفسه على مر تاريخ المسؤولية التي يتحملونها وهو: هل استوعب العرب والمسلمون درس احتلال فلسطين 1948 حرب الخليج الاولى (1981) ودرس حرب الخليج الثانية (1991) ودرس حرب الخليج الثالثة (2003) ودرس الحرب على غزة 2008؟

---

(1) نافعة، حسن، (1982)، **القومية العربية والتفكك في الوطن العربي– على آراء فؤاد عجمي**، الكويت: المستقبل العربي، العدد 4، ص ص 6–23.

المطلب الثاني : الحركات الاسلامية وأثرها على النظام الاقليمي العربي

تشهد النظم العربية منذ منتصف السبعينيات تزايد تأثير الحركات الإسلامية وهي ظاهرة ترصد بعض الدراسات أهم مظاهرها وتجملها في ثلاثة عناصر أساسية هي[1]:

1. اتساع القاعدة الاجتماعية لهذه الحركات ، خصوصا بعد تقدمها لسد الفراغ الناجم عن تراجع دور الدولة في بعض مجالات الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية , ولقد سجلت فترات الأزمات والكوارث الطبيعية التي مرت بها بعض النظم العربية ومنها مصر والجزائر والأردن حضورا مؤثرا للحركات الإسلامية في ساحة العمل الاجتماعي.

2. حصول الإسلاميين على نسب يعتد بها من أصوات الناخبين على المستويات الانتخابية المختلفة: التشريعية كم في نماذج الأردن1989 والجزائر 1991 و1997 واليمن 1993-1997، والنقابية كما في النموذج المصري في التسعينيات على مستوى نقابات الأطباء والمهندسين والمحامينوالرئاسية, مثلما كانت هناك انتخابات تنافسية للإسلاميين بخوضها ثانيا ، والنموذج الجزائري في الانتخابات الرئيسية عامي1995و1999 ماثل بهذا الخصوص.

3. تزايد النشاط الاحتجاجي العنيف للحركات الإسلامية ، وامتداده إلى نظم تبني شرعيتها على أساس ديني كالسعودية.

ومن امثلتها: التفجيرات التي دبرتها لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية عامي 1995و1996 ضد مصالح وأهداف أمريكية في المملكة ،والتي عكست تطورا نوعيا في آليات العنف المستخدم باللجوء إلى السيارات المفخخة ، والجدير بالذكر أن مثل هذا التطور أي تحدي النظم الدينية باسم الإسلام يوقع نخبتها الحاكمة في مفارقة قوامها رفض تسييس الدين, ويمكن الحديث عن مجموعتين من الأسباب كانتا وراء تزايد الدعوة لاستخدام الدين كأداة للتغيير السياسي في المنطقة العربية.

(1) المجموعة الأولى هي الأسباب الداخلية التي تتمثل في التكييف الأخلاقي أو الديني لازمة النظم العربية على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، كما تتمثل في التماسك التنظيمي للجماعات الإسلامية في الوقت الذي بدت فيها قوى المعارضة الأخرى ضعيفة البنية مزعزعة الشرعية ,هذا فضلا عن دور بعض النظم الحاكمة في تشجيع تلك الجماعات لموازنة التيارات والقوى المناوئة .

---

(1) شرابي، عبد العزيز، (2008) **برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية**، ورقة قدمت إلى ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 80-91.

(2) المجموعة الثانية هي الأسباب الخارجية التي تتمثل إقليميا في اندلاع الثورة الإيرانية وتقديمها نموذجا لأعمال المثاليات الدينية ، والغزو السوفياتي لأفغانستان وتكتل التجمعات الإسلامية لمواجهتها ، ودوليا في المد الديني الذي تشهده الديانات السماوية الثلاث ، فضلا عن الديانات الوضعية ، والذي اكتسب زخماً جديداً بتأثير العولمة كنوع من رد الفعل للحفاظ على خصائص الهوية الذاتية .

وتتفق الحركات الإسلامية على أعمال شرع الله وتطبيق أحكامه ، لكنها تختلف في رؤيتها لأساليب بلوغ هذا الهدف ، فالبعض منها التزم الدعوة بالوعظ والإرشاد ، والبعض الأخر جنح إلى المواجهة المسلحة واستخدام العنف وكفر المجتمع واعتنق نصوصا نزعها من سياقها ليفسر بها الواقع الذي يعيش فيه.

ولأن الجماعات الإسلامية كانت تطلب التغيير فانه كان من الطبيعي أن ينجذب اليها عنصر الشباب اكثر من سواهم من قطاعات المجتمع لأنه يأنس في نفسه القدرة على تحقيق هذا التغيير,ومن تلك الزاوية تشير دراسة لبعض الحركات الإسلامية في تونس ومصر والمغرب الى أن اعضاء تلك الحركات يتركزون في الفئة العمرية بين 15 و35 عاما[1].

المطلب الثالث: المحددات الإقليمية والدولية للنظام الإقليمي العربي

حتى يتم فهم النظام الإقليمي العربي لا بد من دراسة بعد محدد أو جانب من جوانب النظام الإقليمي ومن أهم محددات النظام الإقليمي :- [2]

1- المحاور التي تكون بنية النظام من حيث سيكولوجية النظم السياسية والقدرات الاقتصادية والميزات الاجتماعية للدول الأعضاء الداخلة في هذا النظام والمكوّنة له، ويرتكز ذلك مدى التقارب بينها ودرجة التكامل المرتكزة أصلاً على درجة التماسك COHESION بين هذه الوحدات السياسية.

2- القوّة وتوزيعها، بين مكونات النظام إن فهم مفهوم القوة والإمكانات والقدرات بأشكالها وأنواعها المختلفة المادية والعسكرية والمعنوية كمحدد رئيسي لتفاعلات هذا النظام وأنماط علاقاته مع النظم الاقليمية الأخرى أو مع النظام الدولي، واستطلاع حالة التوازن بين القوى

---

(1) محمد عبد الشفيع، عيسى، (2008)، ورقة قدمت إلى ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 283-284.

(2) قرني، بهجت، و الدسوقي، علي الدين هلال، (1990)، محرران، السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص17.

المشكلّة للنظام ووجود نوع الهيكلية في توزيع القوّة(*). كما أن هناك ثلاثة عناصر للقوّة ومنهـا يمكن التمييز عند تحديد قوّة دولة ما وهذه العناصر هي: [1]

أ . العناصر المادية تشكل العنصر الأساسي لقوة الدولة كالموقع الجغرافي (مطلة –داخليه – تتحكم في ممرات مائية) والمصادر الطبيعية والمساحة وعدد السكان ومستوى التعليم وامتلاك التكنولوجيا في الدولة وشكل النظام الاقتصادي والقدرة الصناعية ومتوسط الـدخل وإمكانـات الإنتاج ومنافذ استهلاك الطاقة وتتكون من القوّة (الجيوستراتيجيا) للدولة الداخلة في الاقلـيم، تتمثل القوة من ناحيتي الكم والنوع وذلك بالنظر إلى مصادر القوّة من ناحية وكفاءة اسـتخدام الموارد وتوظيفها من ناحية أخرى للوصول إلى التأثير والادراك.

ب . العناصر العسكرية وتمثل في كل الإمكانيات البشرية والإلية والتكنولوجية العسكرية التي يمتلكها النظام.

جـ . العناصر المعنوية وتتمثل في مدى استعداد الدولة لاستخدام هيبتها للتأثير علـى الـدول الاخرى في النظام، ومستوى ما تتمتع به من صفات الشخصية القوية المؤثرة وما تمتلكه القيادة فيها من مهارات دبلوماسية وتوظيفها لتحقيق أهدافها وما تتحلى به من كاريزما شخصية مؤثرة.

3- طبيعة العلاقات والتحالفات بين أعضاء النظام والسياسات التي تتبعها كـل دولـة إزاء الدول الاخرى، كالسياسات من حيث كونها ذات طبيعة اقتصـادية أم سياسـية أم أيديولوجيـة وأدوات ممارسة هذه السياسات، والتحالفات التي تقوم بين الدول والاسس التي يستند إليها ومدى استقرارها ومدى تكرارها ومرونتها وتغيرها من مرحلة إلى أخرى ومن ظرف إلى آخر تبعـاً لتغيّر مواقع أعضاء النظام، واحتمالات الاستقطاب والتمركز في هذه المحاور والتحالفات فلا بد من الاحاطة بطبيعة نظام الاتصال السياسي والاجتماعي الشخصي والجماهيري والاتصال على مستوى النخب أو ما يتوفر من بنية تحتية ماديّة تسهل عملية الانتقال والتواصل في ظل التطور التكنولوجي الذي يسهل هذه العملية.

4- الحالة السياسية المحيطة بالنظام وهذا ما يجعل كل نظام سياسي يختلف عـن الانظمـة الاخرى نظراً لذلك الاعتماد المتبادل والتكاملية التي أصبحت تحكم العلاقات بـين دول العـالم. وهنا يمكن أن تبرز دول تقود بصورة أو أخرى إلى خلق الدولة القائد ضمن النظـام الاقليمـي وبالتالي يقبع النظام الاقليمي في مخاطر الانزلاق نحو التبعية الدولية فيفقد استقلاليته ويصـبح

(*) قسّم كانتوري وشبيغل الدول إلى سبعة أنواع وفقاً لمستوى قوتها ضمن نظام هيراركي وهي بالتوالي القوى العظمى والقوى الكبرى والمتوسطة والفرعية والاقليمية والصغيرة وبقايا المستعمرات.

[1] إدريس، محمد السعيد، (2000)، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ص ص 67-68.

أحد أجزاء النظام الدولي ،لــذلك عــرف بنظـــام التغلغــل أو التــدخل PENERATIVE INTRUSIVE SYSTEM ويقصد به النفوذ أو التدخل الذي تمارسه دوله أو دول كبــرى من خارج النظام الاقليمي على وحدات النظام، ويكون ذلك من خلال طرق شتى مثــال تقــديم المعونات أو القروض و المساعدات أو الاحلاف العسكرية السرية والعلنية والانشــطة الثقافيــة الموجهّة.[1]

يؤثر على النظام الاقليمي وخاصة على العلاقات بين الدول الاعضاء حجــم التغلغــل والنفوذ الخارجي بجميع أشكاله من حيث درجة التماسك ونوع السياسات والتحالفات والاستفادة من الامكانات المتاحة .

5- الاطار الداخلي للنظام الاقليمي ويجب التفريق هنا بين دولة مركــز القلــب CORE STATE ودولة الطرف ودولة الهامش PERIPHARY STATE يشير مفهوم دولة القلــب أو دولة المركز إلى الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الاقليمي لمشــاركتها في هذه التفاعلات ومساهمتها الكبيرة في خلق النمط السياسي السائد في النظام على غرار الدول الاطراف التي لا تدخل بشكل رئيسي في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام, لاعتبارات متمثله في القوة والامكانات أو لاعتبارات جيو سياسية, أما دولة الهامش لا تحسب منه وذلك لأســباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية فدولة القلب والطرف غالباً ما تكون العلاقات بينها تضــامنية وتعاونية على عكس ما هو قائم مع دول الهامش التي تكون تطلعاتها إلى إقليم آخر تنتمي إليها تكون فيه أقرب إلى مركز القلب.

تنبع أهمية دولة القلب من التطورات الاقليمية ومن تشكيل الاقليم وخاصة في مجــالات التأثير على ترابطه وتضامنه، وتزداد هذه الاهمية عندما نجد أن الدول الاخــرى تبحــث عــن حليف (أي البيئة الخارجية للنظام) خاصة دولة القلب في أي نظام ولذا يكون التركيــز عليهــا والتفاعل معها بالتعاون والحرص على صداقتها أو أحياناً بالصراع من أجل تحقيــق مكاســب داخل هذا النظام أو حماية مصالح معينة فيها مصلحة لهذه الدول.

لذا فإننا نرى أن هناك دائماً علاقة متغيرة وديناميكية بين دول القلب ودول الاطــراف والهامش ونظام التغلغل في إطار النظام الاقليمي، ونقصد الاختلاف في مراكز الدول وانتقالهــا من دولة قلب إلى دولة طرف أو دولة هامش وبالتالي فان الدول الهامشية تحاول أن تلعب دور أكبر داخل النظام حتى لو استعانت بطرف خارجي، غالباً تكون دولة عظمى أو أكثر من دولة.

(1) قرني، بهجت، و هلال، علي الدين، المرجع السابق، ص ص69-70.

وقد تلجأ بعض دول القلب إلى دول من اجل توسعة نفوذها في حالة وجود صراع أو نزاع بين هذه الدول وبين مجموعة أخرى من دول القلب(2).

وليس من المستغرب أيضاً أن نجد أن نزاعاً ما أو ظرفاً دولياً ما يقدّم دولة هامشية ضعيفة غير ذات إمكانيات لتصبح دولة قلب خاصة في الانظمة الاقليمية التي لا تكون ذات قدرة على التماسك أو التصدي سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً، وهنا تبرز خطورة إقامة الانظمة الاقليمية الهشّة لأن التدخل الخارجي فيها إما لسوقها إلى التبعية أو التحلل أو الانسياق داخل النظام الدولي العام الذي تسيطر عليه عادة الدول العظمى ذات المصالح المتضادة، بالضرورة، مع مصالح الدول الصغرى.

المبحث الثاني : مراحل تطور النظام الإقليمي العربي

شهدت هذه المرحلة تشكيل النظام العربي في ظل تحولات دولية مهمة، إذ كان النظام الدولي ينتقل من نظام توازن القوى الذي دمرته الحرب العالمية الثانية إلى نظام القطبين الذي فرزته اتفاقات الحلفاء، وتظهر أهمية تأثير هذه التحولات على النظام العربي في هذه المرحلة المبكرة من نشأته وتطوره، إذ يلاحظ أن المنطقة العربية لم تكن تابعة لأي من القوتين العظيمتين وإنما لقوى اخرى بدأت تخسر مواقعها على قمة النظام الدولي، وادى هذا الوضع إلى ان الأطراف الدولية اخذت تتلمس طريق المستقبل، ولذلك تصورت بريطانيا وفرنسا أن لكل منها دوراً في النظام الجديد لا يختلف كثيراً عن الدور السابق على الحرب، بينما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بتنازعها الواقع الجديد الناتج عن انتصارها وحيازتها للقوة النووية من ناحية وضعف حلفائها من ناحية أخرى.

المطلب الاول : المراحل التي مر بها قبل عام 1967

أولاً: المرحلة الاولى بداية القرن التاسع عشر وحتى عام 1945

نشأ النظام العربي في ظل توازنات معينة ومنذ نشأته بدا واضحاً أن بعض أطراف النظام كان يسعى إلى إعادة رسم الحدود على حساب جاراته، وقد ساعدت على هذا التنافس عدة عوامل ينفرد بها النظام العربي عن غيره من النظم الإقليمية، أهمها بلا جدال تلك المتعلقة بسهولة تغلغل أي طرف في شؤون الطرف الآخر بحكم التشابك الأسري والقبلي عبر الحدود الجغرافية، وبحكم توافر الحافظ القومي والوحدوي، وكذلك بفضل ضعف الشعور بالانتماء

---

(2) مطر، جميل، المرجع السابق، ص ص 27-28.

للدولة، باعتبارها ظاهرة ناشئة في النظام العربي وعدم قدسية تلك الحدود السياسية التي يرجع تاريخها إلى عهد قريب، والنظر إليها من جانب القوى الداعية إلى القومية العربية باعتبارها من ميراث العهد الاستعماري.

تشكل النظام العربي من سبعة أطراف إضافة إلى الجامعة العربية، وتفاعلت هذه الأطراف جميعاً مع الوحدات العربية التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية(1). وبهذا التفاعل بدأ النظام يكتسب بعداً ثورياً يضاف إليه البُعد الذي شكلته أفكار التحدي للغزو الصهيوني. وتشبه هذه التفاعلات تلك التي حدثت في أمريكا اللاتينية في بدايات القرن التاسع عشر حين حاول خوان مارتين وسيمون بوليفار تحرير أجزاء من القارة داخل إطار وحدة هذه الأجزاء، وبينما تشابهت الدعوة في الحالتين اختلفت في كل المجالات الأخرى فلم يكن في الوطن العربي في ذلك الوقت قادة على هذا المستوى، رغم أن النداء الجماهيري العربي للوحدة كان أقوى فضلاً عن اختلافات أخرى تتعلق بموقع الوطن العربي والظروف التاريخية والدولية وتعارض مشاريع القيادات السياسية المنادية بتوحيد أجزاء من الوطن وخلافاتها الشخصية.

لقد ارتبطت نشأة النظام العربي بتحولات جذرية في النظام الدولي، بخاصة أن معظم وحدات النظام لم تكن قد حققت استقلالها، كما أنها شهدت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، في عام 1948 وعام 1967وهي الهزيمة التي أدخلت عنصر عدم الاستقرار في النظم السياسية العربية في مرحلة مبكرة من مراحل تطور وحدات النظام، وأبرزت بوجه خاص دوْر العسكريين في الحياة السياسية. كذلك فرزت هذه المرحلة قواعد للسلوك العربي ما زال معمولاً بها حتى الآن، وفي مقدمتها المشروعية القومية للعمل السياسي، إذ استطاعت الفكرة القومية أن تفلت من محاولات الدول الاستعمارية القضاء عليها أو ترويضها في إطار جامعة الدول العربية، ومن تدعيم مبادئ السيادة القطرية ومن هزيمة فلسطين، وبقيت قادرة على ا كتساب التزام الحكومات العربية بها, وإلى جانب المشروعية القومية نشأت قواعد خاصة بالتحالفات داخل النظام مما ساعد في مختلف المراحل على تواصل التفاعلات، أي منع تفتت النظام حتى في أعقد الظروف التي مرّ بها كذلك برزت سورية في تلك المرحلة كرمز وكصوت يؤثر في تفاعلات النظام بشكل يفوق إمكاناتها المادية، وكمحدد مهم من محددات العمل السياسي العربي. وفي ضوء هذه المتغيرات التي صاحبت نشأة النظام العربي، ازداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، وظهرت حاجتها إلى إنشاء نظام دفاعي إقليمي، يمتص تفاعلات المنطقة داخل تفاعلات أوسع شرق أوسطية أو دولية. وأمام هذه الاتجاهات الداعية لتكتلات إقليمية

(1) مطر، جميل، و هلال، علي الدين ، المرجع السابق، ص74.

دفاعية أو سياسية نشطت مصر مرة أخرى منادية بالتخطيط الجماعي لأمن عربي، ومن بعده داعية للثورة القومية.[2]

اشتد الخطر الغربي في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر خاصة حين بدأ الغرب بالتوسّع الاستعماري,[*]الامر الذي أثار الدعوة الاصلاحية في الدولتين العربية والعثمانية فوضع مدحت باشا دستوره 1876 واتجاه السلطان عبد الحميد إلى تأكيد المركزية في الشئون الادارية والدعوة لاقامة الجامعة الاسلامية لمواجهة الخطر الخارجي كما تبنى مشروع سكة حديد الحجاز ليكسبا ود العالم الاسلامي وأحاط نفسه بعدد من العلماء والمشايخ ورجال الدين وفي مقدمتهم الشيخ جمال الدين الافغاني الذي دعا للجامعة الاسلامية.

هذه الأوضاع جاءت مع تزايد الشعور العربي بضرورة الإصلاح الذي ظهر واضحاً على الخط العربي الإسلامي ابتداء بالكواكبي، ومجموعته الذين كانت لهم ثقافة عربية إسلاميةوأكدوا على أن العرب أمة وعلى أن العربية هي لغة وثقافة ورابطة أساسية[1].

شهد القرن التاسع عشر تغييرات في نظام الحكم في البلاد العربية نتيجة الغزو الغربي والتحديث في الدولة العثمانية، ففي مصر نشطت حركة التحديث زمن الخديوي إسماعيل، فارتفع مستوى التعليم وزادت مكانة الاعلام وأحدث مجلس شورى النواب بالانتخاب غير المباشر، وتم توسيع شبكة سكة الحديد وتطورت أنظمة الري. وبدأت إرهاصات الحركات الوطنية وخاصة في المؤسسة العسكرية.

وفي الجزيرة العربية استطاع محمد علي باشا أن يقضي على الدولة السعودية الاولى، وأن يحتل اليمن ويتجه إلى الخليج لولا أن قاومته بريطانيا التي احتلت عدن، الا أن الدولة السعودية أعادة بناء نفسها خاصة بعد أن دعمت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الاصلاحية في مواجهة ما علق في المجتمع من خرافات واوهام نتيجة بعدهم عن تعاليم الاسلام الصحيحه.

أما الخليج فقد شهد ازدياد النفوذ البريطاني فيه وذلك للمحافظة على خطوط التجارة مع الهند ومع جنوب شرق آسيا، وقد واجهت بريطانيا محاولات حكام البحرين وبقية الشيوخ للسيطرة على الخليج بالقوة التي انتهت بتوقيع اتفاقيات معهم, وفي مسقط كان هنالك تنافس استمر طويلا بين بريطانيا وفرنسا خلال القرن التاسع عشر وفرضت بريطانيا هيمنتها على الكويت وفي شمال افريقيا كان التغلغل الاوروبي شاملاً.

---

[2] مطر، جميل، و هلال، علي الدين، (2001)، **النظام الإقليمي العربي**، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 151-181 .

(*) الحرب الروسية العثمانية 1887-1888. وفرض بريطانيا هيمنتها على مصر 1882.

[1] الدوري، عبد العزيز ، كومة، حسين عمر، المرجع السابق، ص ص 21-30.

شعر العرب بخيبة الامل من جرّاء السياسة التي اتبعها حلفاؤهم الغربيون بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وانتصار الحلفاء بعد تملص الحلفاء من الوعود التي أعطوها للعرب منهم والمتمثلة بالاستقلال ضمن دولة عربية واحدة، وذلك على الرغم من وفاء العرب بعهودهم بوقوفهم بجانب الحلفاء في حربهم و كان لهم مساهمة فعّالة في الانتصار الذي حققه هؤلاء الحلفاء، عندما عقد مؤتمر الصلح في باريس (1919 – 1920) ساد العرب اعتقاد بوفاء الحلفاء بالوعد الذي قطعوه على انفسهم ولكن خيبة الامل سرعان ماعانقت العرب عندما ثبت لهم انه مجرد وهم وسراب .

كانت ردة فعل العرب سريعه على الموقف الاوروبي تمثلت في سلسلة من الثورات الشعبية، وبدأت بالنضال المسلح ضد الاستعمار والتواجد الاجنبي وقاد سعد زغلول ثورة ضد بريطانيا في مصر التي اصدرت تصريح في 28 / 2 / 1919 أعلنت فيه إنهاء حمايتها على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة.

كما شهدت مناطق عربية أخرى ثورات منها ماقام في العراق عام 1920 وفي طرابلس الغرب 1918 وفي سوريا عام 1919 – 1927 وفي فلسطين في الاعوام 1919 1929، 1936م استطاع الانجليز والفرنسيون انهاء المقاومة العسكرية العربية, وأصدرت بعد ذلك الدول الغربية تصريحات تدعو بإقامة حياة دستورية تؤدي إلى الاعتراف بالاستقلال وتنظيم العلاقات بين العرب على صيغة معاهدات.بعد الحرب العالمية الأولى، انشغلت الأقطار العربية، بقضاياها. ويجدر الملاحظة هنا إلى أن الحركات الوطنية في بلدان المغرب العربي انشغلت بالكفاح السياسي والعسكري من أجل الاستقلال ، وقد تأثرت هذه الحركات بما نادت به الحكومة التركية قبل الحرب العالمية الأولى من أفكار بإقامة الجامعه الاسلامية.

لقد أفرزت القضية الفلسطينية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين تطورا واضحاً في الرأي العام العربي، وبروز بعض المقترحات لحل القضية منها مشروع اللورد صموئيل (*) الذي نادى إلى قيام اتحاد كونفدرالي واسع يضم السعودية والعراق وسوريا وفلسطين وشرق الأردن، وكذلك مشروع نوري السعيد الداعي إلى تشكيل اتحاد يشمل العراق وفلسطين وشرق الأردن برئاسة أحد الحكام العرب. أيضاً مقترح الأمير عبد الله أمير شرق الأردن الذي قدمه إلى لجنة التقسيم المنبثقة عن لجنة بل، ويتمثل في توحيد فلسطين وشرق الأردن يكون لليهود إدارة مختارة من المناطق اليهودية.

(*) أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين 1920–1952..

صرحت بريطانيا على لسان رئيس وزراءها انذاك ايدن في 2/24/ 1943 جاء فيه أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب تهدف إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، بعد هذا التصريح بداء العرب في البحث عن ايجاد نوع من العمل العربي المشترك بينما فضل الامير عبد الله بن الحسين الوحدة السورية ورآها عاملاً أساسياً في بناء الوحدة العربية(1). لم تؤيد مصر هذا التوجه وعارض مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، تاركاً الباب مفتوحاً للبحث عن صيغ أخرى تقبل به جميع الدول وايده بذلك كل من سوريا والسعودية واليمن أما العراق فقد استمر في دعمه فكرة الهلال الخصيب ومن الملاحظ ان الاقطار العربية في شمال افريقيا لم تكن مع هذه المقترحات والمشاورات ويعود ذلك للأسباب التالية :

1 - أن هذه الدول تحت الاستعمار الفرنسي في ذلك الوقت.

2- انعدام وسائل الاتصال المادية والفكرية بين شطري الوطن العربي.

3- عدم استطاعة الدول العربية في المشرق الضغط على الدول الاستعمارية لإنهاء سيطرتها على الدول العربية الواقعة بالمغرب العربي والسماح لها بالانضمام إلى مشاريع الوحدة العربية سواءً كان هذا الضغط عسكرياً أو مادياً أو سياسياً لعدم قدرتها على ذلك.

وهنا يمكن القول أن النضال العربي لم يفلح في تحقيق الوحدة أو طرد الاستعمار الاجنبي أو مساعدة أي دولة عربية على الاستقلال، بل على العكس استطاعت الدول الاستعمارية أن تقضي على جميع المحاولات العربية للمقاومة وإنهاء الاحتلال ، وان كثيراً من القيادات السياسية التي كانت قائمة آنذاك قد تميزت بالهدوء من اجل تحقيق الاستقلال عن طريق المفاوضات الدبلوماسية كما ان البرلمانات العربية عديمة المشاركة السياسية.(2)

خلال هذه الفترة ظهرت الاحزاب وبشكل كبير ولكن خطابها السياسي لم يتعدى مفهوم الوحدة الاقطار الهلال الخصيب كما أن الدساتير التي وضعت آنذاك لم تتعرض إلى ما ينص على أن الشعب العربي في ذلك البعد هو جزء من الامة العربية، بل أكدت على أن الشعب في كل بلد هو أمة تامّة وأن سيادة الاقطار مصانة ويجب عدم المساس بها. وهكذا فقد تدخلت الدولة المستعمرة في الشؤون الداخلية للأقطار العربية فقد عطّل الدستور المصري سبع مرات وعلق في لبنان ثلاث مرات وعطّل أو ألغي في سوريا ست مرّات.

---

(1) تقرير نوري السعيد عن مباحثاته في القاهرة نهاية يوليو / تموز 1943، جريدة الزمان الدولية، ع (3716)، 2010/10/9. ص ص58-59.

(2) تقرير نوري السعيد ، المصدر نفسه، ص 60-61.

أما المجالس النيابية فقد كانت تحت رحمة الوزارات التي كانت تصر على الاتيان بمجالس تلائمها وتتمش مع مصالحها وتنفذ لها رغباتها على وجه قانوني، لذا عرف العراق خلال هذه الفترة سبعة عشر مجلساً نيابياً لم يتمكن خلالها من انهاء مدته القانونية باستثناء المجلس العاشر 1939 – 1947 الذي أيد ست وزارات، كما عرفت مصر ايضاً عشرة مجالس لم تكمل أي منها مدته القانونية، وكان نصيب الاردن عشرة وسوريا تسعة مجالس ، والوزارات نفسها لم تكن بأحسن حال من المجالس النيابية أو أكثر ثباتا واستقرارا ً، فقد عرفت سوريا خمساً وخمسين وزارة، وشهد العراق مثل ذلك أما في مصر فلم يزد العدد قبل الثورة عن الاربعين وزارة وبلغ عدد الوزارات في لبنان أكثر من خمس وأربعين وفي الاردن سبع وعشرون.

ويعود ذلك الى عدم الاستقرار العائد إلى السيطرة الاجنبية وسيادة القيادات السياسية والعشائرية والتقليدية والجهل والتخلف العلمي والاجتماعي وضعف وسائل الاتصال فيما بين الاقطار العربية.

فقيام مثل هذه الحكومات والبرلمانات والتغيير المستمر فيها في ظل الهيمنة والاستعمار الاجنبي أفقدها الكثير من شرعيتها واستقرارها في نظر الشعوب العربية, خاصة وأن مفهوم النضال والكفاح كان قد تغيّر من محاربة الاستعمار إلى التفاهم معه والوصول إلى كرسي الحكم والسيطره على النظام فلم يظهر في بيانات الثورات القطرية أية إشارة إلى وحدة الكفاح أو وحدة الثورة في الاقطار العربية, بل اتخذ هذا النضال والكفاح شكلاً قطرياً ومحددا ولم يبد الساسة في أي من الدول العربية اهتماماً بنضال الشعوب في البلاد العربية الاخرى. لذا فقد تحمل كل بلد ثقل الاستعمار وحده ولعل الاستثناء الوحيد بعد الثورة العربية الكبرى الذي تجاوز القطرية قبل تأسيس جامعة الدول العربية هو الثورة الفلسطينية (1936 – 1939) حيث أصبحت قضية عربية شاركت فيها معظم الشعوب والحكومات العربية[1].

ثانياً : المرحلة الثانية (1945 – 1967)

تتوافق معظم هذه المرحلة مع مرحلة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية، إذ بلغ خلالها التوتر الدولي أشده نتيجة اتساع مجالات العمل السياسي الخارجي للدولتين العظميين إلى حدود لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي لكل منهما, ولا شك أن قلة تجارب هاتين الدولتين بالمقارنة بالدول الأوروبية الاستعمارية كانت من أهم العوامل التي أسهمت في اتساع حدود التوتر الدولي وامتدادها إلى مناطق متعددة وفي ظل سيادة فكر التوسع الاستراتيجي، وهو الفكر الذي استحوذ على السياسة الأمريكية بالذات خلال هذه المرحلة أقامت الولايات المتحدة سلسلة

---

(1) طربين، أحمد، (1957)، **الوحدة العربية من 1916-1945**، القاهرة: منشورات جامعة الدول العربية، ص188.

من الأحلاف العسكرية تحيط بالاتحاد السوفياتي، وحاول الاتحاد السوفياتي باستمرار النفاذ من هذا الطوق، وتشجيع حركات التحرر أو إثارة المشاكل في وجه الاستراتيجية الأمريكية وإزاء هذا الوضع لم يكن أمام عديد من الدول الحديثة الاستقلال إلا أن تؤكد بأي شكل قدرتها على سد الفراغ والخلاص بنفسها من أخطار تطاحن العملاقين على أراضيها، ووجدت في سياسة الحياد "الإيجابي" أسلوباً تتقي به شر الانحياز لطرف أو آخر، ووسيلة تدعم بها إرادتها السياسية الناشئة في مواجهة القمة الدولية[1].

لقد انقسمت هذه المرحلة إلى جزئين تمثلت في الفترة الاولى الممتدة بين عامي 1945 – 1967 رغم قصر أحداثها لعبت أدواراً مفصلية في صياغة ملامح نظامها الاقليمي وله مميزات متجددة، منها: [2].

1- قيام جامعة الدول العربية في (22 آذار، 1945).

2- اندحار الوجود العسكري الاستعماري المباشر عن معظم البلاد في العالم العربي وحصول معظم هذه الاقطار على الاستقلال وانضمامها إلى جامعة الدول العربية.

3- دخول الصراع العربي- الاسرائيلي في مرحلة حاسمة ومصيرية في أعقاب حرب 1948، والاعلان عن قيام إسرائيل في قلب الوطن العربي.

4- ظهور اتجاهات جديدة في الفكر العربي بالاضافة إلى بروز تيارات سياسية وعقائدية متعددة، وتوتر الصراعات الحزبية وما لازم ذلك من قيام قوى عسكرية عربية بالعديد من الانقلابات في البلاد العربية والاستيلاء على السلطة.

5- تعرض مصر للعدوان الثلاثي عام 1956م.

6- اتصاف النظام العربي بالصبغة الثورية التي لازمت سياسات بعض الانظمة العربية وذلك بشيوع سياسات التمحور لديها وبتدخل القوة الاجنبية في الوطن العربي مما خلق حالة من شبه عدم الاستقرار.

7- فشل التجارب الوحدوية العربية مما أدى إن انتكاس الحالة التي يعيشها المواطن العربي من جراء فشل مسيرة التوجه الوحدوي العربي لجعل العقيدة القومية حقيقة قائمة.

8- يعتبر عام 1967 تاريخاً فاصلاً بين مرحلة وأخرى من مراحل تكوين النظام العربي.

إن التطلعات والآمال العربية كانت تنظر إلى قيام منظمة جامعة الدول العربية على أنها السبيل الوحيد للآمال العربية في قيام وحدة الامة، كما مثلت حالة تجمعية توافقية لأهداف

---

[1] مقصود ، كلوفيس، (1964)، **معنى الحياد الإيجابي**، بيروت: دار العلم للملايين، ص 136 .

و راتب، عائشة، (1968)، **العلاقات الدولية العربية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ص293-337 .

[2] مقصود ، كلوفيس، المرجع السابق، ص338.

وسياسات الانظمة العربية التي تباينت دعواتها إلى الوحدة الاندماجية تتمثل في طابع الدعاية وبين الدعوة إلى التمسك باستقلال البلاد وسيادتها، وأن الجامعة بميثاقها وأجهزتها الداخلية مثلت الاطار العام للنظام الاقليمي العربي مع أنها واجهت صعوبات معقدة من أجل نهوض الامال العربية إلى مستوى يرتقي بها في النظام العالمي.

وخلال ذلك فقد تقسمت أنماط العلاقات والتحالفات العربية إلى ثلاث فترات:

الفترة الاولى (1945 – 1954):

في هذه المرحلة لم يتوقف الملك عبد الله بن الحسين الاول عن الدعوة إلى قيام وحدة سوريا الكبرى، كما أن العراق ناضل من أجل تنفيذ فكرة الهلال الخصيب وجرت عدة محاولات لقيام وحدة عربية بين الاردن والعراق.

أمّا النظام السياسي المصري فقد رأى أن من مصلحته عدم قيام أي وحدة عربية تخل بالتوازن القائم في النظام العربي خاصة بعد إنشاء جامعة الدول العربية الذي احتلت مكانة دولة القلب فية وخلال هذه المرحلة ساندت السعودية الموقف المصري ضد قيام الوحدة الهاشمية بين العراق والاردن وكان ذلك بدافع الخوف من ازدياد نفوذهم في المنطقة.

الفترة الثانية (1955 – 1961):

اتسمت هذه الفترة بالتنافس على زعامة الامة العربية بين مصر والعراق واستطاعت مصر أن تأخذ رهان السباق وتتزعم الحركة القومية العربية، خاصة بعد أن عقدت صفقات سلاح مع الاتحاد السوفييتي وتأمينها قناة السويس وساعدها بذلك قدراتها المادية والمعنوية كما أنها ساهمت في إنشاء حركة الحياد وإفشالها العدوان الثلاثي.

أن قيام الاتفاقيات الثنائية بين مصر وسوريا استقرت بإعلان قيام الوحدة بينهما في 1/ 2/ 1958 كما بدأت مصر خلالها الى التوجه إلى العمل العربي المشترك وأدخلت بجانب ذلك السعودية واليمن(*).

أعلن قيام الاتحاد العربي بين الاردن والعراق في 1958/2/15 كما أعلن في 8/ 3 / 1958 عن قيام اتحاد الدول العربية المكونة من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والمملكة المتوكلية اليمنية.

فشلت مشاريع الوحدة العربية(**)، وصل التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ذروته، في الوقت الذي بدأ فيه انكماش النفوذ بين بريطانيا وفرنسا وتحول الشرق

(*) في 10/20/ 1956 أبرمت مصر وسوريا اتفاقية دفاع مشترك وألفت مجلساً حربياً أعلى وقيادة عسكرية مشتركة. وبعد ذلك بسبعة أيام أبرمت مصر والسعودية اتفاقية مماثلة انضمت إليها اليمن في 1957/4/21. وكانت مصر والسعودية وسوريا قد أبرمت اتفاقية التضامن العربي من أجل الاسهام في الالتزامات نحو الاردن قبيل إنهاء معاهدة التحالف الاردنية – البريطانية (1957/3/13). وفي الثالث من يونيو / حزيران 1957 أقر مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

(**) لم يدم الاتحاد العربي أكثر من ستة أشهر وانتهى بانقلاب 1958/7/14. كما انهارت الوحدة المصرية – السورية بعد ثلاث سنوات من قيامها 1961/9/28.

العربي إلى منطقة مفتوحة مفتوحة للحرب الباردة بين القوى العظمى, كما كانت الولايات المتحدة تسعى لصد القوة العسكرية السوفياتية من الوصول إلى المياه الدافئة وربط الشرق الاوسط بحلف شمالي الاطلسي وحلف جنوب شرق آسيا خاصة بعد أن فشلت مشاريع الوحدة العربية التي قامت في المنطقة.

قامت الولايات المتحدة بتبني مشروع تقديم المساعدات العسكرية في منطقة الشرق الاوسط للمحافظة على استقلال هذه الدول ووحدتها، استجابت كل من السعودية ولبنان والاردن بالدعوة الامريكية بينما رفضت مصر وسوريا وبالتالي انقسم النظام العربي من جديد إلى جبهتين مختلفتين طوال هذه الفترة.

الفترة الثالثة (1962 – 1967):

اندفع جمال عبد الناصر باتجاه اليمن في رفض ضمني للواقع الانهزامي الذي لحق بالتيار القومي العربي بعد انهيار الوحدة بين مصر وسوريا, الذي أثر على مركزها وزعامتها العربية وفي فبراير – شباط 1963 شهد العراق انقلاباً نتج عنه قيام محور جديد ضم كلاً من العراق وسوريا بالتفاوض مع مصر لإعادة تكوين الجمهورية العربية المتحدة ولكن على النموذج الفيدرالي وكان ذلك في في 17 / 4 / 1963م.

تعتبر السعودية زعيمة التيار العربي المحافظ خلال هذه الفترة وبذلك وقفت في وجه مصر خاصة في اليمن. وسعى الملك فيصل من جهته إلى إنشاء حلف إسلامي لمواجهة الحركة القومية العربية التي قادها عبد الناصر.

حصلت الجزائر على استقلالها وانضمت إلى جامعة الدول العربية، غيرأنها سرعان مادخلت في حرب مع جارتها المغرب سنة 1963 وبذلك كانت دول المغرب العربي خلال هذه الفترة ضعيفه وهامشية في النظام العربي.

عجزت جامعة الدول العربية عن تنفيذ قراراتها أو مواجهة الازمات التي نشأت مع نشوئها فلم تستطع أن تضع آلية مناسبة لمواجهة العدوان الفرنسي على المدن السورية 1945م أو أن تحل النزاع الحدودي المصري– السوداني (شباط 1958) أو معالجة الازمة اللبنانية (تشرين الثاني 1958) أو فض النزاع العراقي– الكويتي (حزيران 1961)، كما عجزت الجامعة وأجهزتها عن الخوض في الحرب الاهلية اليمنية (أثر انقلاب أيلول 1962) وفشلت في إنهاء النزاع الحدودي الجزائي المغربي (أيلول، 1963) الا أن ذلك لم يحل دون أن تقوم الجامعة ببعض الجهود التي ساعدت في تحرر عدد من الدول العربية من الهيمنة الاجنبية (مصر المغرب، اليمن، تونس). فكانت بمثابة للاتحديات التي واجهها النظام العربي داخليا وخارجيا. [1]

---

(1) مطر، جميل، و هلال، علي الدين، النظام الاقليمي العربي، مرجع سابق، ص ص 57–59.

وفي هذه المرحلة استطاعت إسرائيل ان تحصل على دعم امريكي فرنسي وبريطاني وأن تزيد من فرض وجودها في المنطقة العربية الامر الذي أثر سلباً على النظام العربي وبداء نفوذها في افريقيا ووصل هذا الامر ذروته في مطلع الستينات من القرن العشرين عندما تمكنت من تحويل روافد نهـر الاردن و فشل النظام العربي ومؤتمر القمة الاوّل من مواجهة هذا التحدي الاسرائيلي. (*)

خلال هذه المرحلة زادت الخلافات الايديولوجية بين الدول العربية التي أخـذت تلقـي اللـوم وتتهم بعضها بعضاً فانقسم النظام العربي من جديد إلى فريقين اولهما ادعى الاخلاص للقضية العربيـة والدفاع عن القضية الفلسطينيةمعللا ذلك بالهزيمة التي لحقت به وانها جاءت نتيجـة خيانـة الفريـق الاخر والثاني كان محافظاً عاجز عن الدفاع عن نفسه أمام الهجمات الاعلامية التي شنها عليه الفريـق الاوّل. وجاء حلف بغداد ليزيد الانقسام حدّة وعنفاً، ويصبغه بصبغة الايديولوجي فأصبح الانفصام فـي النظام العربي على شكل دول متحررة تقودها مصر ودول محافظة بزعامة العراق أولاً ثـم السـعودية فيما بعد.القضية الفلسطينية لعبت دوراً بارزاً في تقوية النظام العربي الا أنها استخدمت من جهة أخرى كأداة فعّالة في المنازعات والخلافات العربية(1).

في هذه الفترة أصبح العنصر الاجتماعي محور السياسات العربية، بعدما كان عاملاً ثانوياً فـي الصراعات التي نشبت خلال المرحلة السابقة. وفي الحقيقة لا يمكن إغفال دوْر حزب البعـث وأفكـاره كأحد العوامل التي ساهمت في تحريك القيادة المصرية تدريجاً في هذا الاتجاه حين بدت ملامح التغييـر تظهر في المنطقة لمصلحة التيار التقدمي، بوصول البعثيين إلى حكم العراق، سارعت مصر بالترحيب بالنظام الجديد باعتباره رصيداً جديداً. إلا أنها رفضت التعامل مع البعث حين انفرد بحكم سوريا، وبذلك فقد التيار التقدمي العربي فرصة توحيد فصائله، وظهر أمام التيار العربي المحافظ بشكل مهلهل، وظـل هكذا فترة طويلة.(2)

المطلب الثاني : مرحلة ما بعد عام 1967

اولاً : المرحلة الاولى:1967 – 1987

خلال هذه المرحلة استبدلت المعايير القديمة التي كانت سائدة في في تلك الفترة وحلـت مكانها مصطلحات دولة معتدلة وأخرى متطرفة ومع بداية مرحلة الثمانينات من القرن العشرين تطورت المفاهيم وأصبح من الصعب التميز بين ما هو معتدل وغير معتدل من حيث الاهـداف والوسائل ومن حيث التفاعل مع الكتل الاخرى الدولية..

استمر التنازل الرسمي العربي والشعبي فبدلاً من المطالبة بالوحـدة أصـبح الاجمـال بالتضامن العربي وإلى محاولة لم شمل أكبر عدد من الدول العربية من خـلال التراجـع عـن

(*)شهدت سوريا انقلابات 1949 و 1950 و 1954 ومصر 1952 وعزل كلوب والقيادة البريطانية في الاردن 1956.

(1) مطر، جميل، و هلال، علي الدين، النظام الاقليمي العربي، مرجع سابق، ص ص 59-63.

(2) مانغولد، بيتر، (1985)، تدخل الدول العظمى في الشرق الاوسط، ترجمة أيب يوسف شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق. The Middle East Journal، Washington، Vol. 11 ، No. 2. 1957.

المعاهدات إلى قيام تجمعات عربية فرعية كانت في ظاهرها محاولة لإعادة البناء الكلي على أساس التجمع الجزئي، الا أن في داخلها كانت محاولة الهروب من الوحدة إلى غيرها من السيناريوهات.

تراجعت القاهرة ذات الثقل السياسي في عام 1967 عن موقعها في النظام دون أن يشغل هذا المركز من قبل الدول العربية الاخرى رغم محاولات كل من العراق والسعودية وانتقال الدول المعتدلة إلى مركز القلب وساعد ذلك تراجع في مفهوم الثورة واستبداله وبروز مفهوم الثروة الاقتصادية مما أدى ذلك إلى استبعاد جميع الدول والقوى الفاعلة عدا الولايات المتحدة الامريكية، التي تفردت في العمل الدولي واعتبرت هزيمة حزيران هزيمة للدول الثورية وحدها الفاصل وفاة قائدها جمال عبد الناصر.

تراجع المد القومي في الوطن العربي لصالح الانكفاء على القطرية مما أدى إلى تخلخل مقومات الأمن القومي العربي وانهيارها على أكثر من صعيد، الأمر الذي سهّل اختراقه سواء من قبل دول الجوار (إيران وتركيا أو من إسرائيل التي احتلت جنوب لبنان (1979 و 1982) أو من أثيوبيا التي اجتاحت الصومال الغربي. وكان مرد ذلك كله إلى فقدان الاستراتيجية العربية للتنمية التي أقرها مؤتمر قمة عمّان عام 1980 وبالتالي من تجاهل النظام العربي ككل لبعض القضايا والإشكالات الأساسية في المجتمعات العربية مما جعل من الحاجة إلى جهود مضنية لتنقية الأجواء من الهواجس المأساوية المتبادلة.

لقد كان لاستبدال الطرح القومي بالطرح الإقليمي بعد هزيمة يونيو- حزيران 1967 الأثر الأكبر في إيجاد إسرائيل مرتع خصب لتحرير الكثير من سياساتها وتحقيق استراتيجياتها في المنطقة. ومن نتائج هذا الطرح انهيار الأمن القومي العربي واختراق إيران والعدوان الإسرائيلي والتدخل الغربي وارتباط بعض الدول العربية بعلاقات ثنائية عسكرية مع الدول الكبرى[1].

ثانياً : المرحلة الثانية1980 - 1991

شهدت المنطقة خلال هذه المرحلة الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى تمزق في المعطيات القومية وفي الخطاب السياسي العربي التي أثرت بدورها على النظام الاقليمي العربي وانقسام الدول العربية بين التأييد للعراق أو ايران ، كذلك الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وانشاء مجلس التعاون العربي .

---

[1] أبو جابر ، كامل ، الرفوع ،فيصل ،(1987)، **النظام الاقليمي العربي من منظوره التاريخي: 1967-1987**، في النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية.

فدول المواجهة شهدت أحداثاً سياسية تمثلت في بعض البلدان ومنها الأردن الذي قر فك الارتباط مع الضفة الغربية واتجاه سوريا بالتحرك إلى الساحة اللبنانية كما شهدت هذه المنطقة خلال المرحلة الحالية مخططات عراقية نجمت عن احتلال الكويت كما قامت السعودية إلى حل قضاياها الحدودية مع دول الجوار ومقاومة لبنان للاحتلال الإسرائيلي في مناطق الجنوب، ولم يقتصر على ذلك بل بدأت السودان في محاولة لاستعادة سيطرتها على الجنوب، وما شهدت ليبيا في هذه المرحلة من حصار دولي بسبب قضية لوكربي مما أبعدها عن صياغة دور لها عالمياً وأصبحت منطقة الخليج مركزاً هاماً للصراع الدولي وتركيز الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا برسم خريطة سياسية تحل محل سايكس بيكو تعتمد على معطيات النفط وتأمين حماية إسرائيل. [1]

ونتيجة لذلك تم احتلال الكويت من قبل العراق الدولة العربية ثم أحداث حرب الخليج الثانية التي انعكست بضلالها على السياسيات الخارجية للدول العربية على الساحة الدولية.

شهد النظام الإقليمي العربي خلال هذه المرحلة أطروحات الشرق الأوسط الحديث التي أخذ مسارها بالتهيئة الإسرائيلية لتفكيك المنطقة وإزالة جميع صفات العروبة عنها وإعادة ترتيب أوضاعها اعماداً على الاقتصاد كمحرك أساسي في التعاونات الدولية (العولمة) وإبعاد أي موروث ديني وفكري وثقافي.

ثالثاً: المرحلة الثالثة1992 – 2003

شهد النظام الإقليمي العربي خلال هذه المرحلة تداعيات سلبية من قبل دول عربية تهدد بالخروج من المنظمة الاقليمية (ليبيا) وتصنيف بعضاً منها باعتبار أمينها عبارة عن مجرد موظف للجامعة مما شكل ذلك قصوراً في العمل العربي المشترك الذي تسعى بعض الدول العربية ومنها السعودية على إضفاء العمل العربي المشترك صبغة أساسية لتوحيد الصف العربي. كما طالبت بعض الدول العربية في تعديل الميثاق الجامعة العربية (مصر، السعودية الاردن، قطر) وأبدت دراسات جادة لذلك ومطالبة اليمن بإضفاء صيغة اتحاد لها.

بالإضافة إلى كل ما تقدم فإن العوامل الأبرز التي طرأت على نظام الأمن الإقليمي العربي تمثلت في تداعيات الأحداث الإقليمية والدولية في مرحلة ما بعد 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة والتي وضعت الإقليم الشرق الأوسطي في مأزق حرج:[2]

---

[1] الغزالي أسامة ،حرب، (1987)، **النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية**، المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، 15-17 أيلول سبتمبر، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية، ص2.

[2] خليل، حسين، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**، نقلاً عن الرابط اللاإكتروني:

www. drkhalilhussein.blogspot.com

– وضع بعض الدول العربية على قائمة الدول المستهدفة بالحرب على الإرهاب (اليمن، العراق، الصومال)، وتهديد البعض الآخر بفرض عقوبات عليه (سوريا، السودان، لبنان، ليبيا)، وفي هذا السياق صدر تقرير الخارجية الأمريكية السنوي في شهر أيار 2002 مصنفاً أربع دول عربية على رأس الدول الراعية للإرهاب (العراق، سوريا، ليبيا، السودان)، وموجهاً تهديدات بضربات عسكرية كما أعلن في حينه وزير الدفاع الأميركي رامسفيلد في حزيران 2002 من أن الولايات المتحدة تعتزم وضع قواعد عقيدة عسكرية جديدة تنص على الحق في توجيه الضربة الأولى إلى تلك الدول.

– وقد تركزت الحملة الأميركية ضد العراق بهدف تغيير نظامه، وبدء الاستعدادات العملية لتحقيق هذا الهدف، بكل ما يترتب على ذلك من عوامل عدم استقرار في المنطقة ككل .

– وفي سياق الحملة الأميركية، وضعت الجماعات الأصولية–المسلحة –خصوصاً– على قائمة الإرهاب، وما شكله ذلك من إحراج للأنظمة العربية، حتى منها الحليفة للولايات المتحدة، لاضطرارها إلى فتح مواجهة مع هذه الجماعات على جبهاتها الداخلية وخارجها.

– الإعلان عن أطروحات أميركية جديدة حيال منطقة الشرق الأوسط، تولتها مراكز الدراسات الاستراتيجية، تتحدث عن " إعادة هندستها بما فيها النظام الإقليمي العربي" أي "إعادة فك وتركيب بعض الدول طبقاً للأدوار المطلوبة من هذه الدول، وفق المعايير الأميركية للحرب على الإرهاب، أي باختصار إقامة نظام شرق أوسطي جديد على حساب النظام الإقليمي القائم وقد ترتب على ذلك احتلال العراق في عام (2003) .

– سعي إسرائيل لاستغلال الحملة الأميركية لتشديد قبضتها الاحتلالية في الضفة وغزة، واستهداف المقاومة الإسلامية في لبنان والتحريض ضد إيران، وبدء التحضير لعمل عسكري ضد مفاعلاتها النووية وسط تأييد محموم من قبل الإدارة الأميركية، لكل الخطط الإسرائيلية والتنسيق المباشر معها ومحاولة اقحام دول الخليج في هذا العمل العسكري.

وبموازاة التفاقم المستمر في الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار الإقليمي تتزايد أوضاع الشعوب والمجتمعات سوءا، فتتضافر المخاوف على المصير العام والأمن الفردي مع مستويات التنمية الاقتصادية المحدودة –إن لم تكن المعدومة– والإدارات الفاسدة والغياب الكامل للمشاركة في المسؤوليات العامة وانعدام الحريات والضغوط النفسية والقلق على الهوية العربية أو الإسلامية لتحول المنطقة إلى ما يشبه البركان النائم.

وهكذا يبدو العالم العربي الذي عانى منذ القرن التاسع عشر من التدخلات الغربية المستمرة، هو الرجل المريض الرئيسي لعالم ما بعد الحرب الباردة، وهو مصدر المخاطر والتهديدات الكامنة وغير المعروفة التي ينبغي الحذر منها. [1]

سياسة التدخل المباشر التي تنتهجها الدول الكبرى في المنطقة تعد اعترافا بانهيار النظام الإقليمي الذي وضعته هذه الدول وبذلت جهودا مستمرة للاحتفاظ به، كما تؤكد خروج مصير المنطقة من بين أيدي شعوبها وفرض الوصاية عليها "وشيئا فشيئا يصبح من البديهي لدى الدبلوماسية الدولية –والغربية منها بشكل خاص، ولكن أيضا لدى أوساط عديدة من الرأي العام العالمي السياسي– تأييد التدخل في هذه المنطقة وفرض التغيير عليها ومساعدتها على ضمان الحد الأدنى من الاستقرار والتقدم وبل أكثر من ذلك يصبح مثل هذا التدخل واجبا لحفظ الأمن والاستقرار والسلام العالميين.

(1) غليون، برهان، **نهاية النظام الإقليمي العربي**، نقلاً عن الرابط اللإكتروني: www.aljazeera.net

الفصل الرابع

النظام الاقليمي العربي بين القومية والقطرية

انطوت نصوص الميثاق على نوع من "النظرة المستقبلية" الجديرة بالاعتبـــار، تخـــص "حال الدول العربية غير المستقلة" التي لم تشترك في تأسيس الجامعة، وتؤكد حقيقة التباين الذي تعكسه جدلية القومي- القطري فلا شك في أن من التوجهات القومية الايجابيـــة التـــي تســـجل للميثاق الاهتمام الخاص الذي أبداه تجاه الدول العربية غير المستقلة، وكان ذلك طبيعياً في بيئة تعيش حال مناهضة الاستعمار وفي وضع كانت ترزح فيه أكثريـــة الـــدول العربيـــة المهيـــأة للعضوية في الجامعة لاحقاً تحت السيطرة الاجنبية, ولأن الجامعة تنظيم تعاقدت على تكوينـــه دول مستقلة فلم يكن من الممكن معاملتها معاملة مساوية لنظريتها غير المستقلة عـــن صـــياغة القرارات في الجامعة ولكن لم يوصد الباب أمامها، إذ أتت صياغة (المادة 4) في الميثاق لتشجع على إشراك الدول غير المستقلة في اللجان، وترك لمجلس الجامعة لاحقاً أن يحدد كيفية إسهامها والتي نصت على الاتي:"تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة، تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها على الـــدول المـــذكورة[1] ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربيـــة الأخـــرى، ويحـــدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل", وبذلك شكلت الجامعة جسراً سياسياً لتلك الأطراف سرعان ما عبره ممثلو المغرب العربي وفلسطين أن ديباجـــــة الميثاق قد استخدمت باستمرار تعبير "الدول العربية" – مع التشديد أحياناً بتعبيرات مـــن نحـــو: "الدول العربية قاطبة"، و"في جميع الدول العربية"- ولم تستخدم ، ولا مرة واحدة، تعبير "الدول المشتركة في الجامعة"، أو "الموقعة"، أو "المتعاقدة"، مما يستخدم في مثل هذه الحالات.

ومن الأمثلة على ذلك الإشارة إلى "العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تـــربط بـــين الدول العربية.." وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة" و "اســـتجابة للـــرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية"، وكذلك النص في (المادة1) على أن "لكل دولة عربيـــة مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة"، أي أن الميثاق ذهب إلى اعتبار العضوية حقاً من حقوق أي دولة عربية.

---

(1) حامد، مجدي، (2004)، **جامعة الدول العربية ، مدخل إلى المستقبل**، الكويت: عالم المعرفة للنشر ، أيلول، مطابع السياسة، ص ص171- 174.

المبحث الأول : النظام الإقليمي العربي وأسس العلاقة بين القومية والقطرية

لا شك في أن جدلية القومي – القطري هذه هي المفتاح الأساسي والمتغير الأصيل في فهم ديناميات الجامعة، ومؤسسات النظام العربي الأخرى، وتتبع مسارها وتوقع مستقبلها. وتأخذ هذه الجدلية شكل الالتزام أو التنافس أو التنازع، وأحياناً الصراع بين القطبين: القومية العربية، باعتبارها عقيدة النظام العربي، والأقطار العربية، باعتبارها الإطراف الرسمية والفاعلة في ذلك النظام.(1)

المطلب الاول : الجامعة العربية واشكالية التعاطي مع المفاهيم القطرية والقومية

برزت الجامعة إلى الوجود تحمل معها تناقضات ومتغيرات ثلاثة: فكر قومي، وتدخل حاد من البيئة الدولية، ومنطق القطرية والسيادة الوطنية. وهذه المؤثرات الثلاثة لا تسير – كما هو واضح– في اتجاه واحد، وأساس ذلك أن التيار القومي هدفه الوحدة العربية، وكان ينظر إلى مفاوضات "الاتحاد الأوروبي" كخطوة على هذا الطريق والحكومات العربية أرادت أن تستجيب لهذا التيار من دون أن تؤثر في "سيادتها واستقلالها, وتراوحت مواقف الدول الغربية من الفكرة وفقاً لمصالحها ولاعتبارات التوازن الدولي وحمل الميثاق – والجامعة – آثار هذه النشأة ولذلك فهي تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاثة أنواع من الإرادات.

أولاً: إرادة الفكر القومي، مما يجعلها تخضع لمحددات تفرض عليها الا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي.

ثانياً: إرادة الأقطار الأعضاء مما يجعلها تخضع لمحددات تفرضها الأقطار لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات الدول الأعضاء.

ثالثاً: إرادة أو إرادات البيئة الدولية، مما يجعلها عرضة لتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوجهات والتوازنات السياسية العربية.

ولكن من المؤكد في كل حال، أن الجامعة – بحكم ميثاقها وبحكم إرادة أعضائها– ليست أداة تلقائية تتحقق عن طريقها الوحدة العربية بصورة آلية وحتمية، بل إن الميثاق ذاته قد انطوى على نص يشير إلى أن الخطوات الاكثر وحدوية ستتم خارج الجامعة، حيث ينص في (المادة 9) منه على الاتي:"لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض".

وهكذا كرّس الميثاق وضع الجامعة كمؤسسة حد أدنى ولكنها مع ذلك تبقى تعبيراً عن حقيقة الوحدة بين شعوبا الامة ا لعربية، وهي التي قامت استجابة للرأي العام العربي في جميع

---

(1) محجوب، عبد الحليم، (2004)، **مستقبل الجامعة العربية في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح: من أجل إصلاح جامعة الدول العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 175-177.

الاقطار العربية، كما أنها أصبحت "رمزاً" ضمن الرموز العديــدة التـــي تؤكــد هــذه الحقيقــة الوحدوية.

عاشت المنطقة العربية قروناً طويلة تشكو الفرقة والشتات على الرغم مــن أن واقــع المنطقة كان يدعوها إلى الوحدة والتكتل، فشعوبها تكوّن أمة واحدة تشكلت عبر التاريخ تضمها رقعة جغرافية واحدة متكاملة وتجمعها أواصر اللغة والثقافة والتاريخ والحضـــارة والتطلعـــات والآمال الواحدة, وجامعة الدول العربية هي بمثابة منظمة سياسية إقليمية فهي منظمة سياســـية لطبيعة المبادئ والأهداف التي أخذ بها ميثاقها، والغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله والذي جعلها أداة للتعاون بين الدول العربية الأعضاء المنضمة لها وهي أداة لدعم الروابط التاريخيـــة المختلفة التي تربط هذه الدول بعضها بالآخر، آخذتاً في الاعتبار احترام ســـيادة هـــذه الـــدول الأعضاء بها[1].

أرتبط الحديث عن تطوير الجامعة وتفعيل دورها بالحديث عن ضرورة تعديل ميثـــاق الجامعة خاصة تغيير نظام القرارات الذي يعتمد قاعدة الإجماع أساساً للتصـــويت، وفـــي هـــذا السياق يدور البحث في الجزء الأول من هذا المبحث حول السؤال الأساسي الآتي: هـــل كـــان ميثاق الجامعة بوضعه الراهن وفي ذاته عقبة في سبيل العمل العربي المشـــترك؟ أم أن العمـــل العربي المشترك كان يعاني مشكلات أخرى، وأن أحكام الميثاق-من حيث المبدأ- لم تشكل يوماً عقبة في سبيل انطلاقه أو دفع مسيرته؟[2].

والجزء الثاني يتناول بالتحليل مبادرة المملكة العربية السعودية لإصلاح الجامعة العربية سواء الجزء المتعلق بالوضع العربي الحالي أو الجانب الاقتصادي، لاشك أنه إذا كـــان تعـــديل الميثاق قضية سياسية بالدرجة الأولى فإن إجراءات التعديل وأساليبه ووسائله هي قضية قانونية بمعنى آخر فإنه إذا ما تقرر من الناحية السياسية إجراء تعديل معين ومحدد على الميثاق فإنه من السهل البحث عن الإجراءات والأساليب والوسائل القانونية الملائمة لتنفيذ هذا التعـــديل، كـــذلك ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن أحكام الميثاق الحالي تفتح الباب واسعاً أمام إجراء أي تعديلات تقترحها وتوافق عليها الدول الأعضاء.

الملاحظ هنا أنه مهما إختلفت وجهات النظر حول مسألة تعديل الميثاق، فـــإن تـــاريخ محاولات التعديل واتجاهاته تظهر أن هذا الاتجاه قد ظهر منذ وقت مبكر كلما شعرت دولة، أو مجموعة من الدول، أن الجامعة لأسباب معينة لا تخدم مصالحها كما ظهر اتجاه قوي للتعـــديل في مراحل مختلفة تحركه دوافع أيديولوجية أهمها أن الميثاق يجب أن يعكس العقيـــدة القوميـــة

---

(1) محجوب، عبد الحليم، المرجع السابق، ص 177.

(2) محمود، عوض، (2001)، امن جديد وعروبة مختلفة، صحيفة الحياة، ، ص ص15-20.

العربية، والسعي الواضح نحو الوحدة العربية، لقد اتجه البحث إلى التعديل منذ الثمانينيات لإعتبارات مختلفة. وخلال هذه المراحل تفرع البحث في منهج التعديل ذاته مع مطلع التسعينيات: هل تعاد صياغة الميثاق من جديد، أم تدخل عليه تعديلات ويبقى كما هو، أم يظل نصه دون مساس؟ ولكن تلحق به ملاحق خاصة تعالج مجالات التعديل المختلفة.

إن الميثاق الأصلي قد صيغ بطريقة شديدة المرونة تسمح بإجراء التعديلات، ولا تعوق حركة العمل العربي المشترك في أي اتجاه، ولا تضيق النصوص بأي طموح عربي. لذلك لا يمكن أن يُنسب إلى الميثاق بشكله الحالي رغم تقادم عمره، أنه كان سبباً في مشكلات الوطن العربي، أو في عرقلة مسيرة العمل العربي المشترك بل على العكس من ذلك، إذا صدقت النوايا وصحت العزائم كأن في الميثاق الحالي البديل المناسب ولذلك فإن المرحلة الحالية تتطلب التوقف عن محاولات تعديل الميثاق، بمعنى إقرار مشروع ميثاق جديد بالكامل، في المرحلة الحالية على الأقل، وعدم افتعال خلافات جديدة تعيق التوجه نحو العمل العربي المشترك[3].

لقد مر النظام العربي خلال العقود السابقةً بمراحل تطور متعددة؛ مر بمرحلة الإنشاء حين توافر قدر محدود من توازن القوى في النظام، وقدر بسيط من الإمكانات، وقدر عال من حيوية التفاعلات والتحالفات، وقدراً أعلى من الاختراق الخارجي، ومحاولات دؤوبة من جانب بعض أطراف النظام لتولي مركز التوجيه للنظام الناشئ. ومر بعدها بمرحلة المد القومي حين إختلت توازنات القوى في النظام وبرز طرف من الأطراف مستنداً إلى عقيدة النظام القومية، وإمكاناته الاقتصادية والبشرية، ومكانته الثقافية والسياسية، ليتولى مركز التوجيه في النظام. وتمكن النظام العربي بفضل مركزية التوجيه في هذه المرحلة من أن يضاعف معظم إمكاناته، ويضعف من درجة الاختراق الخارجي، ويحرر بقية أجزاء الوطن العربي، ويدخل مرحلة التنمية الاقتصادية، ويحقق تجربة للوحدة السياسية بين طرفين من أطراف النظام، وينقل مجتمعات من طور تخلف بدائي إلى طور التنظيم والتخطيط، ويضع مبدأ تسييس الإمكانات العربية وفي مقدمتها النفط. وفي نهايات مرحلة المد القومي تحالفت لإنهاء هذه المرحلة قوى ثلاث، وهي قوى الاختراق الخارجي والنفط والعقائد المناهضة لعقيدة النظام, ومنذ منتصف الستينات نسقت هذه القوى جهودها لتحقيق هدف رئيسي هو القضاء- أولاً- على مبدأ مركزية التوجيه في النظام، وبذلك دخل النظام العربي مرحلة لامركزية التوجيه، وتعددية العقائد وإحلال المحاور ومناطق النفوذ الحيوي محل التحالفات المرنة، وفك الارتباط بين إمكانات النظام وقضاياه الجوهرية وفي مقدمتها قضيتا فلسطين والتنمية، وهيمنة الاختراق الأجنبي على شبكة

---

[3] محجوب، عبد الحليم، المرجع السابق، ص 180.

تفاعلات النظام، وكلها تؤكد عجز النظام خلال هذه المرحلة عن حل أزماتــه الرئيســية فــي الاندماج، والمشاركة السياسية، والتوزيع والأمن[1].

إن النظام العربي يواجه في المرحلة الحالية إجتماع أخطر التحديات الداخلية تتكامل مع أخطر التحديات الخارجية، لتضعف من القدرة على الأداء والفعالية، ولذلك يصعب تصــور أن يكون تزامن تلك التحديات في وقت واحد مجرد مصادفة تاريخية، فليس ذلك إلا ســعياً جديــداً لتحقيق هدف قديم يتمثل في إضعاف النظام العربي تماماً[2]، وأن نقول أن النظام العربي هو بحق على مفترق طرق وأن القرارات السياسية التي ستؤخذ في الأعوام القليلة القادمة ســوف تطرح تأثيراتها لسنوات طويلة قادمة، وأن الأمة العربية تمر بحالة عميقة مــن القلــق حــول مصيرها ومستقبلها، وإن ما هو مطلوب في هذه المرحلة هو بديل يستفيد مــن الواقــع الجديــد للمنطقة، في الوقت الذي يحمي ويصون النظام العربي من احتمال ذوبانه في نطاق آخر يفقــده هويته القومية.

وفي مواجهة ذلك فإن الدعوة القومية يجب أن تستمد شــرعيتها ومبرراتهــا، لا مــن إعتبارات الماضي وحسب، بل أساساً من ضرورات الحاضر وإحتياجات المستقبل، فهي مطلب للتنمية التي تخدم أوسع الجماهير العربية، وهي سعي للمشاركة السياسية وللديمقراطية، وهــي كفاح دؤوب ضد التبعية ومن أجل الاستقلال القومي، والأصالة الحضارية والثقافية[3].

لقد عبرت النصوص عن أن إنشاء الجامعة كان محصلة للتفاعل والالتقاء بين اتجاهين: أولهما- الاتجاه القومي، وثانيهما- الاتجاه القطري. وهكذا ينص الميثاق في ديباجتــه علــى أن إنشاء الجامعة جاء "تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بــين الــدول العربيــة، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس إحترام إستقلال تلك الــدول وســيادتها، وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، وإستجابة للرأي العام العربي في جميع الأقطار العربية، فالاتجاه القومي يبدو في النص من خلال تأكيد حقيقة العلاقات والروابط بين الدول العربية مــن ناحية، وتأكيد ضغوط الرأي العام العربي من أجل الوحدة من ناحية أخرى، بينما يتأكد الاتجــاه القطري في النص على أن أساس التعامل مع هذه الحقيقة هو احترام الاستقلال والسيادة.

إن هذا التناقض الرئيسي الذي لصق بالجامعة منذ إنشائها، كان سبباً في أزمة الثقة التــي نشبت واستمرت بين الجامعة والرأي العام العربي وبخاصة قياداته وتنظيماته القوميــة إذ ظلــت

---

(1) مطر، جميل، (1980)، **التجارب الوظيفية، الجامعة العربية، في الوحدوية القومية العربية في الفكر والممارسة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 488-494.

(2) بغدادي، عصام، (2008)، **مؤتمرات القمة العربية:** نقلاً عن الرابط التالي: http://www.alhalem.net

(3) النظام الإقليمي العربي(2008)، **مبادرات الإصلاح**، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2003-2004، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.ahram.ogr.eg، 9- 10-2008.

الجامعة رمزاً لفكرة قومية بينما تجسد ميثاقها مناقضاً لهذه الفكرة. فالميثاق لـــم يحقـــق الأمـــاني القومية، بل لم يقدم الحد الأدنى لهذه الأماني ولكنه في الوقت نفسه لم ينجح في تجاهلها كلية. لذلك ومنذ الأعوام الأولى لنشأة الجامعة استمرت المطالبة بتعديل الميثاق، وفي أكثـــر الأحيـــان كانـــت الأمانة العامة هي الجهة الأشد إلحاحاً في إجراء التعديل، شعوراً منها بأنها رمز الحركة القوميـــة. ولم يكن الإلحاح لإجراء التعديل يهدف إلى إكتساب الأمانة العامة لصلاحيات أكبر، بقدر ما كـــان شعوراً بأن المسؤولية القومية الملقاة على عاتقها لا تجد ترجمتها في نصوص الميثاق. وتبرز أهمية الدور الذي لعبته الأمانة العامة للجامعة في السعي المتواصل لإجراء التعديل من واقع أنه بعد أكثر من ست عقود على وضع الميثاق، وبعدما إستقر –أو كاد يستقر– مفهوم الدولة ذات الســـيادة علـــى حساب الفكرة القومية، وفي ظل أعنف انتكاسه للحركة القومية في الوطن العربي تمثلـــت بـــالغزو العراقي للكويت، ظلت الأمانة العامة للجامعة العربية تلح على تعديل الميثاق إلى شكل يقترب أكثر ما يمكن إلى أماني التيار القومي.

إن الجامعة رمز من رموز النظام العربي، وليست مجرد تنظيم قانوني أو شكلي يقف على طرف النظام، بل هي في مركزه، إذ أنها ترتبط عضوياً بأهداف النظام وأزماته وتفاعلاته الداخلية والخارجية، فضلاً عن أنها تتعرض لما تتعرض له بقية وحدات النظام من تدخلات البيئة الدوليـــة، باعتبارها تمثل "الكل العربي" والفكرة القومية العربية وبالتالي فإن إحباط مهامها يُعطل بالفعل العمل العربي المشترك، فيؤثر مباشرة في فاعلية النظام وفي أهدافه وطموحاته[1]

فالوجود التنظيمي للجامعة في حد ذاته يتفاعل في النظام العربي بأشكال متنوعـــة، أهمهـــا تعدد لقاءات المسؤولين في إطار الجامعة، فضلاً عن أن الرمز الذي تمثله الجامعة– على الرغم من إن ميثاقها– وضع قواعد للسلوك العربي الجماعي والثنائي, إذ كان الالتزام الذي يصدر عن البلدان العربية من فوق منبر الجامعة قيداً على حركتها المعاكسة لاتجاهات الرأي العام، أو كـــان دافعـــاً لمزيد من الحركة الموازية لهذه الاتجاهات.

ولقد أدى ذلك إلى نوع من "الازدواجية" في ميثاق الجامعة ونشاطها، ما بين إعتبارها مـــن الناحية القانونية منظمة إقليمية تقوم على مبدأ السيادة والمساواة بين الدول الأعضاء، وكونها مـــن الناحية السياسية تعبر عن طموحات قومية تسعى إلى مزيد من الترابط العربي والوحدة العربيـــة. هذه الازدواجية كانت أحد عناصر التوتر والخلاف من ناحية، كما كانت أحد عناصر الديناميكيـــة للسعي لتجاوز الإطار القانوني من ناحية أخرى, وانعكس ذلك على أغلب أنشطة الجامعة إن هـــذه العلاقة بين منطق الأمة (السعي إلى الوحدة)، ومنطق الدولة (التركيز على السيادة والاستقلال) هي تعبير عن جدلية القومي –القطري التي عكست نفسها على الميثاق والجامعة.

---

[1] نصار، ناصيف، (1994)، تصورات الأمة المعاصرة – دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ط 2، بيروت، دار الأمواج، ص 14.

إن تحليل الميثاق يوصلنا إلى الحقائق التالية:أن الجامعة منظمة بين "دول ذات سيادة" ومع أن التيار القومي كان أحد دوافع قيام مفاوضات "الجامعة العربية" ومع أن رئيس وزراء مصر (مصطفى النحاس) في عام (1945م) أشار في دعوته لهذه المفاوضات إلى ضرورة "السعي للوحدة العربية بجبهة متحدة بالفعل"، وذلك حتى يتم تحقيق الأغراض التي "تنشدها الأمة العربية".

ويمكن تحديد العوامل التي ساهمت في إنشاء ميثاق "الحد الأدنى" فيما يأتي [(1)]:

1. أن الجامعة هي أقدم منظمة إقليمية، وبالتالي لم تكن هناك أي خبرة أو سابقة دولية مماثلة يستفاد منها في بلورة ميثاق متطور، يدل على ذلك وجود صياغة غير متوازنة في الميثاق .

2. أن الدول المؤسسة كان بعضها مستقلاً بالمعنى القانوني فقط، وكانت تخضع عملياً لدول الانتداب "السابقة" التي تعارض توثيق العلاقات بين الدول العربية، فالقوى الغربية التي كانت تمارس درجات إختراق عالية للنظام العربي كانت تعارض بشدة قيام قطب أو تحالف عربي قوي، في إطار مؤسسي قد يستطيع أن يعرقل أو يواجه مصالحها مستقبلاً.

طرحت العديد من الدول العربية مبادرات إصلاحية لتطوير عمل جامعة الدول العربية ومنها المبادرة اليمنية الأردنية والليبية والقطرية والمصرية والسودانية، والسعودية، والتي طرحت لإصلاح الوضع العربي والجامعة العربية بهدف مواجهة التغيرات في النظام الدولي الجديد وظهور التكتلات الاقتصادية العالمية، وحالة التراجع الكبير الذي وصلت إليه الأمة العربية.

إن المبادرة السعودية، التي جاءت تحت عنوان: "ميثاق لإصلاح الوضع العربي"، تتضمن النص الآتي:"إن الملوك والرؤساء العرب يقرّرون أن الإصلاح الذاتي وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية هما منطلقان أساسيان لبناء القدرات العربية، وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة، وتلبية متطلبات الإنخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد برامج لتشجيع الإبداع والفكر الخلاق، والتعامل بموضوعية وواقعية مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة فيما يتعلق ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتنامي العولمة بما توفره من فرص وتفرضه من تحديات، والتطورات المتسارعة في مجالات التقنية والاتصالات والمعلومات"[(2)].

[(1)] حماد، مجدي (2004). **جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل**، الكويت: مجلة عالم المعرفة، مطابع السياسية، ص 36.

[(2)] الشال، نهلة، (2000). "**الجامعة العربية: نحو الفاعلية**" صحيفة الحياة،، ص 5.

إن تحليل الميثاق يوصلنا إلى اثنتين من النتائج المهمة:

الأولى: أن الجامعة نشأت على أساس التوافق السياسي والرضاء العام، ولم تنشأ نتيجة وجود قوة إقليمية مسيطرة استطاعت أن تفرض آراءها على الاخرين، وإنما نشأت نتيجة توازنات والرغبة في أرضاء جميع الاطراف حتى أن الدول المؤسسة أسقطت النص الوارد في بروتوكول الاسكندرية الذي ينص على أنه لا يجوز لأي دولة عضو اتباع سياسة خارجية تضر سياسة جامعة الدول العربية، وذلك بناء على طلب لبنان.

وانعكس ذلك أيضاً على النظام القانوني للجامعة الذي يستند إلى مبدأ السيادة ومبدأ المساواة؛ فكل الدول الاعضاء لها صوت واحد في مجلس الجامعة (م3) وجميع الاصوات متساوية فليس لدولة ما حق الاعتراض، ورئاسة المجلس بالتناوب بين الدول الاعضاء (م15) ووفقاً للنظام الداخلي للأمانة العامة فان لكل دولة الحق في تعيين أمين عام مساعد من مواطنيها. كما ينعكس أيضاً في الاخذ بقاعدة الاجماع في التصويت، وأن الدول لا تلتزم الا بالقرارات التي وافقت عليها، ولا يكون لما وفقت عليه قوة تنفيذية الا بعد إقراره وفقاً لنظمها التشريعية والدستورية ورفضت الدول العربية عند إعداد الميثاق قبول مبدأ الاغلبية، حتى في حالة مواجهة عدوان خارجي، خشية أن تضطر دولة إلى الالتزام بقرارات لا توافق عليها وارتبط بمبدأ السيادة ما ورد في (المادة8) – بناء على اقتراح سعودي– من احترام نظم الحكم القائمة في دول الجامعة واعتباره حقاً من حقوق تلك الدول والتعهد بعدم القيام بأي عمل يرمي إلى تغيير نظم الحكم في الدول الاخرى.

الثانية: إن نظام الامن المشترك وحل المنازعات بالطرق السلمية الذي أوجده الميثاق عكس هذا الوضع، فهو نظام اختياري، ولم يحدد مفهوم العدوان، ولا التدابير التي يمكن أن تتخذ في مواجهته. ولا يتدخل مجلس الجامعة الا إذا لجأت إليه الدولة التي وقع عليها العدوان، أو دولة غيرها إذا تعذر ذلك. وتصدر القرارات المتعلقة بذلك بالاجماع. وإذا ما صدرت فإنها ليست ملزمة الا برضاء الاطراف المتنازعة. وتسري قاعدة الاجماع أيضاً على القرار الخاص بتقدير نوع القضية التي تدرس، وما إذا كانت تعد عدواناً أم لا. وللدولة العضو أخيراً الحق في الانسحاب الارادي من الجامعة قبل تنفيذ ذلك بسنة (م18) ولم يشترط الميثاق أن يكون قرار الانسحاب مسبباً، كما أن تنفيذه ليس معلقاً برأي مجلس الجامعة.

ومعنى ذلك أن المنظمة التي يفترض أنها تهدف إلى توثيق العلاقات بين دول تنتمي إلى نظام قومي جاء ميثاقها قطرياً خالصاً، إذ لا يلحظ أي وزن للمنطق القومي إلى جانب منطق الدولة، ولو في حيز ضيق في أي من المجالات التي تناولها الميثاق، فلا توجد أي ضوابط على سلوكيات الدول الاعضاء تقيدها بأولويات أو قواعد معنية مستمدة من تعريف واسع لما يمثل

"مصلحة الامة" بل تستطيع هذه الدول – حسب نص (المادة 9) من الميثاق– أن تعقد أي نوع من "المعاهدات أو الاتفاقيات" بحرية مطلقة، ما دامت هذه لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين. وهذا تعريف سلبي للقيود إذ تستطيع أي دولة – مثلاً– أن تعقد اتفاقيات تهدد أمن ومصالح "العائلة العربية"، ككل ولا يوجد نص في الميثاق تستطيع الجامعة أن تستند إليه للضغط على تلك الدولة إذا اتخذت منحى من هذا النوع.

المطلب الثاني : مكانة التجمعات العربية من النظام الإقليمي العربي

إن ظاهرة التكتلات والاحلاف التي بدأت في الدول الصناعية وتأثرت بها المنطقة العربية كرد فعل لمواجهة الضغوط والتحديات للتكتلات الخارجية.لذلك فان التجمعات العربية في هذا المجال يمكن اعتبارها ظاهرة ايجابية إذا ما عمقت التعاون والتكتل العربي على مستوى اشمل وساهمت في التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي الشامل وتقليص الارتباط بالسوق الرأسمالية الدولية [1] وإذا لم تتحول إلى كيانات إقليمية معزولة .

فظاهرة التكتلات الاقتصادية إذن أصبحت ظاهرة العصر الصناعي واتجاها من اتجاهات العلاقات الدولية الراهنة ،تتطلب من المنطقة العربية لمجابهتها إنجاح تكتلاتها والعمل على إقامة الأسس المتينة والعقلانية.

وبناء على ما تقدم وأمام فشل معظم التجارب السابقة في العمل الاقتصادي العربي المشترك بسبب خضوعها لمسالة العلاقات السياسية بين الأقطار العربية ،وكذلك بسبب الطروحات الكبيرة التي كانت غالبا ما تتعارض مع المصالح القطرية الآنية ،ربما كان من الأفضل في مثل تلك الظروف أن تبدأ عمليات التكامل بصورة مرحلية وتدريجية .

كانت تبدأ بشكل ثنائي ،ثم بشكل إقليمي ثم في مرحلة أخيرة بشكل جماعي وهذا ما حصل وجرى العمل به بين غالبية الأقطار العربية حيث بدأت تظهر التجمعات بديلا عن التكامل العربي الشامل والوحدة الاقتصادية العربية الاقليمية بهدف تكريس المصالح العربية المشتركة إقليميا وعربيا وذلك دون أن تكون هذه التجمعات بديلا عن التكامل العربي الشامل والوحدة الاقتصادية العربية.

---

(1) الادريسي، محمد المداح، (1991)، **الوطن العربي بين الفاعلية والتهميش في عالم متغير**، مجلة الوحدة، عدد 86، نوفمبر 1991، ص100.

أولاً : مجلس التعاون الخليجي

لم تكن نشأة مجلس التعاون الخليجي وليدة اللحظة وإنما سبقتها أفكار وجهود كثيرة منها أفكار وجهود كثيرة من قبل بعض دول الخليج الست ولعل أبرزها ماقام به أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح أثناء مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عمان عام 1979م

حيث قام الأمير باطلاع قادة دول الخليج العربي على بعض الأفكار الكويتية حول قيام وحدة خليجية على أساس مشاركة الدول الست ومن هذا المنطلق عقد وزراء الخارجية الست اجتماعين احدهما بمدينة الرياض في 4 فبرلير 1981 والثاني في مسقط في 9-10 مارس من العام نفسه حيث تم الاتفاق على مجلس للتعاون وعلى النظام الأساسي له وفي 25 مايو 1981عقد المؤتمر الأول لقمة التعاون الخليجي في قمة أبو ظبي .[1]

الأهداف الأساسية لمجلس التعاون:

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي:

1 . تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .
2 . تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3 . وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية :
   - الشؤون الاقتصادية والمالية.
   - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
   - الشؤون التعليمية والثقافية .
   - الشؤون الاجتماعية والصحية
   - الشؤون الإعلامية والسياحية.
4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.[2]

ومن التدقيق في هذه الأهداف يلاحظ أن أهداف مجلس التعاون الاقتصادية والاجتماعية محددة بشكل واضح بينما ذكرت الأهداف السياسية في النصوص الأكثر عمومية، حيث لم يذكر

---

[1] الاسطل، كمال محمد، (1999)، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي**، سلسلة دراسات استراتيجية، ص13-14.

[2] ست ابوها، ماهر عاهد، (1989)، **مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، ص24 .

بوضوح الأهداف السياسية والعسكرية او الأمن الخارجي او حتى تأسيس مؤسسة عسكرية وتأهيلها لدرء الخطر الخارجي

وبقراءة هذه الأهداف يتضح أن البعد الأمني في تلك الوثيقة يكاد يكون غائبا وهو ما حاول قادة الدول الست تعويضه سياسيا حين شددوا في البيان الختامي للقمة على أنهم يؤكدون:أن امن المنطقة واستقرارها انما هو مسؤولية شعوبها ودولها وان هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها .

لقد ظهر مجلس التعاون الخليجي كنوع من أنواع العمل العربي المشترك على المستوى الإقليمي من اجل الوصول إلى الاندماج الاقتصادي العربي المنشود . وتعود الأسباب المشجعة على هذه التجربة الى الخصائص التي تمتاز بها دول المجلس فيما يخص العوامل التاريخية والجغرافية فهذه الدول متجانسة ولم تعرف من قبل الحدود الفاصلة بينها بالمفهوم التقليدي.

وتمتاز هذه المنطقة بالتواصل الجغرافي بحيث تعتبر اقتصادياتها أحادية الإنتاج إذ أن النفط ما زال يشكل المصدر الرئيسي لهذه الاقتصاديات كما أن انفرد دول المجلس في تحقيق الاندماج فيما بينهما بعدد قليل -6 دول- هو اقدر على النجاح وتحقيق الآمال المقصودة وتستطيع هذه الدول قليلة العدد الوصول الى هذا التنسيق فيما بينها في وقت اقل مما يستغرقه بين دول كثيرة العدد. فعملية التحديث التي طرأت على المجتمعات الخليجية تمت بصورة أساسية دون الاعتماد على قوة العمالة المحلية ولم تكتسب هذه الأخيرة مهارة وخبرة جديدة تمكنها من السيطرة على تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة في أقطارها فقد أصبحت بلدان الخليج العربي تعتمد إعتماداً شبه كامل على الخبرات والقوى الأجنبية سواء في التخطيط او في تنفيذ الخطط.

ولعل أهم نتيجة نخلص اليها من خلال هذه التجربة بايجابياتها وسلبياتها وعبر سياسة المؤتمرات التي نهجها مجلس التعاون الخليجي وحكومات دولة الست هي أنها ذات طبيعة إستراتيجية أكثر ما هي خطوة نحو خلق سوق خليجية عربية يمكنها أن تصب في مشروع السوق العربية المشتركة .

ثانياً : اتحاد المغرب العربي

هو تنظيم إقليمي فرعي يندرج تحت فكرة المغرب العربي الكبير الذي ظل مطلبا وطنيا في دول المغرب العربي وكانت تشتد كلما اشتدت روح المقاومة العربية، أو ازدادت الضغوط الاستعمارية على دول المغرب العربي وهي:ليبيا -تونس الجزائر -المغرب -موريتانيا او توترت العلاقات بين هذه الدول .

لعل مشروع المغرب الكبير يصبح ملاذا لشعوب هذه الدول من الظروف المشار اليها، وقد تكاتفت الجهود وازدادت الحماسة لهذا المشروع في السنوات الاخيرة منذ اوائل الثمانينات وبعد نشاة مجلس التعاون الخليجي وجهود التقارب بين دول المغرب العربي، وقد تحددت خطوات التقارب المغاربي خلال الثمانينات بشكل اوضح من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات الشعبية والرسمية ،ثم تسارعت الاحداث بعد لقاء القمة المغربية في الجزائر في 10 حزيران عام 1988 اللجنة العليا والجان الخمسة المتخصصة التي انشاها اعلان القمة ووضعت خطة شاملة لتحقيق الاندماج المغاربي. (1)

وقد اصدر زعماء الدول الخمس بياناً بانشاء اتحاد المغرب العربي ابان اجتماعهم بمراكش في 17 شباط عام 1989 انطلاقا مما يجمع شعوبهم من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير وإيمانا بان مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية على طريق الوحدة العربية ويعزز كفاح الشعب الفلسطيني والدول الإفريقية ،ووقع الرؤساء الخمسة في الوقت نفسه معاهدة إنشاء الاتحاد وتضم (19) مادة.

أهداف الاتحاد:

حددت المادتان الثانية والثالثة من اتفاقية أهداف الاتحاد وهي تمتين أواصر الأخوة بين الأعضاء والتعاون الدبلوماسي بينهم ،وصيانة استقلال دوله ،وتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية بين الأعضاء ،وتحقيق رفاهية مجتمعات المغرب العربي ،والإسهام في صيانة السلام العادل ، وانتهاج سياسة مشتركة والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين دول الاتحاد ،والتعاون في مجالات التعليم والحفاظ على القيم الإسلامية والعربية.

وقد نشا مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي في وقت واحد تقريبا في عام 1989 وفي وقت ازدادت فيه الحديث عن تعزيز التضامن العربي ودعم دور الجامعة العربية ودورها المرتجى ،والرأي الرسمي الراجح هو العمل على أن تكون هذه التجمعات تعزيزا لدور الجامعة العربية ،ويؤمل أن يؤدي قيام الاتحاد الى تنقية العلاقات بين أعضاءه ،خاصة بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء الغربية .

(1) بستكي، نصرة عبد الله، (2003)، **أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص91.

وقد شهدت الفترة التي جاءت بعد الاستقلال ابرام العديد من الاتفاقيات بين دول المغرب العربي الثلاث الا أن هذه الاتفاقيات لم تكن تستجيب لطموحات شعوب المنطقة حيث تميزت بمايلي:

- الشكل الثنائي الذي تميزت به علاقات التعاون بين دول المغرب العربي .
- برزت في السنوات الاولى للاستقلال عدة اختلافات في المجالين السياسي والاقتصادي داخليا وخارجيا لذلك بقيت المنجزات جد محدودة وخضعت لعدة متغيرات سياسية جعلت كل قطر ينهج طريقا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا يختلف عن الاخر مما جعل فكرة المغرب العربي تتقلص وتتهمش بسبب التوجهات المتباينة .الا أن التطورات العالمية التي ادت الى انهاء الحرب البارد‍ةوالنزوع المتسارع نحو الوحدة دفعت بالنخب السياسية والثقافية المغاربية الى الالتزام بالواقعية والدعوة الى توحيد الجهود والتنسيق للسياسات والبحث عن اطر التعاون لتحقيق التكامل المغربي.

وهكذا تم الاعلان عن اتحاد المغرب العربي بمراكش يوم 17 تأكد 1989 الا انه وبالرغم من الاجتماعات واللقاءات الوزارية وغيرها بين اطراف المغرب العربي فان معظم الكتاب والباحثين في ميدان التكامل الإقليمي والاندماج الاقتصادي يؤكدون بطء مسيرة الاتحاد.[1]

كان انبثاق مجلس التعاون العربي [2] في 16 شباط 1989 مفاجأة ضخمة لجميع المتتبعين لتجارب التكامل او التعاون الاقتصادي داخل منطقة النظام الإقليمي العربي من هنا جاء التجمع الرباعي في الوطن العربي مختلفا عن تكوينه في كل ما تصوره المفكرون والسياسيون العرب من تكتلات إقليمية تقليدية وتاريخية .وبهذا المعنى يمكن القول أن مجلس التعاون العربي مثل تجمعا تقليدي من حيث موقعه وتكوينه وامتداداته فثلاثة من أقطاره العراق ومصر والأردن تقع في قلب النظام الإقليمي العربي ويتصل بعضها ببعض جغرافيا .

وبذلك تحتل أقطار المجلس رقعة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية قصوى عربيا واقليميا ودوليا وتضمه فيما بينها كتلة سكانية ضخمة وترتكز على قاعدة اقتصادية ضخمة ويعكس هذا كله الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذا التجمع قوميا ودوليا.

الا أن الامال التي كانت معلقة على هذا التجمع لمم تتحقق بسبب وقوع ازمة الخليج الثانية التي عصفت بهذا المجلس.

---

(1) الحسيني، محمد تاج الدين، (1989)، **اتحاد الواقع العربي بين واقع التجزئة وآمال الوحدة،** مجلة الوحدة، عدد 53 ، نيسان 1989، ص23.

(2) علي، عبد المنعم السيد، (1990)، **الاقتصاد السياسي للمداخل الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي،** عدد132، ص79-81 .

في ختام عرضنا لمسيرة التجمعات العربية نتسائل ما الذي يبرر قيام هـذه التجمعـات الاقليمية في الوطن العربي؟ لا شك في أن قيام ثلاثة تجمعات إقليمية تجمع بين أغلبية الـدول العربية يسكنها أكثر من ثلاثة ارباع الدول العربية وتتصف في جزء مهم من الموارد الطبيعيـة ومن الطاقات والكفاءات العلمية يدخل على النظام الإقليمي العربي في جملته عامل تغيير كبيـر يتصل أولا بالجانب الهيكلي من هذا النظام لما لهذه التجمعات الاقليمية من دلالة علـى تماسـك جهاز الجامعة العربية ، وفيما يترتب لدول المؤسسة للتجمعات الاقليمية من ثنائية في الانتساب على المستوى الوطني العام وعلى المستوى الجهوي ،ويتصل ايضا وبصورة خاصـة بالعمـل العربي المشترك ، فيما يبقى لهذا المضمون من تناسق باطن . [1]

فمن الطبيعي أن تكون لكل تنظيم إقليمي خطة تنفيذية للتعاون الاقتصادي والاجتمـاعي الجزئي، تترجم عن مقاصد هذا التنظيم وتؤلف بين برامجه في مختلف المجالات ،وان تسـعى إلى درجة من التكامل بين هذه البرامج والتنسيق بينها وبين تلك المقاصد ، وان تعمـل علـى توظيف الوسائل البشرية والمادية لتنفيذ تلك الخطة.

أذن فما هي العلاقة التي يتيسر إقامتها بين هذه الخطط الاقليمية وبين الخطـة الشـاملة للعالم العربي المشترك ،وأي نوع من الترابط يمكن أن يتصوره بين النوعين من العمـل اهـو ترابط احتواء بحيث تكون الخطط الاقليمية بموجبه أجزاء مستمدة من الخطة الشاملة وتصـبح التجمعات الاقليمية العربية تبعا لهذا التصور سلطات تنفيذية مفوضة من قبـل جامعـة الـدول العربية ام انه ترابط خارجي بين خطط مستقلة قد يقتصر على تعاون محـدود فـي مجـالات محدودة بين أجهزة منفصلة[2].

---

[1] علي، عبد المنعم السيد، المرجع السابق، ص79.

[2] الفيلالي، مصطفى، (1990)، **التجمعات الاقليمية والتكامل الاقتصادي العربي**، الكويت: مجلة المستقبل العربي، عدد2، ص62 .

المبحث الثاني : العلاقة بين القومية والقطرية وأزمة الدولة الوطنية بعد انحسار القومية

واجهت الدولة القطرية العربية مشكلة بناء دولة قوية على اسس شرعية تضمن السيادة الوطنية على كامل اراضيها ، الا ان التحولات في البيئة الدولية والاقليمية والمحلية قد ساهمت في تحديد إمكانية استمرارية هذه الدول في ضل ضعف كثير من هذه الانظمة وعدم قدرتها على حماية امنها الوطني .

المطلب الاول : أثر تراجع المد القومي العربي على الدولة القطرية العربية

إن إخفاق الفكر القومي العربي بعد العام 1967 كان نتيجة لعيوبه النظرية والمعرفية (الإيبستيمولوجية). فالهزيمة التي مُنيت بها القومية العربية في مضمار السياسة العربية بعد العام 1967 ترتبط ارتباطاً وثيقاً بضعف أيديولوجيتها, وهذه نقطة رئيسية من نقاط التركيز في الإسهامات الجديدة. فإن القوة الدافعة للتيار الجديد هي أن يحاول تجنب أي ثقة في غير محلها، وأي رومانسية وأي بساطة تشيع في الواقع غموضاً, فهذه العوامل تُرى باعتبار أنها تكمن وراء هزمية الصيغة القومية من الفكر القومي العربي. أما حقيقة أن هذه العيوب الهيكلية كانت تفعل فعلها، بينما كان الوطن العربي يفتقر إلى أية مؤسسات ديمقراطية، ما زاد الوضع سوءاً بالنسبة إلى القومية العربية ويصدق هذا بشكل خاص على الرابطة بين القومية العربية والنظم الحاكمة السياسية التي لم يكن فيها مجال للديمقراطية.

الأمر المهم في النموذج الجديد هو إدراكه نقاط الضعف في النموذج السابق له. ولعل هذا الإدراك هو ما يبرر النظر إليه باعتباره جديداً إنه يفتح الأبواب لقراءة جديدة منعشة لإشكالية الواقع العربي، وبالتالي لمراجعة بنية المشروع العربي الجامع والمثل الأعلى ذاته. ولكن، على الرغم من الاتفاق على أن الفكر القومي العربي التقليدي قد أخفق، وأنه ربما يكون قد انتهى، فإن الإسهامات الجديدة لا ترى أيّ داعٍ للاعتقاد بأن العروبة أو القومية العربية قد ماتت.

وكما يذهب الجابري، فإنه حتى إذا بلغ الفكر القومي العربي "عنق الزجاجة"، فليس هذا برهاناً على عدم مواءمة الفكر القومي العربي في ذاته، ولا برهاناً على أن القومية العربية منافية للمنطق. الأحرى – وفقاً لما يوضح الجابري– أن هذا إنما يوحي فحسب بأن الفكر القومي العربي التقليدي كان عاجزاً عن توفير نظرية يمكن أن تفسر الواقع العربي تفسيراً علمياً وأن تصمم طريقاً ملائماً لتغييره. أما أن هذا الفكر القومي العربي التقليدي قد أخفق في تحقيق هذه الأهداف، فلا ينطوي ضمنياً على أن محتواه وأهدافه ليست مشروعة أو منطقية. الأحرى أن هذا الإخفاق يصور "عجزالذهن الذي أنتج هذا الخطاب عن صنع بنية نظرية متماسكة قادرة

على تفسير الواقع وتوفير قدرات نظرية مناسبة لتحويله". ومعنى هذا أن الفكر القومي العربي لم يكن قارداً على أن يصبح أيديولوجيا "علمية" "تستخدم من أجل أن تغيّره"[1].

ترى الإسهامات الجديدة في التاريخ العربي أن هذا التاريخ هو تاريخ سلاسل من حركات الوحدة وبالمثل حركات التجزئة. وهذه النظرة الواقعية التاريخية للتاريخ العربي هي جوهر الفكر القومي العربي في عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وهي تقوم على تأويل يستخدم مصطلحات جدلية (ديالكتيكية). كان التاريخ العربي عملية جدلية لا عملية ثاتبة؛ وكانت القوى الطاردة والقوى الجاذبة تعمل فيها معاً. ويفسر هذا كلاً من حالات وقوع الوحدة وحالات وقوع التفرق في التاريخ العربي. وهنا يمكن أن نلمح ابتعاداً ذا مغزى عن القومية العربية الرومانسية.

ومع أن التفكير الجديد لا يزال يتمسك بمفهوم الأمة العربية مفهوماً أساسياً، فإنه يؤكد على استقلال الأمة عن الدولة فلم تعد الإسهامات الجديدة تقيم رابطة تلقائية بين الأمة والدولة باعتبار أنها تحقيق سياسي لها وبالتالي فإن تأويلاً جديداً يقدّم لانفصال السياسات العربيةهنا لا يعد اساس نظام الدولة العربيةوتكريسة تفنيداً للأمة العربية أن يمكن ان تتحد من دون أن يقتضي ذلك أن تكون لها دولة قومية واحدة، أو حتى إذا كانت لها دول كثيرة تسعى لنيل ولاء أفرادها، فيمكن تحقيق الوحدة العربية من دون تدمير هذه الدول بالضرورة وللوحدة أشكال كثيرة لا تستلزم إزالة الدول الإقليمية القطرية وحيث أن التاريخ العربي ذاته قد انطوى على حالات وقوع وحدة وتفرق، فإن نظام الدولة لا يقف حائلاً بحكم تعريفه دون الوحدة العربية.

وعلى النقيض من فرضية الفكر القومي العربي التقليدي، كرست الدولة العربية – حتى الآن – وجودها، وأخفقت المزاعم القائلة بأن هذه الدولة صنيعة أجنبية، وأن حدودها ورقيّة، في أن تزعزع استقرارها. ولقد برهن نظام الدولة العربية على رغبة وقدرة قوية على الصمود بوجه عداء العروبة الجامعة.

أما العروبة الجامعة فقد أخفقت في تحقيق هدفها الرامي إلى نزع نظام الدولة وتفكيكيه.وعلى الرغم من هيمنة نموذجها الأيديولوجي في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، فإن الخطابية الصاخبة التي استمت بها القومية العربية لم تفلح في إزالة عدوها المتصور: الدولة الإقليمية القطرية[2]. ويوحي سجل السياسات العربية منذ الاستقلال بأن الدول لم تعزز كياناتها وهياكلها فحسب، بل أيضاً يبين أن مبرر وجودها قد ساد في حالات كثيرة؛ إذ

(1) الجابري، محمد عابد، (1988)، **الخطاب العربي المعاصر**، دراسة تحليلية نقدية، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص131 .

(2) سلامة، غسان، (1989)، **عوائق الواقع العربي القطري**، ورقة قدمت إلى ندوة الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المركز، ص469–471 .

كانت الصراعات العربية ظاهرة متكررة الحدوث، وكانت الصراعات المسلحةحقيقة من حقائق العلاقات العربية – العربية[1].

ويؤكد المفكر المغربي محمد عاد الجابري أن الدول العربية أصبحت حقيقة "واقعة أكيدة وعنيدة" [2]، ولم يكن السبب أن الدولة الإقليمية القطرية تكشف عن ديمومية فحسب، بل – كما يشرح الجابري – "بسبب ما تبديه أجهزتها الداخلية أو تفرضه ارتباطاتها الخارجية من مقاومة واعتراض، بل أيضاً بسبب النيات الاجتماعية والنفسية التي أنشأتها أو كرّستها في جسم مجتمعهـــا" [3]. الدولة الإقليمية القطرية – سواء أسدت خدمة كلامية للقومية العربية أم خدمة مخلصة – لم تذهب أدراج الرياح إنما تأكدت "دون امتزاج أو اتصال أو إعادة بناء أو ذوبان في وحدة عربية جامعة أكبر".

ومع الوقت مرّت الدولة الإقليمية القطرية بعملية بناء الدولة. وشأن أي دولة جديدة، كانت الدول العربية راغبة في أن تنجح في أن توطد ذاتها كدول قومية لقد حاولت أن تكتسب كل السمات التي تجعلها دولاً "حقيقية" شرعية ذات سيادة. وعلى الرغم من افتقارها إلى كثير من متطلبات جهاز الدولة القومية، سلكت الدول العربية كما لو أنها كانت تملك هذه الصفات. فنفذت برامج لبناء هياكل سياسية، وشرعت في عملية خلق هويات قومية وتواريخ محلية كي تسهل التكامل القومي لجماعاتها.

وعلى الرغم من أن الدول العربية لم تحقق هدف بناء دول قومية تحقيقاً كاملاً، فإنها تبقى ملتزمة بتحقيق هذا الهدف فلقد كان خلق هياكل الدولة يواجه داخياً تحدياً من عوامل مركّبة اجتماعية وسياسية واقتصادية وعرقية ووجود ولاءات بدائية كذلك كانت تواجه تحدياً من العروبة الجامعة أو من الجامعة الإسلامية، وإن يكن هذا تحدياً إسمياً مع ذلك، تبدو الدول العربية "قد تغلبت عليها دون أن تلحق بها إصابة جسيمة أو يصيبها الضعف"[4]. ويبدو أن الدولة الإقليمية القطرية "تكتسب باستمرار أرضاً جديدة وتتقدم – ربما بطريقة تدريجية بطيئة – إنما بثبات لا شك فيه"

---

[1] يوسف أحمد، أحمد، (1988)، **الصراعات العربية – العربية (1945-1981)**، دراسة استطلاعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة.

[2] Hazem Beblawi and Giacomo Luciani، (1987)، "Introduction"، in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani، eds.، The Rentier State، Nation، State، and Integration in the Arab World: V. 2 (London; New York: Croom Helm، 1987)، p. 15.

[3] نصار، ناصيف، المرجع السابق، ص489-535.

[4] Hazem Belbawi and Giacomo Luciani، Ibid.، p.18.

فرض تكريس نظام الدولة وتماسكه تحدياً خطيراً للفكر القومي العربي الذي تعيّن عليه أن يقدم رداً ملائماً على هذا التحدي هذه هي النقطة التي عندها تبدو إسهامات عقد الثمانينات من القرن الماضي ذات مغزى وواقعية على النقيض من النموذج التقليدي. لقد حاول مفكرو الثمانينات من القرن الماضي أن يوفروا فهماً لهذه المسائل بطريقة منفصلة عن الأيديولوجيا الجامدة حالوا أن يفسروا الانفصال بين ما كان يُعتقد أنه القوة الكاسحة القومية العربية، ودعم قوة نظام الدولة وكيانه. إن الفكر العربي الجامع في عقد ثمانينات القرن العشرين يؤكد أن وقائع التجزئة والتفرقة العربية هي أكثر تعقيداً مما كان يظن الرومانسيون، وهذا واضح في الإسهامات التي حللناها هنا

ومساهمة نديم البيطار واحدة من الجهود البارزة التي بُذلت في عقد الثمانينات من القرن الماضي[1] إنه يتناول المسألة ويؤكد تحديها الخطير للقومية العربية ويبرز إسهامه ويقرر الحاجة إلى إعادة هيكلة الفكر القومي العربي لكي يتغلب على التحدي. وهذا التحدي يختلف عن ذلك الذي واجهته القومية العربية خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي, ففي العقود الأولى من القرن العشرين كان على الفكر القومي العربي أن يتصدى لمسألة تحديد الفكرة العروبية ذاتها. وقتها كان لا بد من الدفاع عن العروبة ضد أخطار خارجية في صورة حكم أجنبي. أما الآن فيتعيّن على القومية العربية أن تصارع ضد قوى داخلية. والتحدي كما يرى البيطار – هو "كيفة الخروج من غي إقليمي نتج داخلياً من اتجاهات وقوى داخلية"[2]

إن ما يعلل هذا التحدي أصعب هو "نتاج تيارات وقوى داخلية.. فإن ما نواجهه الآن ليس البرهنة على وجودنا القومي كأمّة.. أما الان فالمشكلة المؤسساتية هي كيفية الانتقال من التجزئية إلى الوحدة. وما يؤكده أن تحقيق الوجود القومي العربي لم يعد مهمة الفكر القومي العربي؛ وهذه مقولة راسخة وتعني ضمناً أن الفكر القومي العربي التقليدي قد أدى دوره ولم يعد مناسباً للتحديات الجديدة. النموذج القديم قوة مبددة ولا تستطيع أن تتعامل مع تعزيز نظام الدولة. والرسالة هي أن ثمة حاجة إلى نموذج جديد ليحل محل النموذج القديم.

إذا ما نظرنا إلى الجامعة العربية نجد أنها تستبعد من الانضمام إليها دولاً تنتمي إلى الإقليم مثل تركيا وإيران كما أنها تضم دولاً تمتد من موريتانيا غرباً إلى جزر القمر وجيبوتي جنوباً إلى العراق شرقاً. ويصعب أن نتصور أن هذه الدول في مجموعها تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، ناهيك عن أن تكون هناك تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فيما

---

[1] البيطار، نديم، (1983)، **جذور الإقليمية الجديدة أو العمل الوحدوي والتخلف العربي**، الدراسات الاقتصادية والسياسية، بيروت: معهد الإنماء العربي، ص 19 .

[2] البيطار، نديم، المصدر نفسه، ص 20 .

بينها. من هنا أعتقد أن الجامعة قد أُنشئت طبقاً لميثاقها وقامت باعتباره منظمة قومية في تشكيلها الأساسي. إذ تتألف من "الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها" ولا تشترط للإنضمام إليها إلا شرط "العروبة"، وإن لم تحدّد أوتوضح تعريف الدولة العربية. ويفترض ذلك أنه لو تقدمت دولة ما في وسط أفريقيا أو في أقصى شرق آسيا تضم نسبةً من السكان يتحدثون العربية تعادل نسبة المتحدثين بها في جزر القمر أو جيبوتي بطلب الانضمام إلى الجامعة، لقبل طلبها طبقاً للميثاق ولما جرت عليه السوابق.[1]

يكمن أحد جوانب أزمة الجامعة العربية في أنها نظام قومي يحاول القيام بدور نظام إقليمي، دون أن تكون لديها الآليات والتقنيات والشروط اللازمة لقيام منظمة إقليمية. لذلك عجزت عن بناء مؤسساتٍ مشتركةٍ قادرةٍ على توسيع نطاقها والبناء فوقها باستمرار، وهذا الوضع المتأرجح للجامعة بين القومي والإقليمي يجعل الخطاب العربي يراوح بشكل عام بين الخطاب القومي والخطاب الإقليمي، رغم الاختلاف الأساسي في منطلقات كل منهما، فبينما يتحدث الخطاب القومي عن التجزئة التي فرضها الاحتلال، وعن الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار نجد أن الخطاب الإقليمي يتمسك بالحدود المقدسة، وبسيادة الدولة القطرية، ووحدة وسلامة أراضيها. وفي الخطاب القومي نجد الثروات الطبيعية ملكاً للأمة كلها، فبترول العرب للعرب كما يقول الشعار المعروف، أما في الخطاب الإقليمي فليس هناك بترول للعرب، بل بترول السعودية أو العراق أو مصر... الخ. القومية عاطفة وشعور بالانتماء يقوم على الاشتراك في روابط اللغة والثقافة والتاريخ، أما التعاون الإقليمي فيقوم على أسس وقواعد سياسية واقتصادية واجتماعية ومشاركة تدعمُها المصالح والمنافع الملموسة. لذلك لا بد له من شروط غير مجرد الانتماء القومي، ومن مؤسسات تنظيمية على درجة عالية من الكفاءة[2].

قد تبدو الرابطة القومية وكأنها أقوى من الرابطة الإقليمية، وأدعى إلى قيام التكامل الذي يقود إلى الوحدة العربية. وهي مقولة صحيحة من ناحية المبدأ، لكنها تغفل أن عقوداً من التجزئة، وتجذر المشاعر القطرية وتنامي المصالح الضيقة لدى الدوائر الحاكمة والجماعات المستفيدة من الدولة القطرية، قد جعلت تعامل الدول العربية فيما بينها ومع أشقائها العرب يختلف كثيراً عن تعاملها مع باقي المجتمع الدولي. فهي مع الدول الأجنبية واثقة أنه لا يتهدد استقلالها شيء حتى وإن كان شكلياً، ولا تشعر بانتقاص سيادتها مهما تعرضت هذه السيادة إلى

---

[1] إبراهيم، محمود وآخرون، أحمد، (2004)، **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ،، ص 312 .

[2] إبراهيم محمود وآخرون، أحمد، المصدر نفسه، ص 313 .

الضغوط والإملاءات الخارجية. والأهم من ذلك كله، اطمئنانها إلى شرعية وجودها كدولة مستقلة. وعلى العكس من ذلك يسيطر على التعامل فيما بينها، الحساسية المفطرة والخوف من الوحدة التي قد تبتلع فيها الدول الكبيرة الدول الصغيرة، وهواجس الحدود المصطنعة التي ينبغي إزالتها، والخلفيات التاريخية التي قد تدفع الجيران الأقوياء إلى الضم والتوسع بذرائع قومية، إلى جانب الشك الدائم في طمع الأشقاء في مواردها المالية وثرواتها الطبيعية. لذلك اتسمت علاقات الأشقاء بالتشبث بالسيادة التي لا تمس، والحرص على بقاء كياناتهم بعيدةً عن كل مشاركةٍ أو تكاملٍ حقيقي، قد يجر عليهم من التداعيات ما هم في غنى عنه.

عبّر عن هذا الوضع بصدق السيد نور الدين حشاد نائب الأمين العام للجامعة العربية في حديث له مع الأهرام القاهرية قال فيه: "أمامنا المشاركة العربية في الأمم المتحدة، تقبل (الدولة العربية) بكل الأشياء حتى التي تمس سيادتها الأساسية، وهو ما يحدث أيضاً من خلال مشاركة 10 دول عربية في الاتحاد الإفريقي، ولكن الغريب أن الدول العربية عندما تأتي إلى الجامعة العربية ترفض أن تعامل بالمثل تحت دعوى السيادة والاستقلالية التي لا تمس".

تحاول الجامعة العربية أن تقيم تعاوناً اقليمياً، وتكاملاً أو وحدة اقتصادية، وأمناً جماعياً يشمل هذا الأفق المترامي الأطراف من شمال إفريقيا وشرقها إلى غرب آسيا، والذي يضم دولاً غير متوازنة في المساحة، وفي عدد السكان، وفي الثروة، وفي درجة التطور. وتتباين أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبايناً حاداً، كما تتفاوت مستويات تطورها تفاوتاً كبيراً. لا ضرورة لضرب الأمثلة فكلنا يعرف أن متوسط الناتج الإجمالي للفرد يتراوح من دولة عربية إلى أخرى بين 25314 دولاراً و 719 دولاراً، ونسبة الأميّة تتراوح بين10% و 58%، والعمر المتوقع عند الولادة يتراوح بين 47 سنة و 78 سنة.

إن الرابطة القومية لا تستطيع وحدها أن تقيم تعاوناً اقليمياً ناجحاً دون مؤسسات وبنية تنظيمية. ولذلك عندما لمست بعض الدول العربية عجز الجامعة عن القيام بهذه المهمة، لجأت إلى إقامة منظمات تعاون دون إقليمية، تبدأ بها محاولات جادة لتحقيق التعاون فيما بينها بعيداً عن الجامعة، ومن ذلك مجلس تعاون دول الخليج والاتحاد المغاربي. ورغم تعثر بعضها أو بطء مسيرته، فإن ذلك في حد ذاته مؤشر على أنها تأخذ الأمور بجدّيّة وبالتدرج الذي يستدعي تمهيد الأرض لبناء راسخ، وأخذ الظروف الموضوعية في الاعتبار بدلاً من البيانات الخطابية والصور الوردية الزائفة، بل دفع هذا العجز بعض أعضاء الجامعة إلى الانخراط في تنظيمات دون إقليمية مع جيران من غير الدول العربية مثل "تجمع صنعاء لدول القرن الإفريقي" الذي يضم اليمن

والسودان وإثيوبيا، والذي أعلن عن تأسيسه في تشرين الثاني 2003. وكان قد سبقه بسنوات التجمع الذي ضم ليبيا وعدداً من الدول الإفريقية المتاخمة لها.(1)

إن الجامعة العربية منظمة قومية وليست إقليمية، إننا ننفي عنها أهليتها أو اختصاصها في تناول موضوعات مثل التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية والأمن الجماعي والدفاع المشترك وغيرها من المجالات والتحديات التي تواجه الأمة العربية. لكن جملة القول هو أن أمام الجامعة العربية مهمتين رئيسيتين: الأولى قومية، والثانية تشبه دوْر المنظمة الإقليمية. ولا ينبغي أن تطغى إحدى المهمتين على الأخرى. الأولى تهدف إلى تعميق المشاعر القومية، وترسيخ المشتركات الثقافية واللغوية والتاريخية بين بلدانها، ورفع الوعي الجماهيري بالمصالح القومية التي تتجاوز المصالح القطرية الضيقة، مع أن تحقيق الوحدة العربية ليس أمراً مطروحاً على جدول أعمال النظام العربي حالياً كما يقول بحق حسن نافعة ، فإن هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى اليأس أو يدفع الجامعة العربية إلى إهمال هذا المحور المهم لنشاطها، وذلك في انتظار يوم تصبح فيه الوحدة العربية أمراً ممكن التحقق، حتى وإن كان ذلك على مدى طويل.

أما موضوعات التكامل والعمل العربي المشترك في باقي المجالات الأخرى مثل السوق الواحدة والأمن الجماعي وغيرها، فلا تكفي فيها مجرد المشاعر القومية. بل بتطلب الامر إعادة النظر في التنظيمات القائمة وأسلوب عملها. إذ لا يمكن الاستمرار في التعامل مع مثل هذه الموضوعات بالأساليب العشوائية الخطابية السائدة، ولا بد أن يكون الانضمام إلى مؤسسات التكامل والتضامن عن اقتناع حقيقي يقوم على أرضية واقعية وليس على مجرد استجابة شكلية للأماني القومية، أما الانضمام إلى مثل هذه المؤسسات نتيجة حرج سياسي ولمجرد الانضواء القطري تحت مظلة قومية مظهرية دون الالتزام بتنفيذ أحكامها والتزاماتها.

المطلب الثاني : معوقات تحقيق الوحدة العربية

يشكل مطلب "التنسيق" أو "التضامن" أو "التكامل" "الوحدة" مطلباً داخلياً في المجتمع العربي، وعلى رغم ذلك، فإن هذا المطلب لم يحظ بالاستجابة له من قبل الأنظمة السياسية العربية على وجه العموم. ونعتقد بأن تعثر أو تلكؤ الأنظمة السياسية في الأقطار العربية بالاستجابة لهذا المطلب يعود أساساً إلى طبيعة هذه الأنظمة من ناحية، وإلى التباينات الناجمة عن هذه الطبيعة من ناحية ثانية. ومن خلال هذين العاملين المترابطين يمكن تحليل سياسات الأنظمة العربية تجاه المفاهيم السابقة على النحو التالي:

أولاً: العقبات الناجمة عن طبيعة الأنظمة السياسية العربية: أي أن البنية الداخلية لهذه الأنظمة هي في حد ذاتها عقبة نتيجة لما يلي:

---

(1) إبراهيم محمود وآخرون، أحمد، المرجع السابق، ص ص 314 – 315.

أ . غلبة الفرد على المؤسسة: إن الفارق الأساسي بين الفرد والمؤسسة في مجال صنع القرار السياسي (الخاص بموضوعنا فقط) يتمثل في سرعة اتخاذ القرار لدى الفرد، بينما تأخذ المؤسسة وقتاً أكبر بهدف الدراسة وتبادل الرأي وتكييف ذاتها لمواجهة هذا القرار، عدا عن احتمال التصارع الداخلي في المؤسسة الواحدة أو تصارعها مع المؤسسات التي هي دونها أو الأعلى منها، بمعنى أن الفرد يتجنب المساوئ المعروفة عن البيروقراطية. ويلاحظ أن دور الفرد يزداد في لحظات الأزمة الحادة أو المفاجئة والتي تتطلب قراراً سريعاً (وهو أمر يختلف عن الوحدة أو التكامل...الخ. من سياسات تحتاج لأكبر قدر من الأناة والمشاركة الواسعة).[1]

غير أن هناك وجهاً آخر لهذه القضية، وهو التراجع عن القرار، إذ كلّما كان الفرد أسرع من المؤسسة في اتخاذ القرار فإنه أسرع منها كذلك في التراجع عنه، وذلك للأسباب نفسها التي ذكرناها.

ويبدو من النظرة السريعة على بُنية السلطة في الأقطار العربية على أنها ذات طبيعة فردية إلى حد بعيد، إذ أن تغيّر صانع القرار – الرئيس – في قطر ما قد يقود إلى تغيّر تام في سياسات ذلك القطر.

إن سياسات العمل المشترك التي تضعها الأنظمة هي قرارات فردية في أغلب الأحيان يسهل التراجع عنها بمثل ما يسهل أخذها. ويرتبط بهذه المسألة ما يمكن تسميته بسلسلة إجراءات ما بعد القرار، إذ لا يتم إيكال القرارات لمؤسسات يعهد إليها تنفيذ هذه القرارات بجدية وذلك لعدم ثقة صنّاع القرار في المؤسسات من جهة، ولعدم جديّة القرار أساساً من جهة ثانية.

وينطبق وصف الفردية على جميع الأقطار العربية تقريباً. وقد يُشار إلى أن الحكومات المحافظة في المجموعة العربية أكثر استقراراً في توجهاتها، كما أنها تعبير عن حكم مؤسسي (العشيرة أو الأسرة)، غير أن هذه الحكومات تفتقد من ناحية إلى التصور الوحدوي التقدمي، كما أنها من ناحية ثانية تفتقد إلى المؤسسة السياسية لصنع القرار (فمعظم بلدان الخليج بدون برلمانات أو أحزاب أو هياكل سياسية بالمعنى المعاصر)، إذ أن المؤسسة السياسية ليست مجموعة أفراد (العائلة أو العشيرة) بل هي تجسيد للقوى الشعبية وللمشاركة الواسعة في اتخاذ القرار.

ثانياً: استخدام سياسات العمل المشترك – في مختلف الميادين – كأدوات للتكيّف مع الظروف الطارئة أكثر من استخدامها كسياسات ذات طبيعة تراكمية تؤدي في النهاية إلى تعميق الروابط المشتركة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال سلسلة واسعة من الأمثلة، بدءاً من "الغزل" الإعلامي إلى قرارات تشكيل لجان وحدوية أو بناء مشاريع استثمارية ...الخ.[2]

---

[1] عبد الحي، وليد، (1987)، **معوقات العمل العربي المشترك**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (12)، ط1، ص 103-104 .

[2] عبد الحي، وليد، المصدر نفسه، ص 105- 106 .

ويبدو أن سياسات العمل المشترك– الرسمية– هي أدوات صراع بين الأنظمة العربية أكثر منها أدوات تعميق الرابط. (لاحظ في هذا المجال المشاريع السودانية الليبية، السودانية المصرية، الجزائرية التونسية، الأردنية العراقية، ...الخ)، أي أن الأنظمة العربية تستخم في أغلب الأحيان سياسات العمل المشترك كآليات للتكيف سواء مع توجهات وحدوية داخلية قوية (فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي) أم مع ضغوط خارجية (كما هوالحال في الفترة الحالية). وعلى أن يفهم من الضغوط الخارجية بأنها القدرة لتلك القوى على التلاعب بمتغيرات البنية الداخلية العربية بشكل يحقق أهداف هذه القوى.

ج . ضعف أدوات الضغط السياسي الداخلي على الأنظمة العربية: ونقصد بذلك مجموعة القوى الضاغطة (المؤسسات المالية أو الانتاجية أو النقابية) وأحزاب المعارضة (لاسيما ذات التوجه القومي) أو منابر التعبير عن حرية الرأي (كالصحف ووسائل الإعلام الأخرى).

إن تكريس الدولة الوطنية ، يشكل نفي واقعي وعملي للوحدة القومية، بيد أنه من الخطأ اعتبار هذه الدولة مجرد بقعة جغرافية ذات حدود، بل وصفها كمؤسسة قانونية سياسية وكياناً اقتصاديا واجتماعياً وثقافياً مميزاً، وضمن هذه الصفقة فإن الدولة القطرية بما آلت إليه من سياسات أوصلتها إلى حد التناقض الكامل مع " الوحدة القومية " تعاني أزمة حقيقية واقعية جراء السياسات نفسها.

ومن هنا، فإن الدولة القطرية الحالية تواجه عدة أزمات وطنية داخلية، أهمها:

1. **أزمة هوية:** " فالهوية قيمة روحية وحضارية جماعية تعطي الفرد الإحساس بالانتماء إلى الجسم الأكبر، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الانتماء وحب التضحية في سبيله"[1] كونه يوفر له إشباع حاجاته ، ولا يكاد يخلو بلد عربي من أزمة هوية وطينة، وأزمة الدولة الوطنية تتمثل بوجود هويات متنازعة متنافسة تتنازع المواطنين بين وطنية وقومية ودينية وطائفية وعرقية، وتظهر في الممارسة والخطاب السياسي، وتتفاقم بتعاظم الغزو الثقافي عبر أحد تقنيات الاتصال من تكنولوجيا المعلومات(الانترنت)، والانتشار المذهل للفضائيات وشبكات الاتصال الدولي.

2. **أزمة شرعية:** وهي الازمة التي رافقت الدولة الوطنية منذ نشأتها، ولكنها تفاقمت مع مرور الزمن الراهن بسبب استمرار غياب المشاركة السياسية وحرية التعبير، ووصول بعض الانظمة بوسائل غير شرعية إما على ظهر الدبابة، أو بتزوير الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن اتساع دائرة التهميش السياسي، وفقدان القاعدة الشعبية التي تدعم النظام القائم في وجه التحديات

---

[1] إبراهيم، سعد الدين، (1994)، **الملل والنحل والاعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ص57.

الداخلية والخارجية، ولعل أن "سقوط" بغداد بهذه السهولة كشف عن مدى الهشاشة التـي بنيـت عليها قاعدة الاتصال والعلاقة بين النظام العراقي والشعب العراقي وكذلك الشـعوب العربيـة الاخرى.

3. **أزمة اقتصادية:** وتتضح أبرز مظاهر هذه الازمة في تفاقم التبعية الاقتصادية للمراكـز الرأسمالية، وتنامي المديونية العربية، بما فيها الدول النفطية، وأزمة غذاء وماء في بعض الدول العربية، وتتمثل في شح وقلة مصادر المياه، وعجز بعض الدول العربية الوطنية عن إنتاج مـا تحتاجه من غذاء وازدياد اعتمادها على الغرب والدول الصناعية الكبرى، مع العلم أن بعـض الدول العربية تعجز عن تمويل ما تحتاجه من مستوردات غذائية، مما يدفععها إلى الدخول في شبكة معقدة من المديونية وإعادة جدولة الديون بما يتوقف عليها من خلق حالة من "رهن" الدولة بمختلف مؤسساتها لصالح الدول الكبرى وصندوق النقد الدولي الذي يخدم السياسات الغربية في هذا الصدد.

4. **أزمة اجتماعية:** وناجمة عن سوء توزيع الثروة وطنياً وعربياً فـي مختلـف شـرائح المجتمعات العربية، فهناك فئات تملك وأخرى لا تملك، وفئات تنفق ثروتها في غيـر محلهـا، وأخرى تبحث عما يسد رمقها يومياً، الامر الذي خلق نسبة عالية من البطالة والفقر وضـمور الطبقة الوسطى لصالح الطبقة الفقيرة.

5. **أزمة تخلف ثقافي وعلمي:** تعتبر الدولة الوطنية العربية مستهلكة للتكنولوجيا والتقنيـة الغربية، بل وعاجزة عن إنتاجها بأدواتها ووسائلها الحديثة التقليدية، فرغم ما تملك بعض الدول العربية، لا سيما الخليجية، من تدفقات نقدية كبيرة معظمها للأسف في بنوك الغرب- الا أنها لم تنجح حتى اليوم في إنشاء قاعدة صناعية قوية تمهد الطريق لولادة تكنولوجيا قطرية أو عربية تعمل على الرفع من سوية العقل العربي الذي اعتمد على ثقافة "الاستهلاك" الخـارجي، وعـدم الثقة بالمنتجات الوطنية أو العربية.

فضلاً عن ذلك تواجه الدول العربية منفردة ومجتمعة مشكلة غاية في الخطـورة عـن الحديث عن البحث العلمي ومستوى الانفاق الوطني والقومي عليه، حيث لا يزيد معدل إنفـاق الدول العربية مجتمعة على البحوث العلمية لغايات التنمية وتطوير المقدرات البشـرية والتقـدم التكنولوجي والمعرفي والدراسات الاستشراقية على مختلف مستويات الحياة، لايتعدى 0.5% من الناتج المحلي الاجمالي، بينما يتجاوز 2.5% في الدول الصناعية بما فيها إسرائيل[(1)]

[(1)] تخلف البحث العلمي في الوطن العربي..قضية العصر، موقع جريدة البيان الاماراتية، 16أبريل2003، نقلاً عن الرابط التالي:www.albayan.co.ae

6. **أزمة أمنية:** ناجمة عن عجز الدولة الوطنية عن حماية سيادتها واستقلالها الوطني أو الحفاظ على وجودها واستقرارها وأمنها نتيجة ما منيت به من خسائر داخلية وخارجية في مواجهة ما تطلق عليه "أعداء الوطن" ، حتى وصل الامر ببعض الدول العربية إلى طلب الحماية الأمنية من الدول الاجنبية للحفاظ على وجودها، لا سيما إذا كان مصدر التهديد من "دولة عربية شقيقة"، تماماً كما حصل بين العراق والكويت في حرب الخليج الثانية 1990م، يضاف إلى ذلك تبعية الدولة الوطنية إقتصادياً للدول الكبرى والاقليمية، مع ما يستلزم ذلك من تبعية في القرار السياسي الوطني والقومي والدولي، وحالة الدول العربية في حرب الخليج الاخيرة، واحتلال العراق خير مثال على هذه التبعية السياسية والاقتصادية.

يبدو جلياً مما سبق، مدى وحجم الازمة الوطنية التي تعانيها الدول العربية على المستوى الفردي والجماعي، وهو ما يستدل منه على حقيقة أن فشل النظام الاقليمي العربي في ظل القومية بمواجهة اعداءه، خاصة إسرائيل، كان نجاحاً للدولة القطرية على حساب المصالح القومية العليا أو نجاحاً لمصالح الانظمة السياسية القطرية، في الوقت الذي منيت فيه القومية بالانحسار والعجز التام عن تحقيق أدنى مصالح الامة العربية المتمثلة في الاستقرار والتنمية واثبات الذات والتحدي، ويضاف إليها مؤخراً عجزها الحفاظ على سيادة بعض أطراف هذا النظام العربي بعد احتلال العراق وتهديد دول عربية أخرى بالخروج من عقيدة هذا النظام لسبب أو لآخر.

المطلب الثالث : الدولة الاقليمية القطرية كمحدد لقيام الوحدة والتعاون العربي

أن نظام الدولة ليس –بحكم التعريف– مناقضا الأمة العربية ، او الوحدة العربية ،[1] او القومية العربية لهذا فان نظام الدولة العربية ليس تلقائيا عقبة تعرقل احتمال قيام وحدة عربية بل يمكن أن يكون لها حافزها والوسيلة لوحدة عربية ممكنة براغماتيا وهذا ما يؤكد وجهة نظر إيديولوجية جديدة تنبع من مقولة نظرية ، هذا من قبل الذهاب الى انه لا يكون "تلازم آلي على المستوى النظري بين القومية والوحدة"[2]

ويطرح الموقف الجديد على أفضل وجه المؤرخ اللبناني ايليا حريق ، فبينما يؤكد أن " المبدا الكلي للقومية العربية ، لم يمت تماما " فانه يرى إمكان عمله في تازر مع التيارات القطرية نحو نظام جديد يتيح للدول ذات السيادة نمو المؤسسات فوق الوطنية بما يفضي الى فدرالية من نوع ما مستقبلا وتقوم مقولة حريق على وجهة نظره القائلة بان "نظام الدولة ليس بالضرورة سلبا قومية

---

[1] عصام، نعمان، نحو مشروع دستور الاتحاد العربي، ورقة قدمت الى ندوة الوحدة العربية – تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتعقيبات والمناقشات التي دارت حول هذه الورقة، ص ص 847–888.

[2] يوسف أحمد، أحمد، (1978)، **القومية العربية والوحدة العربية**، مجلة الفكر العربي، السنة الاولى، العددان4–5 (أيلول – تشرين الثاني/1978)، ص323.

العربية " وهو يفصل وجهة النظر القائلة بان نظام الدولة " يمكن بالفعل أن يصبح العمود الاساس الذي يمكن أن يظهر عليه دولة عربية فدرالية.

أن الأساس الذي يقوم عليه بعض الدول العربية كان خطوة نحو تكامل مجتمعي ووحدة مجتمعة ، وتضع هذه الدول نهاية لأوضاع تجزئة على المستوى المجتمعي بينما تحاول تحقيق التكامل ويثير هذا –كما يذهب اليه انطوان مسرة –مسالة الحاجة الى المقارنة الجديدة نحو نظام الدولة وهو ما يدعو الى اقامة علم جديد للتوحيد لا ينبع من مبادى عامة عن حاجة إلى التوحد[1].

امدت تجربة التكامل الأوروبي الفكر العربي بمقاربة اكثر براغماتية واقل رومانسية ، فحقيقة أن اوروبا تمكنت الحفاظ على مستويات عالية من التكامل افضت بالمفكرين العرب الى التساؤل عن سلامة وجهات النظر القومية العربية التقليدية التي ترى الوحدة في صورة سياسية فقط ، ولقد ظهرت كمية كبيرة من الادبيات في الثمانينات للقرن الماضي تحاول أن تفهم المنطق والعوامل الكامنة وراء النجاح الاوربي . وسعت هذه الادبيات الى ايجاد سبل لتطبيق دروس التجربة الاوروبية على الوضع العربي.[2]

ويعتبر هذا التيار الجديد اعادة هيكلة الفكر القومي العربي ضرورة اذا كان لاي شكل من اشكال الوحدة العربية أن ينطلق في المستقبل . وينظر المؤرخ اللبناني مسعود ضاهر الى هذا الامر باعتباره امرا حيويا اذا كان للقومية العربية أن تحقق اهدافها ابدا بأسلوب براغماتي ، "فمن الضروري أن "يتخلى الفكر العربي القومي عن مقولته القديمة ونظرته الى الدولة الاقليمية القطرية فيتوجب عليه أن يتفهم هذه القطرية وان يحاول الدمج النظري بين القطري والقومي بحيث لا تتحول العلاقة بينها الى صدام. "[3]

تكشف اسهامات ثمانينيات القرن الماضي عن نشوء تيار جديد في تقييم الوحدة التجزئة والدول والدولة ،والواقع والامل، وعلى الرغم من أن هذا التيار يمكن أن يلحظ في اسهامات مفكري المغرب العربي اكثر تقديرا لنظام الدولة من اقرانهم المشرقيين لان الدولة في منطقة

---

[1] الجابري، ،محمد عابد،(1987)، **مستقبل الفكر العربي واشكالية التقدم والوحدة،** شئون عربية، العدد 5، سبتمبر، ص17 – 18 .

[2] مطر، جميل، (1980)، **التجارب الوحدوية الوظيفية، الجامعة العربية،** ورقة قدمت إلى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المركز. مؤسسة الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرامن التقرير الاستراتيجي العربي، 1988. ومحسن عوض، محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى : ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

[3] ظاهر، مسعود، **في الحوار المفتوح – الوحدة تحديات المستقبل: ما العمل ؟ (حوار مفتوح)** ورقة قدمت إلى: ندوة الوحدة العربية في الفكر والممارسة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 1061 .

المغرب العربي لم تكن نتاج ارادة اجنبية فقد كانت دول المغرب العربي قائمة قبل ظهور الاستعمار الاوربي.

لقد فسر المفكرون غياب الموقف العدائي من الدولة في المغرب العربي فاشاروا الى فترة النضال ضد الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي باعتبار انها كانت خلفية هذا الموقف وفي تلك الفترة كان الهدف الاولي لحركات الاستقلال هو اعادة الدولة الاقليمية القطرية واعادة تاسيسها وتكريسها وعليه يعتبر مفكروا المغرب العربي الدولة قومية لا دولة اقليمية قطرية لان دول المغرب العربي كانت كيانات مستقلة بعيدة عن متناول الامبراطورية العثمانية ومن هنا فان الاستعمار هو وحده الذي انهى استقلالها.[1]

وبينما انطوت الدعوة الى الوحدة العربية في المشرق العربي على تصفيات نظام الدولة فقد كان الامر مختلفا تماما في النطاق المغربي فكما يرى محمد عابد الجابري كانت الوحدة تعني الدفاع عن القطرية وعن الاقليمية لهذا فان طبيعة الدعوة الى الوحدة في المغرب العربي كانت قائمة على مفهوم دولة قومية كانت قد فقدت بسبب الاستعمار "[2]

مع ذلك فان إسهامات مفكري المغرب العربي –التي مثلها الجابري –لا تعني بالضرورة قبول بالدولة الاقليمية القطرية فهذه الإسهامات تعتبر الدولة ايضا في حل الأزمة. وتنعكس هذه الازمة في عجز الدولة عن تحقيق هدف التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية.

تعتبر اسهامات المغرب العربي أن الدولة في وضع لم يعد يتيح لها أن تؤدي مهام دولة حديثة يتعين عليها أن تنجز الاهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعها مع ذلك . أن الدولة الاقليمية القطرية شرط مسبق للوحدة العربية ويرى الجابري هذا الى انه كان "يستحيل عمليا الانتقال مباشرة من الاستعمار الى الوحدة في الوطن العربي بل كان يستحيل عمليا قيام وحدة بين دول حديثة العهد بالاستقلال دول كان من المحتم عليها بناء كيانها وتحقيق ذاتها.

أن الدولة الاقليمية القطرية يمكن أن تدعم الوحدة العربية وان تعمل من اجلها ويمكن أن يتم هذا فقط حين تصل الدولة الى مرحلة "الشبع"ويوحي هذا بان الوحدة العربية هي خطوة من خطوتين : في الاولى تقوم الدولة فتكرس وفي الثانية يتعين على الدولة أن تشبع ذاتها بذاتها (أي أن لا تعود تشعر بالجوع) او تصل الى مرحلة لا تعود فيها جائعة الى تاكيد كيانها باعتبارها

---

[1] الجابري، ،محمد عابد، المرجع السابق، ص19 .

[2] الجابري، محمد عابد، (2000)، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص91-95 .

دولة . ويوحي هذا بان الدولة ما قد لا تكون مستعدة للبدء باي مشروع من شانه أن يشل سيادتها او وجودها بينما لا يزال يتعين عليها أن تؤكد هذه النواحي من كيان الدولة.

ومعنى هذا بتعبير الجابري –أن الدولة مستعدة لنسيان كيانها من حيث هي دولة او اجزاء منه وان تصبح جزءا من كيان اكبر اذا ما ترسخ كيانها هذا بصورة حاسمة وستحبذ التوحيد التكامل او التوحيد اذا ارتوت حاجتها الى تاكيد الذات ودخلت التاريخ من ناحية وشعرت بالقصور الذاتي التاريخي من الناحية الاخرى، ويرى محمد عابد الجابري الى أن سجل الدول العربية يبين انها حققت هذه الأهداف لهذا اصبحت معطلة من الناحية الوظيفية ويعبر هذا عن التعمق للازمات للدول العربية في العقدين الماضيين فقد عانت عجزا ذاتيا ولم تعد قادرة على أن تواصل تاكيد وجودها انها عاجزة عن حماية استقلالها الخاص بالاعتماد على مصادرها وحدها" ويوحي هذا بان نظام الدولة هو الان قوة مستهلكة اذ لا يستطيع تحقيق اهدافه الخاصة أن الوحدة العربية بصورة او باخرى هي البديل ولكن اليس من شان هذا أن يعني ضمنا أن نظام الدولة ينبغي أن يطاح به دفعة واحدة ، فليس هذا الاتحاد ضروريا للتنمية والتقدم فحسب بل انه ايضا المتنفس الحقيقي الوحيد للدولة العربية المختنقة، وليس هذا تعبيرا عن إيمان إيديولوجي بالتوحد السياسي في دولة واحدة ، كما كان يدعو النموذج التقليدي فالجابري انما يرى الوحدة العربية ممكنه فحسب حينما تعترف "بالتعايش السلمي بين الدول العربية""[1]. وهو يذهب الى أن الثقافة العربية تلعب دوراً في توحيد العرب روحانيا واخلاقيا وعقلانيا وثمة حاجة الى تكريس هذا الدور التاريخي من اجل أن تؤدي الثقافة العربية وظيفتها على الرغم من التجزئة السياسية وهذا تطور مهم في ما يتعلق بوظيفة الثقافة العربية كما يتصورها الفكر القومي العربي فالثقافة العربية لا تعد فقط قاعدة الامة العربية بل هي تعتبر اداة مناسبة سليمة لتجاوز التجزئة فاذا ما اتيح وقت كاف للدور الموحد للثقافة العربية لكي يؤدي وظيفته فسوف يفضي الى الوحدة العربية.[2]

لهذا وفيما يتصل بالعلاقة بين نظام الدولة وهدف الوحدة العربية –تعكس الاسهامات الجديدة التيار الجديد في الفكر القومي العربي . ومن شان الازمة المستعصية التي تزداد عمقا (ازمة الدولة العربية) أن تجبرها على قبول الحاجة الى وحدة عربية من نوع ما. لقد برهنت الدول العربية على المنطق العربي الكامن وراء وجودها " وإلا لكانت انهارت منذ زمن" وحتى ألان إلى هذا المنطلق "أقوى من منطق الوحدويين"ولذلك فهو حتى الساعة منتصر فإذا كان

(1) الجابري، محمد عابد،(1987) **مستقبل الفكر العربي واشكالية التقدم والوحدة،** المرجع السابق، ص20. يشارك في وجهة النظر هذه محمد السيد سعيد الذي يرى الثقافة العربية من منظور وظيفي.

(2) الجابري، محمد عابد، المصدر نفسه، ص21.

لدعوة الوحدة العربية أن تنتصر يوما ما في المعركة فانه يتعين على أنصار العروبة الجامعة "أن يراجعوا بعناية هذا المنطق وان يحاولوا تفنيده بصبر"وسوف يتعين على العروبيين "استيعابها في صلب مشروعهم؛ وهذا يقضي بالتوقف

لم يقدم الفكر العربي إيضاحا لمسالة الدولة. كان هوسه بفكرة دولة عربية متحدة قد عرقل معالجته مسالة الدولة من الناحية النظرية ويمكن أن يعزى هذا الخلل النظري الى طبيعة الفكر العربي هذا نتيجة لمركزية الوحدة السياسية في المنظور الثقافي العربي فالوحدة- من الناحية الثقافية- هي جزء من تراث انجز في الماضي، وقد تحرك للتقدم في الماضي والمستقبل، ويعني هذا ضمنا أن المسالة تتعلق بالطريقة التي يؤول اليها العرب تاريخهم وفي هذا التأويل فان الثقافي او الإيديولوجي يشمل السياسي.

وعلى الرغم من الاختلافات في بؤرة التركيز على الوحدة الإسلامية او الاقليمية او العربية الجامعة، فان مفهوم الوحدة مركزي جدا وتهدف الايديولوجيا العروبية الى تحدي الواقع الراهن ، لهذا فانها "لن تتناول مسالة الدولة ، مسالة العلاقات ، والمؤسسات المختلفة التي تبلورت خلال عملية متنوعة ومتعددة، داخل حدود اقليمية وسكانية وقانونية واقتصادية .ومن ثم بدت الظروف مصطنعة او بقايا ماضي مريض ، او عاقبة حاضر تحضر الهيمنة الاجنبية عليه تعبيره الذاتي الصادق والاصلي").

ان القومية العربية هي نفسها قد حمت الدول الاقليمية القطرية وشاركت في عملية تكاملها الداخلي ، ولو كانت القومية العربية قد اختفت من الساحة تماما حتى في اشد اشكالها الرسمية- وهو ما تمثله جامعة الدول العربية –لكان من شان الدولة الاقليمية القطرية أن تواجه اخطارا كبيرة :لوقعت ضغوط ضد الدولة ولقادت الى تفكك مجتمعاتها الاقليمية القطرية وأن تواجه أخطارا كبيرة: لوقعت ضغوط تلك الدولة ولقادت الى تفكك مكوناتها الاجتماعية ولتعلقت الو لاءات بمستويات أدنى مثل : ولاءات الطوائف والقبائل وهذه الأمة الدولة لم تصبح بعد دولة قومية بالمعنى الحقيقي للمفهوم .

مع ذلك فان الدولة الاقليمية –القطرية التي كانت عبر تبنيها ايديولوجيا رسمية من جانب بعض النظم الحاكمة العربية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي قد أمدت القومية العربية بالقوة –تمثل الدليل الحي على أن القومية العربية أخفقت في تحقيق أهدافها . فمن ناحية تطورت القومية العربية بفضل الدول الاقليمية القطرية وضدها في أن معا وأدت انجازات الدولة في التنمية والتعليم والاتصالات إلى جعل العرب يكتشفون تراثهم وثقافتهم ويدركون العوامل التي تربطهم معا .

المبحث الثالث: تأثير المتغيرات والتحولات الدولية على النظام الإقليمي العربي

ذهب كثير من الدارسين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى تعريف النظام العالمي بأنه ذلك الذي يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الدول، وهناك من وصفه بأنه شبكة التفاعلات بين أقطار العالم المختلفة وإن له نظماً وأنساقاً فرعية إقليمية تؤثر وتتأثر به، ومن هذه النظم الفرعية النظام الإقليمي العربي،(1) وبالتالي فإن لهذا الاخير علاقة جدلية ووثيقة تتسم بالتأثير غير المتكافئ، كما أن النظام الاقليمي العربي يعد من أكثر الأنظمة الاقليمية عرضة للتأثر بالتحولات الحاصلة على الصعيدين السياسي والاقتصادي بعد مرحلة الحرب الباردة، وهو يتميز عن الانظمة الاخرى في أنه البيئة الدولية التي حصل في وسطها أهم متغير عالمي "حرب الخليج الثانية" وما حمله هذا المتغير من تداعيات إقليمية ودولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

أن النظام الاقليمي العربي يمتلك خاصتين هما الموقع الجيوستراتيجي بين عالمين يعيشان عملية إعادة البناء وهما أوروبا والجمهوريات السوفياتية المستقلة والمكانة الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد العالمي، كما أن التطورات الدولية الجديدة كان لها انعكاسات كبيرة على النظام الاقليمي العربي، فإختفاء الاتحاد السوفياتي من الخريطة السياسية العالمية أدى إلى إحداث مجموعة من المتغيرات على المستوى العالمي سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية.

ويأتي في مقدمة هذه التفاعلات والمتغيرات اختلال التوازن في مجالات القوة، ولهذا الاختلال مظهرين:(2)

الاول: يتمثل في تبدل موازين القوة الاقتصادية وتبلور منظومة جديدة لدول الشمال الرأسمالية والليبرالية في مواجهة باقي دول العالم مع بروز اتجاه نحو تكوين ثلاث مجموعات اقتصادية ضخمة هي مجموعة أوربا الغربية، ومجموعة أمريكا الشمالية، ومجموعة شرق آسيا بزعامة اليابان، لذلك فظهور هذه التكتلات الكبرى في الشمال في حد ذاته تحولاً نوعياً كبيراً في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الثاني: يتمثل في التفاعلات الجيوستراتيجية فمن الوجهة الاستراتيجية البحته يلاحظ بأن هناك صياغة جديدة للتوازن الاستراتيجي، تتميز بالوفاق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، وبروز قوى عظمى جديدة ومحاولات ضبط التسلح التقليدي والاستراتيجي، وقد أدى هذا

---

(1) عبد الغني ، جاسم محمد، (1990)، **المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي139 ، 1990/9، ص5.

(2) عبد الواحد، عبد الناصر، (1993)، **العلاقات الدولية: المتغيرات الجديدة**،القاهرة: مطبعة المعارف الجديدة، ص247.

الاتجاه نحو ضبط التسلح إلى عقد اتفاقات جديدة في مجال التسلح، تعكس التـوازن الاسـتراتيجي المعقودة بين الولايات المتحدة وروسيا أو بالاتفاقات الرامية إلى منع دول الجنوب مـن الحصـول على الاسلحة المتطورة مثل العراق وليبيا.

ولذلك فإن اختلال التوازن في مجالات القوة يتجلى على ثلاثة مستويات:[1]

الاول: على مستوى التحولات الهيكلية ذات الطابع الاقتصادي في قمة النظام العالمي.

الثاني: على مستوى العلاقات بين دول الشمال والجنوب.

الثالث: على مستوى التفاعلات الجيوستراتيجية سواء تعلق الامر بالصياغة

وإلى جانب ذلك فإنهيار الاتحاد السوفياتي وإختفائه من الخريطة السياسية العالمية كدولـة عظمى أدى من الناحية العملية إلى إبراز التفوق الامريكي، وظهور نمط أمريكي في معالجة حالات الفوضى والعنف في العلاقات الدولية طبقاً لوجهات النظر الامريكية. ومن ثم فإن غياب أحد قطبي التوازن الدولي عن ميدان الصراع سواء على المستويين الاقليمي أو الـدولي قـد تـرك المجـال للولايات المتحدة الامريكية للبروز كقوة عالمية والتي لابد أنها ستؤثر بشكل معين على وضع النظام الاقليمي العربي.

إن البحث عن طبيعة المتغيرات الدولية التي ادت الى ظهور النظام الدولي الجديد تمثلـت أساساً بانحلال وارسو وتفسخ الاتحاد السوفياتي واندلاع حرب الخليج الثانية، والاعلان عن إنتهـاء الحرب الباردة[*] وتشكل ميزان قوى عالمي جديد، كل هذا أدى إلى بروز النتائج التالية:

- أدى إنهيار النظام العالمي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنتهاء عدد من السـمات التي صاحبته منها:

أ- إنتهاء الحرب الباردة والتنافس العدائي ، وسباق التسلح.

ب- انتهاء مرحلة الحروب بالوكالة التي كانت تخاض في العالم الثالث لحساب الحرب الباردة.

ج- تقلص مجال المناورة الذي مارسته بعض الدول الاوربية على دول العـالم الثالـث فـي ظـل

التنافس الامريكي السوفياتي.

- دخلت كتلة حركة عدم الانحياز في وضع يشبه حالة انعدام التوازن، وقد أصبحت تعـاني أزمة وجود، وحالة تفكك، نتيجة لانعكاسات المتغيرات العالمية الجديدة علـى أعضـائها، والعـالم العربي يعتبر أحد هذه الاعضاء داخل الحركة.

- دخلت عدة بلدان وحركات ثورية في أزمة حادة نتيجة لإنتهاء الحرب الباردة، ولما حـدث من تطور في العلاقات الامريكية السوفياتية.

---

[1] عبد الواحد، عبد الناصر، المرجع السابق، ص130.

(*) في 20 تشرين الثاني 1990 تم توقيع معاهدة إنهاء الحرب الباردة في باريس لحضور زعماء الدول الكبرى وعشرات الرؤساء والمسؤولين، وتعهد قادة الدول بإن عصر الحروب قد انتهى وان العالم دخل عصر السلام ومرحلة التعايش والاستقرار بين الأمم.

المطلب الاول : النظام الإقليمي العربي ونظام القطبية الثنائية

إذا كانت منطقة النظام الإقليمي العربي تعتبر إحدى المناطق الحيوية في العـــالم فإنهـــا تنطلق منها أو تتجه إليها جلّ تيارات السياسة الدولية المعاصرة، وهذا بســـبب الموقـــع الفريـــد والمميز الذي يحتله على الكرة الارضية بامتداده القاري في آسيا وإفريقيا وتـــأثيره الحضـــاري والسياسي في شعوب ودول هاتين القارتين وعلاقاته الوثيقة بهما، كما يرجع إليه الدور الفعّـــال والمؤثر الذي يقوم به في إدارة الشؤون الدولية في السلم الحرب على حد سواء. كل ذلك ينبـــع في الأصل من المقومات الثابتة التي يتكون منها النظام الإقليمي العربي والتي تشكل خصائصه الجامعة، الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والحضارية وتجعل منه مركز جذب عـــالمي ليس للدول فحسب بل للشعوب والأمم أيضاً. وتزداد هذه الأهمية بالنسبة إلى الـــدول الكبـــرى الطامحة دوماً إلى السيطرة والنفوذ على المناطق التي تتجمع فيها مصالحها، وتؤثر بدورها في ميزان القوة الدولي[1] لهذا كله تمثل منطقة النظام الإقليمي العربي المحور الاستراتيجي الثـــاني في العالم، وذلك وفقاً للنظريات التي وضعها علماء الجيوسياسي[2] حيث تعتبر أوروبا المحـــور الاستراتيجي الأول.[3]

فلقد ذهب كثير من الدارسين في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية وخصوصاً تلك المهتمة بالمنطقة العربية إلى أن الاهتمام الامريكي بالمنطقة العربية بدأ سابقاً علـــى الاهتمـــام السوفياتي، وقد جاء ذلك نتيجة لسياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايـــات المتحـــدة الامريكيـــة لمحاصرة الاتحاد السوفياتي والنظم التي كانت تدور في فلكه في أوروبا الشرقية، ومنع امتـــداد النفوذ الشيوعي لمناطق أخرى من العالم، وخصوصاً في المرحلة التي أعقبت الحرب العالميـــة الثانية، وشهدت تركيزاً سوفياتياً على إعادة تأسيس البُنية الداخلية التي دمرت أثناء الحرب. ومن ثم فإن هدف واشنطن كان في البداية منع موسكو من الدخول إلى المنطقة، بل لقد ظـــل هـــدفها دوماً إنكار المنطقة على الاتحاد السوفياتي، باعتباره قوة توسعية عدوانية ثورية هدفها التـــأثير السلبي في المصالح الغربية بشكل عام والمصالح الامريكية بشكل خاص.[4] كما اتخذ الاقتراب الامريكي من المنطقة شكل المبادئ الامنية التي أصدرتها الولايات المتحدة لربط أمـــن اشـــرق الاوسط بالامن العربي.

---

(1) محمود عبد الله، أمين، (1977)، **أصول الجغرافيـــة السياسيـــة**، القاهـــرة: مطبعة النهضـــة المصرية، ص293-305.

(2) Paul Y Hammourd. An Introductory Perspective on the Middle East Y.N.Y Elsevier، 1972، p. 67.

(3) سعيد، عبد المنعم، (1988)، **العلاقات العربية الامريكية، الحاضر والمستقبل**، مجلة المستقبل العربي، عدد 118، كانون أول 1988، ص 74 .

(4) حافظ، محمد شوقي عبد العال،(1993)، **العرب والنظام العالمي الجديد**،مجلة شؤون عربية، عدد 75، ص 80.

وقد ازدادت الهيمنة الامريكية على المنطقة العربية بعد تراجع كل من إنجلترا وفرنسا دولياً وإفساحهما المجال للولايات المتحدة لتمارس دورها العالمي بما يحقق مصالحها بالاساس ومصلحة التكتل الغربي ككل من خلال ذلك، ومن ثم التعامل مع المنطقة العربية على هذا الاساس بدلاً من سعي كل من إنجلترا وفرنسا لتحقيق أهدافها إزاء المنطقة بشكل مباشر قبل ذلك التاريخ الذي كان مؤذناً بتنامي حركة التحرر العربية وخروج الدولتين تدريجياً من المنطقة ولتفقد القدرة على التعامل المستقل إزاءها فيما بعد.[1]

ولا شك أن الاتحاد السوفياتي كان قد حقق خطوة هامة بالاقتراب والولوج إلى المنطقة العربية وبدا أنه يكتسب مزيداً من النفوذ فيها مع تنامي حركة التحرر العربية ووصول أنظمة ثورية تنحو منحى استقلالياً يتناقض مع مصالح الغرب في المنطقة، مما دفعها لتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ويمكن ، إن هذا الدعم[2] قد أكسب النظام العربي قوة إزاء الغرب من ناحية، وقدراً كبيراً من المكانة في إطار النظام الدولي من ناحية أخرى، الامر الذي مثل قاعدة لتحرّك عربي لدوْر أكبر في إطار النظام الدولي من خلال الاسهام في إنشاء حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعين لممارسة دوْر مستقل عن القطبين مستفيدة من التناقض والصراع الحاد بينهما، وليتيح قدراً من تحسين مركز دول الجنوب إزاء دول الشمال والسعي للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، ومن ثم بدا أن النظام العربي يسهم بدور فعّال على المستوى الدولي مستفيداً من هامش الحركة المتاح في إطار النظام الدولي في ظل القطبية الثنائية.

والواقع في هذه المرحلة هو أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تنظر إلى حركة التحرر الوطني العربية باعتبارها احتياطياً استراتيجياً للإتحاد السوفياتي، ومن ثم ينبغي مقاومتها بشتى الوسائل من خلال الاعلان عن مبدأ ايزنهاور في كانون ثاني 1957، وما تلاه من اتفاقات دفاعية عقدتها الولايات المتحدة مع الدول الاعضاء في الحلف المركزي في مارس 1959، ومع بداية الحرب الباردة الثانية أُعلن عن مبدأ كارتر في كانون الثاني 1980م الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة عن عزمها على مقاومة العدوان الخارجي على منطقة الخليج بجميع الوسائل بما فيها القوة العسكرية.[3]

---

[1] يوسف أحمد، أحمد، (1988)، **العلاقات السياسية العربية – السوفياتية**، مجلة المستقبل العربي، عدد 110، نيسان 1988، ص 40.

[2] سعيد، عبد المنعم، (1988)، **العلاقات العربية الأمريكية – الحاضر والمستقبل**، مجلة المستقبل العربي، عدد 168، كانون أول 1988م، ص 72 .

[3] Dawisha، Karem، (1982)، The U.R.S. In the Middle East، Superpower in Eclipse، Foreign Affairs، Vol. 61، No. 2. Winter 1982 / 83. pp.

بصفة عامة إن نظام القطبية الثنائية قد ترك آثاره على حركة وتطور النظام الاقليمي العربي، ومن ثم فإن التحولات الناتجة عن انهيار نظام القطبية الثنائية قد ألقت بتداعياتها على دول العالم الثالث عموماً وعلى النظام الاقليمي العربي في إطاره بشكل خاص حيث أعلنت الولايات المتحدة الامريكية أنها قائدة ومسيّرة شؤون العالم[1]، مما أدى إلى حدوث انعكاسات متعددة لهذه السياسة الامريكية التي تمثلت في النتائج الاتية: [*]

1 - عودة العلاقة السوفياتية الاسرائيلية بشكل مباشر وتخلي السوفيات عن شرط إعادة الاراضي العربية المحتلة سنة 1967 .

2 - إعادة النظر في القيود التي كانت مفروضة على هجرة اليهود السوفيات بما يمثل دعماً لإسرائيل.

3 - إعادة النظر في الاطار الاجرائي لعملية التسوية بالتخلي عن صورة وصيغة مؤتمر دولي والتخلي عن أي دوْر فعلي يقود إلى مفاوضات ثنائية أو إقليمية مباشرة.

وعلى هذا الاساس فإن انهيار القطبية الثنائية كان أمراً سيئاً حيث أعطى الولايات المتحدة الامريكية حرية التصرف في المنطقة العربية وخاصة القضية الفلسطينية من ناحية والصراع الدولي من ناحية أخرى، بحيث مضى الدعم الغربي والامريكي خاصة لإسرائيل إلى مدى أبعد كثيراً مما توقعته التصورات الامريكية العربية أو الاسرائيلية بحد ذاتها.

المطلب الثاني : النظام الاقليمي العربي والنظام الدولي الجديد

قبل التعرض لهذا الموضوع ثمة أمور أساسية قد يكون من المفيد الاشارة إليها وهي أنه في السنوات الاخيرة وبموازاة التحول السياسي العالمي تكرست ثلاثة ظواهر جديدة ستؤثر دون شكّ في التنافس والصراع على الصعيد العالمي وهي:

1) تفاقم المشاكل العالمية مثل الازمة الاقتصادية العالمية.

2) بزوغ نظام اقتصادي موحد يعتمد اقتصاديات السوق وفقاً لقوانين العرض والطلب والحرية الاقتصادية.

3) دخول العالم في عصر الثورة الصناعية الثالثة.

---

[1] عبد المجيد، وحيد، (1992)، **تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي في العالم العربي والإسلامي**، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، عدد 5 ، شتاء 1992، ص 217 .

(*) ورد ذلك في مجلة Newsweek Time خلال الفترة ما بين شهر آب 1990 ونيسان 1991.

هذه الظواهر الثلاثة تفسر الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الكبرى(*) في العـالم التي يمكن اعتبارها من التطورات الهامة في النظام العالمي لأنها ستؤدي إلى زيـادة التنـافس الاقتصادي على مستويين: على مستوى العلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية في الشـمال وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب.(1)

تضاعفت أهمية المنطقة العربية كثيراً بعد أن تدفق النفط بغزارة في أرضهم، ولما كان النفط هو شريان الحياة في الاقتصاد العالمي بالنسبة إلى الاقتصاد والصناعة العـالميين، ولمـا كانت الارض العربية غنية بثرواتها الطبيعية والمعدنية حيث تنتج ما يقرب من نصف أو يزيـد من ناحية الانتاج الفعلي ومن ناحية الاحتياط النفطي المخزون في جوف الارض، ولم يكن بـد لمن يريد أن يهيمن على العالم من أن يسيطر عليهم وأن يكـون لهـم موقـع محـوري فـي استراتيجيته.

لذلك فإن أهمية المنطقة العربية جعلت المسؤولين الغربيين يتنافسـون علـى اكتسـاب مناطق نفوذ أكثر حتى يحققوا مصالحهم.

وفي هذا يقول أحد مسؤولي الولايات المتحدة الامريكية بشأن المنطقة العربية (*) "دعونا نذكّر أنفسنا هنيهة بالمصالح الامريكية الدائمة في الشرق الاوسط، وماذا تكون فعلاً في عصر ما بعد الحرب الباردة، ولئن لم نعد مهمومين إلى هذا الحد باحتواء انتشار النفوذ السوفياتي كما كان الشأن في الماضي، فما زالت لدينا مجموعتان من المصالح السياسية والاقتصادية المحددة التـي تشدنا إلى هذا الجزء من العالم، وهي ببساطة: النفط وإسرائيل، فالولايات المتحدة بوصفها أكبر مستورد للنفط في العالم وباعتبارها القوة العظمى الباقية لا يسعها أن تقف موقف عدم المبـالاة إزاء الشروط التي يستطيع العالم بمقتضاها أن يحصل على النفط الوارد من المنطقة العربيـة، وبصورة عامة فإن خدمة هذا الهدف ستتم على خير وجه متى كنّا نتعامل مع نظـام سياسـي معتدل مستقر في الشرق الاوسط، فإيران الثورية أو العراق العـدواني، أو المملكـة العربيـة السعودية الضعيفة أو غير المستقرة، من شأن هذا كله أن يعرض مصالحنا للخطر.."(2).

لذلك كثر الحديث من قبل الباحثين والسياسيين في الوطن العربي عن الترتيبات الدولية – الامريكية الجديدة أثناء أزمة الخليج وبعدها، ذلك أن هذه الازمة قد مثلت تحدياً واختباراً لقيم وأسس لوضع ترتيبات دولية جديدة، حيث وضعت الازمة النظام الاقليمي العربي في مواجهـة

(*) في نهاية 1992 تحولت السوق الاوروبية المشتركة إلى سوق أوروبية موحدة، كما شهدت سنة 1993 توقيع اتفاق ثلاثي لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

(1) الناصر، عبد الواحد ، (1992)، **العلاقات الدولية، الأصول والمتغيرات الجديدة**، ط3 ، الرباط: مكتبة بابل ، ص290.

(*) وليام ب. كوانت رئيس قسم الدراسات الخارجية بمؤسسة بروكنجيير ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق.

(2) جماعة من المؤلفين، (1992)، **رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص75.

هذه الترتيبات الدولية الجديدة بشكل حاد أثار قضية موقع النظام الاقليمي العربي من التحـولات التي طرأت على هيكل النظام الدولي وتفاعلاته منذ منتصف الثمانينات. وقد بـدا أن وجهـات النظر التي تناولت هذه القضية قد تباينت من حيث توصيفها لطبيعة تلك العلاقة تبعـاً للمعـايير الذي تتبناه لتوصيف التحولات في النظام الدولي ومن ثم عوامل الحدة وعوامـل التغيـر فيـه وانعكاس ذلك على موقع النظام الاقليمي العربي من النظام الدولي وجدلية العلاقة بينهمـا مـن حيث تأثير كل منهما على الاخر[1]. وإذا كان منظّروا فكرة النظم الاقليمية يقولون أنها خاضعة للنظام الدولي إذ أنها تتحدد به وتتواكب معه بالضرورة، فإن أهمية النظم الاقليمية تنشـأ ممـا تملكه من قوة حقيقية مستقلة نسبياً عن النظام الدولي والا لما كانت هناك حاجة لها أو إمكانيـة لبقائها. والواقع أن النظم الاقليمية تختلف من حيث درجة خضـوعها للنظـام الـدولي ونمـط هذاالخضوع، فالنظم الاقليمية الواقعة في الدوائر الجيوسياسية الحيوية للقوى السائدة في النظـام الدولي تميل إلى الخضوع لإحدى هذه القوى أوتعمل بتناسق معها أما تلك الواقعة في الاطراف البعيدة عن المجال الحيوي المباشر للقوى العظمى فإنها غالباً ما تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي عنها، ومع ذلك فإن هذا الاستقلال خاضع لاعتبارات القوة الذاتية للنظام، فضلا عـن طبيعـة التوازن الاستراتيجية السائد في النظام الدولي.[2]

ومن ثم فإن تحليل المتغيرات الدولية وطبيعة علاقتها بالنظام الاقليمي العربي يتطلـب التعرف أولاً على محددات تلك العلاقة.

الاهمية التي يوليها النظام العالمي للنظام الاقليمي العربي

يرى بعض الدارسين في العلاقات السياسية الدولية أن الاهمية التي يوليها النظام العالمي للنظام العربي تنبع من عدة اعتبارات منها:[3]

1) الاهمية الاستراتيجية للمجال الجغرافي لعمل النظام الاقليمي العربي التي تعـود إلـى الامتـداد الكبير للوطن العربي وموقع هذا الامتداد، فهو يحتل مساحة شاسعة تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الاطلسي ومن جبال طوروس شمالا إلى الصحراء الكبرى والمحـيط الهنـدي جنوبـاً، ويشرف على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. وكذا الساحل الشرقي – ما عدا ساحل فلسـطين المحتلة – ويسيطر على شاطئ البحر الاحمر ويشرف على جزء هام من المحيط الهندي الامر الذي جعل النظام الاقليمي العربي يكسب قوة نابعة من موقعه تتمثل في:

---

(1) شوقي عبد العال حافظ، محمد، المرجع السابق، ص 75.

(2) السيد سعيد، محمد، (1992)، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ص 26 .

(3) ربيع، حامد، (1973)، **نظرية الأمن القومي العربي**، القاهرة: دار الموقف العربي، ص 79 .

أ – القدرة على التحكم في الممرات المائية التي تصل الغرب بالشرق من خلال تحكّمه في مجموعة من المضائق الاستراتيجية[*] تلك الممرات ذات الاهمية القصوى من الناحية التجارية لا سيما النفط والصادرات الصناعية الغربية إلى أسواقها في بلدان الجنوب.

ب – القدرة على التأثير في جميع العلاقات الاتصالية بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، فعلى سبيل المثال يحيط الوطن العربي بإفريقيا في شكل قوس يمنع اتصالها بأوروبا وإلى حد ما بآسيا الا عن طريقه، كما لا يمكن لأوروبا أن تصل إلى جنوب وشرق آسيا الا عبر الاراضي العربية.

جـ – القدرة على تهديد أو حماية أطراف دولية كبرى، فكما أن النظام الاقليمي العربي يمثل العمق الاستراتيجي لأوروبا جنوباً في ظل العلاقات الطبيعية بين أوروبا والعرب، تمثل البطن الرخو لها في حالة السيطرة عليها من قبل قوى معادية، وهذا الموقع كان ينطبق على المنطقة العربية بالنسبة للاتحاد السوفياتي السابق، حيث سعت الولايات المتحدة الامريكية دوْماً لتعزيز تواجدها في تلك المنطقة للنيل منه في إطار ربط دولها بأحلاف تحيط به، وكذا حرصها على توظيف آسيا العربية في تهديد الامن السوفياتي، من خلال رفع قيادة قوات الانتشار السريع إلى مرتبة القيادة الاقليمية الكاملة خصوصاً وأن المنطقة العربية تمثل مداخله إلى المياه الدافئة.[1]

2) أهمية الموارد التي يتحكم فيها النظام العربي حيث يمتلك العالم العربي إمكانات هائلة من الموارد الطبيعية من حيث الانتاج أو الاحتياطي، فهو يحتل مواقع متقدمة في إنتاج الحديد والفوسفات وغيرها من المعادن التي تقوم عليها الصناعات الحديثة، وإن كان المورد الاهم بين تلك الموارد هو البترول عصب الحياة وشريانها للعالم الصناعي الرأسمالي، والذي يمتلك العالم العربي منه ومن الغاز الطبيعي كميات هائلة.[2]

3) الطبيعة الحضارية للنظام الاقليمي العربي:[3] ذلك أن هذا الاخير لا يستند إلى الجوار الاقليمي بقدر ما يستند إلى توجه سياسي وتجانس ثقافي، وهو يشتمل منذ بدايته على تناقض بيني الواجهة الدستورية التي تقوم على فلسفة حُسْن الجوار والعمق الاجتماعي المتمثل في دعوى قوية تدعو إلى الوحدة السياسية للإقليم العربي، كما يقوم توجّه آخر داخل النظام الاقليمي العربي على وحدة اللغة العربية التي تربط بين معظم سكان المنطقة وشعوبها، وإحساس عميق بوجود تراث مشترك ووحدة ثقافية وتاريخية عالية، وهي عناصر اقترنت في تطورها وانصهارها

(*) من هذه المضائق نذكر ما يلي: مضيق باب المندب، ومضيق جبل طارق، ومضيق هرمز وقناة السويس.

[1] محمد محمود خليل، محمود، (1985)، **الأمن القومي العربي – المصري وحرب أكتوبر**، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا – كلية الدفاع الوطني، ص 117 .

[2] J.A. Allan، Renwable National Resources in the Middle East. In John Clarke and James Haward Boward Bowen Change and Development in the Middle East، Methuen and Co.، 1981، P.P. 21-39.

[3] ، عبد العال محمد شوقي ، مجلة شؤون عربية، العرب والنظام الدولي الجديد، عدد 75، سبتمبر 1993، ص 76 .

التاريخي بتطور الاسلام وانتشاره في تلك المنطقة وتاريخه السياسي والحضاري الممتد، الامر الذي عكس حقيقة هامة من التطور الاستراتيجي للمنطقة مؤداها أن المنطقة العربية لديها القدرة على أن تكون منطقة جذب رهيبة للقوى المحيطة بها.

على أن ما تجدر الاشارة إليه هو أن القوى الغربية ترصد الحركة السياسية والثقافية في المنطقة بقدر من الاهتمام، لا سيما بعد الثورة الايرانية، ومن ثم لا يستغرب أن يحـذر بعـض المراقبين الغربيين من أن الاسلام قد يصبح قوة جيوسياسية متطرفة، وأنه مع التزايد السـكاني والامكانات الهائلة – المادية – المتاحة سوف يشكل المسلمون مخاطر كبيرة، ويزيد هذا الـرأي بأن الاسلام والغرب متضادان وأن نظرة الاسلام للعالم تقسمه إلى "دار الاسلام ودار الحـرب" حيث يجب أن تتغلب الاولى على الثانية وأن المسلمين يوحدون صفوفهم للقيـام بثـورة ضـد الغرب.[1]

وعلّق ريتشارد نيكسون الرئيس الاسبق للولايات المتحدة الامريكية بأن هذا الكابوس لن يتحقق، فإن المسلمين من الكثرة والاختلاف بشكل لا يسمح لهم أن يكونوا كتلة واحدة، ويعتقـد نيكسون أن العالم الاسلامي هو الشرق الاوسط وهو خطأ فادح[2]. ومكمن الخوف إذن هو فـي عمل الاسلام كآلية توحيد للمنطقة إزاء العرب ومن ثم خروجها مـن رقـة التبعيـة، وفقدانـه مصالحه فيها، الامر الذي يستوجب سياسة خاصة تسـتهدف إحبـاط أي محاولـة لـذلك فـي المنطقة.[3]

المطلب الثالث : مكانة النظام الإقليمي العربي في سياق المتغيرات الدولية

إذا كانت العلاقات بين المعسكرين الغربي والشرقي قد انتقلت من أوضاع المواجهة إلى الاوضاع التعاونية، ومن الصراع الشامل إلى التعاون في مختلف المجالات، فإن هذا التطور في مسيرة العلاقة ضمن إطار النظام الدولي سرعان ما ظهرت نتائجه السلبية بالنسبة لدول العـالم الثالث الذي يوجد العالم العربي ضمنه، إذ أصبح يعاني هذا الاخير أكثر من غيره مـن نتـائج الفجوة بين بروز منظومة دولية جديدة تتسم بهيمنة الولايات المتحدة الامريكيـة مـن ناحيـة، وبسبب النصيب الكبير للعالم العربي من عوامل الفوضى في العلاقات الاقليمية.

أن النظام العربي دخل عصراً جديداً للعلاقات الدولية وهو في حالة من الوهن الشـديد، فلقد عاش طوال تاريخه حياة شاقة ومثقلة برصيد عريض من الفشل في ظـل نظـام القطبيـة الثنائية، وبمجرد أن انهار هذا الاخير تاركاً النظام العربي الراهن لمواجهة منفردة مـع القـوة

---

[1] نيكسون، ريتشارد، (1992)، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد، القاهرة: دار الهلال، ص135 .

[2] نيكسون، ريتشارد، المصدر نفسه، ص 135 .

[3] نيكسون، ريتشارد، المصدر نفسه، ص 142 .

المهيمنة على المنظومة الدولية حول قائمة من الخلافات السياسية والاقتصادية داخل منطقة النظام الاقليمي العربي.[1]

وأمام هذا الوضع المتردي لواقع العالم العربي فإنه إن لم يتم إحياؤه وذلك بإقامته على أساس من سلطات حقيقية لمؤسساته وعلى قوى حقيقية بين أطرافه تصبح السياسات الاقليمية أمام بديلين هما:

الاول: هو الاستجابة لإقامة ترتيبات إقليمية مع قوى غير عربية وبالتالي يفقد النظام الاقليمي العربي صلاحياته وينقلها عملياً وقانونياً إلى ترتيبات بديلة أبرزها هو النظام الشرق الاوسطي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة الامريكية.

الثاني: يتمثل في فراغ مؤسساتي في النظام الاقليمي العربي والشرق أوسطي وهو فراغ يسمح بانتشار الفوضى في العلاقات الاقليمية بل ويشجعها ضمنياً، ويفضي هذا الوضع بالتالي إلى وجود درجة من عدم الاستقرار والصراعات والمنافسات الاقليمية التي قد ينفجر بعضها في شكل حروب أهلية وإقليمية دون ضابط أو رادع، بل ومن المحتمل أن تتحول الساحة الاقليمية إلى الفوضى الشاملة بما يماثل الوضع في مناطق أخرى.

ولهذا فإن المعضلة الرئيسية التي يعاني منها النظام الاقليمي العربي تكمن في فشله في التكيّف مع البيئة الدولية، وتظهر هذه المعضلة في حقيقة تفويض النظام بالقيام بمهمات مكلفة للغاية، كما يعزى ذلك إلى الفشل الفكري والسياسي في وضع صياغات للتكيف ملائمة للظروف التاريخية التي صاحبت نشأة النظام العربي وتطوره وخاصة فيما يتعلق بقضايا الامن القومي عامة والصراع العربي الاسرائيلي على وجه التحديد.[2]

ولهذا فإن مسألة التكيّف بالنسبة للعالم العربي تُثار بحدة في الظروف الدولية الراهنة بعد انهيار وحل الاتحاد السوفياتي بدرجة أكبر من الحدّة، فأداء النظام العربي لوظيفة التكيّف ونهوضه تدريجياً عبر أداء هذه الوظيفة بنجاح يحتّم بناء التراضي العربي العام حول ضبط الصراع مع الغرب والبحث عن حلول لا تهدر الحقوق العربية المشروعة ولكنها لا تزج به في صراع مفتوح معه.

إن تقييم المتغيرات العالمية الجديدة من منظور تفاعلها مع النظام الاقليمي العربي، يبدو أن هذه التغيرات تركت أثرها الظاهري تشكل اختراقاً للنظام العربي أكثر من غيره، ويشكل النظام العربي كجزء من عالم الجنوب أحد الاقاليم الرئيسية في التنافس حالياً بين الاقطاب

---

(1) السيد سعيد، محمد، المرجع السابق، ص 258 .

(2) السيد سعيد، محمد، المصدر نفسه، ص 269 .

الدولية، غير أن هذا التنافس حالياً يبدو غير متكافئ فيما يتعلق بالنتائج، فأحداث وتداعيات حرب الخليج الثانية تمثلت في تسجيل الولايات المتحدة بعض التقدم في السباق الشمالي نحو الاستقطاب على حساب الدول الاوروبية واليابان، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر بعد الحرب أنها الضامن الرئيسي لأمن النفط، وكذلك لأمن دول المنطقة والممسك بميزان القوى الاقليمي.

وفي ضوء هذه الرؤية وتلك المتغيرات يمكن القول بأنه على الرغم مما يشهده النظام الدولي من محاولات أمريكية للحفاظ على هذا الاطار الذي يمر به هيكله وبُنيته عبر استخدام قدراتها العسكرية والاقتصادية، بل واستخدام المنظمات الدولية لإضفاء الشرعية على تصرفها وسياساتها، فإن الخبرة التاريخية تشير إلى أن أياً من العوامل لا يعمل في فراغ بل يتأثر بغيره من المتغيرات ويؤثر فيها، فإن الجمع بين المعيارين الاستراتيجي والاقتصادي يؤكد على مرحلية هذه الفترة وأنها سوف تسفر عن توازن جديد متعدد الاقطاب في النظام الدولي.[1]

ذلك أن المعيار المزدوج يكشف مدى المشكلات التي يعاني منها الاقتصادي الامريكي وعلى رأسها زيادة المديونية الخارجية وكذلك العجز في الميزان التجاري، وتراجع القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية إضافة إلى تراجع قدرة الدولار على المنافسة في الاسواق المالية أمام عملات الدول الاخرى وعلى رأسها ألمانيا واليابان. ولا شك أن تلك المشكلات لا بد أن تلقي بظلالها على التوجهات الاستراتيجية العسكرية الامريكية مقيدة لها. ومن ناحية أخرى فإن اليابان ودول السوق الاوروبية المشتركة كقوتين اقتصاديتين تمتلكان القدرة على تطوير وتدعيم قدراتها العسكرية بما يدعم مركزهما في النظام الدولي. إذا فلا شك أن حدوث مثل هذا السيناريو أي امتلاك اليابان قوة عسكرية وتزايد قوة أوروبا بوحدتها سوف يؤدي إلى تراجع دوْر الولايات المتحدة الامريكية نسبياً كقوة عظمى، وتعاظم قوة اليابان وأوروبا وبروزهما كقطبين من أقطاب النظام الدولي.

لذلك كانت أزمة الخليج المناسبة لوضع ترتيبات دولية جديدة، بحيث مثلت المنطقة العربية بكل امتداداتها مسرحاً للهيمنة الامريكية، ومن ثم فإن تراجع دوْر أحد القطبين فتح المجال لسيطرة الاخر على المنطقة العربية[2]، وفرض قدر أكبر من الضبط على أعضاءه كما يحدث حالياً مع كل من العراق وليبيا والسودان وسوريا...

---

[1] سعيد أبو عامود، محمد، (1992)، **الاحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الاقليمي العربي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 108، ص 25.

[2] مصباح تنيرة، بكر، (1989)، **مجلة شؤون عربية: تطور الدبلوماسية العربية في ضوء سياسة الوفاق الدولي**، عدد 58، ص 32.

ومن ثم فإن القدرة التي يتيحها النظام العالمي من هامش للمناورة وحرية الحركة للنظم الفرعية، قد تجعل درجة وحجم تأثيرات النظام الاقليمي العربي في النظام الدولي رهين بقوة النظام العربي وصلابته وتماسكه. فحينما يكون النظام العربي في حالة تماسك داخلي وقوة وفاعلية مع وضوح المشروع الحضاري والرؤية السياسية، فإنه يصبح فاعلاً ومؤثراً في النظام الدولي، والعكس صحيح، فعندما تكون المكوّنات والوحدات السياسية في النظام العربي في حالة التشرذم، وعندما يفقد النظام العربي رؤيته ومشروعه الحضاري فإنه يصبح ساحة مستباحة للتدخلات والاختراقات الخارجية من الدول الفاعلة في قلب النظام الدولي.

إذا يبدو أن الاهمية الشديدة التي يوليها النظام الدولي للمنطقة العربية، ومن ثم النظر إليها كإحدى ساحات الصراع العالمي الهامة بين فاعليه، إذا ما تناقضت مصالحهم وأهدافهم إزاءها، وفي مواجهة ذلك يسعى النظام العربي إلى التحرر من كونه مجرد ساحة للصراع والتأثر بحركة النظام الدولي ليصبح فاعلاً مؤثراً فيه.

إن تحليل وفهم أبعاد أزمة الخليج الثانية كشف لنا عن مدى التداخل بين النظام الاقليمي العربي والنظام الدولي فالنظام الاقليمي العربي وما يتميز به عن النظم الاقليمية الفرعية الاخرى، قد وضعته الازمة في مواجهة النظام الدولي. وقد تمكّن هذا الاخير بفضل التحرك النشيط والسريع من قبل الولايات المتحدة الامريكية لتشكيل التحالف السياسي والعسكري المضاد للعراق ومساندة بعض الدول العربية الرئيسية لهذا التحالف، حيث تمكنت الولايات المتحدة من تثبيت بعض دعائمها، بينما أصبح النظام العربي يعاني من الانقسام والتبعثر والازمة. ووضعت الدولة الساعية لممارسة دورْ قيادي على المستوى الاقليمي – العراق – وبخاصة في منطقة لها أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية مثل منطقة الخليج، وضعتها في مواجهة الدولة الساعية لممارسة دورْ قيادي على المستوى العالمي – الولايات المتحدة الامريكية – وقد مكّنت نتائج المواجهة العسكرية والسياسية مع العراق، الولايات المتحدة من الترويج لدورها باعتبارها القادرة على صياغة وحماية وضع جديد في العلاقات الدولية.[1]

لهذه الاسباب فإن كثيراً من الباحثين والمفكرين[*] يرون أن مرحلة أو نظام ما بعد الحرب الباردة سوف يؤدي إلى المزيد من تهميش النظام الاقليمي العربي[2] وحجّتهم في ذلك هو

---

[1] فياض، حميد، (1990)، **انعكاسات النظام الدولي على الوطن العربي**، القاهرة: دار م. العربي.

(*) إن المسعى الامريكي يرمي إلى تأسيس واقع تجزئي دائم في ظل التطبيق والمصالحة العربية – الاسرائيلية وإنهاء موضوع القضية الفلسطينية الامر الذي يحول دون تكرار ظواهر مثل كسر حصار السلاح ووحدة مصر وسوريا وتأميم قناة السويس واستخدام سلاح النفط، وحرب أكتوبر والتضامن العربي الاسلامي.

[2] توفيق إبراهيم، حسنين، (1992)، **الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد**، دراسة تحليلية نقدية، مجلة شؤون عربية، عدد 69، آذار 1992، ص 61.

أن التحولات التي تحدث في النظام الدولي سوف تدفع الدول الرئيسية والكبرى في هذا النظام إلى زيادة اهتمامها بقضاياها ومشكلاتها الداخلية مع زيادة الاهتمام ببعضها بعضاً وسوف يكون ذلك على حساب اهتماماتها بقضايا المنطقة العربية التي خرجت من عقد الثمانينات مثقلة بالعديد من المشكلات والازمات الهيكلية، وفي إطار هذا التوجه فإنه من المتوقع أن تكون المساعدات والقروض التي تقدمها دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة إلى روسيا وبلدان أوروبا الشرقية على حساب ما تقدمه إلى بعض الدول العربية، إن انخراط العالم المتقدم في الثورة الصناعية الثالثة وما يمكن أن يترتب على ذلك من ابتكار لمواد خام بديلة كفيل بأن يؤدي إلى تقليص الاهمية الاستراتيجية لبعض المواد الخام التي تمتلكها بعض الدول العربية، وهكذا فإن صورة النظام – العالم العربي – تبدو قاتمة على خريطة النظام الدولي، فلا هو بالعنصر الفاعل في تشكيل هذا النظام ولا هو بالعنصر المستفيد من التطورات الحادثة فيه.[(1)]

ولذلك فإن انعكاسات المتغيرات الدولية على النظام الاقليمي العربي ستكون سلبية، وبإيجاز فإن التطورات التي تحدث في النظام الدولي منذ منتصف الثمانينات أدّت وسوف تؤدي إلى تدهور وانهيار الموقع الاستراتيجي للوطن العربي على خارطة النظام الدولي، ما لم تحدث تحولات هيكلية في العالم العربي.

كذلك فإن آثار المتغيرات العالمية الجديدة سواء على مستوى القطر الواحد أو على المستويات الاقليمية العربية ستزيد من حالة التبعية والسيطرة وتفاقم حالة الديون وتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويلاحظ بهذا الصدد أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بزعامة أمريكا أصبحا يخططان للتنمية وللإقتصاد في عالمنا العربي تحت شعارات تحرير الاسعار وفتح الاسواق ورفع الحمايات عن المواد الضرورية لحياة الشعب والسير في طريق الليبرالية الاقتصادية حتى النهاية. ولقد تعزز هذا الاتجاه بانهيار النظام الاشتراكي، وتعاظم ديون بعض الدول العربية، وما لحق من خسائر في ثروات دول الخليج العربية والسيطرة عليها.[(2)]

زيادةً على هذا الوضع داخل العالم العربي فإن هناك عوامل أخرى خارجية سوف تؤثر بدون شك على علاقات العالم العربي بالعالم الخارجي نذكر من هذه العوامل:[(3)]

أ . تفاقم المشاكل العالمية المتعددة منها الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والصناعية.

ب . ظهور نظام اقتصادي موحد يعتمد اقتصاد السوق وفقاً لقوانين العرض والطلب والحرية الاقتصادية.

جـ . دخول العالم في عصر الثورة الصناعية الثالثة التي تستند إلى التقدم العلمي والتكنولوجي.

---

(1) شفيق، منير، (1992)، **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة**، الناشر كفر كنّا للطباعة والنشر، ص 36 .

(2) الناصر، عبد الواحد، **العلاقات الدولية، الأصول والمتغيرات الجديدة**، المرجع السابق، ص 288 .

(3) الناصر، عبد الواحد، المصدر نفسه، ص 290 .

النظام الإقليمي العربي بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق

إذا كان التحليل السياسي يقول أن الحرب الامريكية على العراق لها آثار كبيرة المدى على عدة مستويات دولية وإقليمية فإن الاحداث ما تزال صعبة لتقدير المغزى من توقعها في سياق الاحداث الدولية المتعقدة والمتشابكة، الا أن الغالبية من الباحثين يرون أن حرب العراق حدث فاصل في تاريخ العلاقات الدولية، فبالاضافة إلى انهيار الكتلة الشرقية وسقوط جدار برلين وحرب الخليج الثانية ثم المطالبة بتحرير التجارة الدولية من خلال نظام العولمة، وأحداث 2001/9/11 كل هذه الاحداث تظافرت لتصنع عالماً جديداً لا يمكن التكهن بحقيقة ملامحه في المستقبل المنظور.[(1)]

ولكن من باب التحليل الواقعي للأحداث يبدو أن العالم أصبح أمام واقع جديد، بموجب هذا الاخير طرحت أسئلة عديدة منها: ماإذا بعد العراق؟ ما موقع دول الجوار من تداعيات الغزو؟ ثم ما هي الاهداف الخفية والمعلنة للغزو؟ ثم ما مصداقية خطاب أسلحة الدمار الشامل وحرب الحرية؟

أن مسألة التبريرات المعلنة أولاً بأسلحة الدمار الشامل أمر غير حقيقي بعد أن عادت اللجنة الامريكية المكلفة بالبحث عن ذلك إلى بلادها دون العثور على دليل يؤكد الزعم الامبريالي، وثانياً بإقامة الديمقراطية في العراق أصبح في خبر كان بعدما تم تعليق نقل السلطة إلى العراقيين إلى أجل غير محدد، مما يدل أن مقدمة غزو العراق بدأت في أفغانستان بإعلان الحرب على نظام طالبان والقاعدة وكل هذا موجه بالتحديد ضد العرب والمسلمين مستندين في ذلك بأن البيئة العربية والاسلامية بيئة منتجة وحاضنة للإرهاب[(2)]، وعليه فهذا الاخير أصبح غطاء مطلوب لهذا النوع الشامل من الحروب لإدانة العرب والمسلمين، وتعطيل احتمالات القوة لديهم ككتلة كبيرة، ونجاح ذلك مرتبط بتفكيك الهياكل والتعبيرات السياسية والقانونية والجغرافية للدول العربية والاسلامية بالاحتلال المباشر.

لهذا وذاك لا يمكن فصل التهديدات الامريكية الخطيرة لسورية كمؤشر لأجندة الحرب الامريكية وضغط كبير على سوريا للتخلي عن دعم قوات الدفاع العربي الاسلامي مثل حزب الله وحركة حماس والجهاد الاسلامي والانتفاضة والخروج من لبنان. إذا مستقبل العالمين العربي والاسلامي مهدد بالغزو الامريكي.

---

(1) الغزالي حرب، أسامة، (2002)، **هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001م؟**، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002، ص 15 .

(2) عبد المجيد، وحيد، (2002)، **التقرير الاستراتيجي العربي 2001م**، مركزالاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلاً عن موقع الجزيرة الالكتروني، الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/books/2001/11/11-27.htm#

فالوضع في العراق يتم الان صياغته وفق الرؤية الامريكية وليس وفق ما يريده العراقيون، ثم إن مشروع خارطة الطريق يخضع لتأثيرات اللوبي الصهيوني. مما يعني أن أجندة الصقور الامريكيين تُفرض على دول الجوار العراقي في غياب الارادة الدولية، فأصبحت معه سوريا وإيران وتركيا مستهدفة مما يدل أن الخريطة السياسية في المنطقة تتعرض للتغيير تحت إشراف القوات العسكرية الامريكية، مما يعني أن الدول العربية والإسلامية سلتقى نفس مصير العراق إذا خالفت أو تجرأت على الاعتراض على مخططات أمريكا[1]، بل هناك دول ستتأثر بشكل مباشر وكبير مما يجري في العراق كسوريا وإيران اللتان أصبحتا مطوقتين من كل جانب بحيث أن سوريا مثلاً ستجد نفسها مطوقة بين فكي إسرائيل وتركيا. أما إيران فستصبح محاطة بغزو أمريكي شرقاً وغرباً شمالا وجنوباً. مما يعني أن سياسة الخطوة خطوة مع إيران قد تكون بديلاً عن الطريقة التي اتبعت مع العراق رغم أن خطاب الاتهام موحد وهو خطورة وجود أسلحة الدمار الشامل وحرب الحرية.

ولذلك فإنه من الارجح حسب بعض المحللين أن يتم اختراق إيران عن طريق "زعزعة الاستقرار الداخلي" هو العنوان العريض الذي ستندرج في سياقاته تكتيكات إدارة بوش المقبلة في التعامل مع إيران بوصفها الدولة الثانية في محور الشر.

ولعل الإدارة الأمريكية سوف يحتاجون إلى فقهاء مختصين في أصول "التظاهرات من أجل الحرية"، ولقد قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السناتور ريتشارد لوغار الذي شدد على عدم حماسته لإرسال قوات من أجل إسقاط النظام في إيران: "تغيير النظام من خلال عملية ديمقراطية في إيران، ومن خلال الطلاب والشبّان، كيف يمكن أن يحدث كل هذا، لا أعرف ولكنني أظن أنه يتعين أن تكون عملية إيرانية نستطيع أن نقدم لها يد العون".[2]

بل أكثر من هذا فإن بوش الامريكي قال: "إنها البداية لشعب يعبّر عن نفسه في سبيل إقامة إيران حرة، وأعتقد أن الحرية حافز قوي...

وعليه فمن الواضح أن الفصل الاول من تكتيكات زعزعة الاستقرار الداخلي في إيران إنما يبدأ بإسراع الاجهزة الامريكية إلى ركوب موجة التظاهرات الايرانية لحثهم على المطالبة بتسريعها.[3]

---

(1) العيسوي، أشرف سعيد، (2003)، **حرب الخليج الثالثة ومستقبل النظام الإقليمي العربي**، مجلة شؤون خليجية، العدد 33، ربيع 2003، ص 70 .

(2) حسين، زكريا، (2003)، **إعادة صياغة الشرق الاوسط في المنظور الامريكي**، لندن: مجلة ابيان الاسلامية، العدد 188، يونيو 2003م، ص 36 .

(3) الحديثي، خليل إسماعيل، (2001)، **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية** ، بغداد: بيت الحكمة ، ص41-42 .

المبحث الرابع : مستقبل النظام السياسي الإقليمي العربي

تكمن المفارقة التي يعبر عنها واقع النظام العربي الراهن، في التناقض الواضح بين إمكانيات النظام النظرية عندما تأخذ مجموع قدرات أطرافه وبين واقع أدائه، والتي تعكس هوة واضحة تدفع للتساؤل عن صحة المرجعيات والقياس النظري الذي يقوم من خلالها الأداء أو حتى لمقارنته مع فترات أخرى من تاريخ النظام أو مع أنظمة إقليمية ودولية مشابهة.[1]

إن صراخ التحذير لم يعد يكفي في هذا الوضع العربي المتردي. كما أنه لم يعد بمقدور الدول العربية أن تستمر في السير عكس مجرى التطورات العالمية التي تنزع نحو التكتل والتعاون بين أمم وشعوب لا يجمعها نصف ما يجمع العرب من عوامل تقارب وانتماء، ففي الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى تعزيز الروابط بين الدول والاقاليم بإنشاء تكتلات وتجمعات متعددة (الاتحاد الاوروبي- الاسيان- تجمع دول أمريكا اللاتينية)، تعزز معظم الدول العربية أسوارها القطرية وترفعها رغم الادراك الواضح بأن الدولة القطرية لا تستطيع - مهما بلغ حجمها وقدراتها- من التصدي للتحديات المطروحة عليها منفردة، لكن المعالجة الواقعية لأزمة النظام العربي تقتضي الاقرار بواقع الدولة القطرية، والاعتراف بالانتماء الوطني المتشكل في كل بلد عربي والذي لا يلغي الانتماء القومي، وعلى ذلك يمكن بناء رؤية استراتيجية لإحياء النظام العربي وعادة فاعليته تقوم على مجموعة قواعد مترابطة هي:

أولاً: العمل المتواصل على تحقيق المصالحة السياسية بين الدول العربية، بحيث يصح القول أنه لا نظام قومي عربي إذا كانت أطرافه ضعيفة، وتأتي النزاعات العربية- العربية لتشكل أحد أهم مظاهر هذا الضعف على تنوع أسبابها وأشكالها: نزاعات حدودية، وتناقض في المصالح الاقليمية، وخلافات أيديولوجية أو تنافس حول توجهات سياسية وغيرها مما يستلزم الانتقال من سياسات تنقية الاجواء والتهدئة إلى العمل على معالجة الاسباب الرئيسية للخلافات وإزالتها بما يكفل إعادة الاعتبار لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام به بشكل كامل، لأنه الكفيل بتوفير الحماية القانونية والسياسية للبلدان الضعيفة في النظام العربي، وهو ما يوفر الاسس والضمانات الضرورية لبناء تعاون جماعي على أسس متينة لا تستطيع سياسة تنقية الاجواء وتوفيرها.

ثانياً: تطوير الاطار المؤسسي للنظام العربي بما يتناسب والتطورات التي يشهدها العالم، فسرعة التعامل مع الازمات وإيجاد إطار فعال ودوري لمعالجتها يتطلب استجابة الجامعة العربية للتطورات المتسارعة، وهو ما يطلق تحسين أداء هذه المؤسسة وقانونية اختصاصاتها

---

(1) الدول القطرية العربية (قوى الهيمنة الغربية رسمت الحدود)، موقع مفكرة الاسلام، 2004م، منظمات: الجامعة العربية، نقلاً عن الرابط التالي: http://links.ilsammemo.cc/org

وتفعيل قدرتها على التدخل بالسرعة والحسم اللازمين، ففي الحملة الاسرائيلية الاخيرة مثلاً اجتمعت دول الاتحاد الاوروبي وأصدرت قراراتها وأدانت العدوان الاسرائيلي ووافقت على إرسال وفد يمثل الاتحاد الاوروبي إلى المنطقة قبل أن تتمكن الجامعة العربية من تحديد موعد لاجتماع وزراء الخارجية العرب تحت ذريعة الخلافات على العدوان الذي سيعقد تحته الاجتماع. أي متابعة وتنفيذ توصيات وقرارات القمة العربية التي سبقت العدوان الاسرائيلي بيوم واحد أم معالجة المستجدات على الارض.

ثالثاً: تحقيق المصالحة بين السلطات العربية والمجتمع وبعد أن أثبتت الاحداث اتساع البون بين الاداء السياسي الرسمي العربي وبين طموحات ومشاعر المواطنين العرب تجاه الصراع مع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية الداعمة لها. وليس من شك أن الاستجابة المتواضعة والضعيفة للنظام العربي سواء بالنسبة للأخطار الخارجية أو الداخلية قد زادت من أزمة الثقة بين الشارع العربي ومعظم الحكومات العربية؟ أما الاسباب الحقيقية الكامنة خلف أزمة العلاقة بين طرفي النظام العربي، أي الحكومات والشعوب، فإنها إلى جانب انكشاف العجز الرسمي العربي عن مواجهة مخاطر المشروع الصهيوني ، تتعلق بأسباب، داخلية يرى البعض أنها وثيقة الصلة بالنتائج السلبية التي نحصدها اليوم، هذه الأسباب المتصلة بضعف الاداء الاقتصادي العربي وزيادة معدلات الفقر والبطالة والتهميش التي تطول أعداد متزايدة من الشباب العربي، إلى جانب ضعف المشاركة السياسية للمواطن العربي في قضايا مجتمعه وأمنه واستمرار احتكار النخب والزعامة الفردية حق التصرف بالشأن العام، فما يسميه الباحثون بأزمة الشرعية التي تعانيها أغلبية السلطات العربية يعود إلى اعتماد النخب الحاكمة العربية للقوة أساساً لشرعية سلطتها بعيداً عن إمكانية مشاركة المواطنين في كل ما يتصل بقضايا الشأن العام وإنكار حق الأخر في التعبير عن نفسه، وهو ما غيب المراقبة الشعبية على مؤسسات السلطة وأدائها وأدخل الطرفين في دائرة القمع والعنف الاقتصادي والرمزي الذي ولد التيارات الأصولية المتأزمة، والحل لا يكون الا من خلال ترسيخ دولة الحق والقانون، دولة كل المجتمع وتوسيع المشاركة الشعبية للمواطنين في إدارة وتنظيم شئونهم من خلال المؤسسات المدنية المبنية على اتجاه وطني غير مرتبط بجداول خارجية، وحل الخلافات بالوسائل السلمية، ولا يمكن الحديث عن مشاركة جدية للمواطنين الا من خلال إيجاد تواصل بين المواطن وصانع القرار وهو ما يتطلب الإقرار بالتعددية وحق الاختلاف ضمن قواعد يكفلها الدستور.

بهذا يمكن تجاوز أزمة الثقة بين الإنسان العربي وحكامه كشرط ضروري للنجاح في مواجهة المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر بدورها شرطاً للنجاح في مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية، وبغير ذلك فإن استمرار الأوضاع العربية على ما هي عليه

سيزيد من تفاقم الأمور وربما يعمق العجز الحالي ويعممه على الجميع، فمن الواضح أن النظام العربي لم يشهد طيلة الفترة التي واكبت حدوث المتغيرات الإقليمية الدولية اعتباراً مـن بدايـة التسعينيات حتى اليوم، تطورات جذرية إيجابية سواء على صعيد السـير باتجـاه مزيـد مـن الخطوات التضامنية والتوحيدية أو على صعيد التفعيل المطلوب لمؤسسـات العمـل العربـي المشترك.

إن المفهوم "النظام الإقليمي" يعجز عن تحليل الكثير من الظواهر وتفسير تطـورات " النظام الاقليمي العربي"، وذلك لأنه حينما يصل مفهوم تحليلي أو نموذج إرشادي لمأزق يتمثـل في ظواهر معينة يعجز عن تحليلها أو تقديم تفسيرات مقنعة لها، يدخل في أزمة تمهيدا لخلـق مفهوم تحليلي أو نموذج إرشادي جديد، يثير ذلـك قضـية المسـتقبل، والتنبـؤ predication بالسيناريوهات المستقبلية سواء بالنسبة للنظام الرسمي العربي أو المفهوم النظري الذي نقاربـه من خلاله، ذلك أن كل ما مر بالنظام الرسمي العربي من نكبات وأزمـات وإخفاقـات هـددت الأساس الموضوعي له، وأضعفت بقدر كبير "قاعدته النظرية" و"سنده التحليلي".

في ضوء النتائج السلبية التي تمخضت عن احتلال العراق في النظام العربـي ورمـزه المتمثل في جامعة الدول العربية، ترددت الكثير من التصورات حول مستقبل هذا النظام الـذي رأى فيه البعض نهاية محتومة بعد الاحتلال، فيما يعتقد البعض أنه سيؤول إلى نظام أعم وأشمل يسمى "بالشرق أوسطية" تكون إسرائيل فيه اليد الطولى والاقوى، بينما راهن آخرون على زوال هذا النظام وتفتته لصالح تكتلات إقليمية ضيقة تضم مجموعة دول عربية ضد أخرى تجمعهـا مصالح مشتركة، وأيضاً يكون لكل من إسرائيل وإيران وتركيا دوراً واضحاً في إدارة دفة هذه التكتلات، فيما تبقى الدول العربية منقسمة على بعضها ومنطوية في إطار تلك التكتلات، التـي في الاغلب ستكون اقتصادية.[1]

تدور السيناريوهات المستقبلية للنظام العربـي – وفقـا لمنطـق نظريـة الاحتمـالات "Probability Theory" – وهو حديث يتجدد باستمرار في أعقاب كل نكبة أو أزمـة حـادة يتعرض لها النظام وما أكثرها، عن ثلاثة سيناريوهات أساسية (وفقا لدرجة احتمالية عدم التأكد Uncertainty)، وفي إطار فحص مدى صلاحية وقدرة مفهوم "النظام الإقليمي العربي" علـى رسمها والتعامل معها– هذه السيناريوهات هي:

---

(1) قطيشات، ياسر نايف، (2006)، **العلاقات السياسية الاردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي، من ايديولودجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952–2004م**. عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ص 48 .

المطلب الأول: استمرارية النظام الاقليمي العربي مع إجراء "إصلاحات" و"مصالحات" تُبقي خصائصه وملامحه الأساسية.

يقدم هذا السيناريو النظام الاقليمي العربي على أساس محافظة النظـام العربـي علـى صورة العلاقة، مع الاحتفاظ بخصائصه المعروفة، والمتمثلة في تكريس الانقسامات والخلافات العربية، وتراجع مصداقية الجامعة العربية، وعدم القدرة على الاستجابة والتعاطي مع الازمات، وهو مبني على استمرار حالة التشتت والانقسام العربية، مما يزيد الحواجز والخلافـات بـين الدول العربية ويصعدها إلى مرحلة الصدام، وهذا ما يزيد من تأثير الاختراق الدولي للمنطقـة ويعمل على تقوية الاطراف الاقليمية والدولية على حساب دول النظام، مما يزيد مـن إمكانيـة هيمنة إسرائيل على المنطقة بتفوقها العسكري وتحالفها الاستراتيجي مـع الولايـات المتحـدة الامريكية ويحولها إلى لاعب رئيسي يصنع مستقبل المنطقة وفقاً لمخططاتها التوسعية وأطماعها في المنطقة.

يطلق على هذا السيناريو توصيف "الامتدادي"، والذي يقوم على فكرة أن "الحاضر" فـي خطوطه وملامحه الاساسية وقواه وتحالفاته وأنماط علاقاته وتفاعلاته من المرجح أنها سـوف تستمر في المستقبل المنظور، ولكن مع حدوث إصلاحات تؤدي إلى تغيير تدريجي في إطـار فكرة الحفاظ على بقاء النظام، وهذا السيناريو "الممكن" فـي ظـل بقـاء التوازنـات القائمـة، و"الارجح" الذي تقل بصدده احتمالية "عدم التأكد" بدرجة كبيرة.

تتأكد صلاحية وقدرات مفهوم "النظام" الاقليمي الرسمي العربي للتعامل مع هذا السيناريو سواء في تأسيسه النظري أو ممارساته العملية، فكما أسلفنا فإن مفهوم "النظام" يتضمن التأكيـد على أن غايته-أي نظام- الحفاظ على الاستمرارية والبقاء في إطار التغيير المتدرج الذي يشمل " التكيف" مع التغيرات والسياسات التي يقوم بها، وبصدد الممارسات فإن "الاصلاح" و"التصالح" و"المصالحات" ظلت تطرح مجددا طوال ستة عقود هي عمر هذا النظـام الاقليمـي الرسـمي العربي، وذلك في أعقاب كل أزمة أو نكبة، بل إن مؤتمرات القمم العربية في حد ذاتها لم تكـن سوى لقاءات "تصالح" وربما آليات إصلاحية للنظام.

ومن أهم الاليات التي يمكن أن تساهم في إصلاح العلاقات البينية لوحدات النظام وفـي إطاره ومع الالتزام بمعاييره، ومن هذه الاليات المطروحة:

أ. تفعيل المحور السعودي-المصري- السوري، وإحياؤه للقيام بدور الرياده في إصـلاح النظام العربي، ويذكر له القيام بدور مهم في فترة التسعينات منذ غزو الكويت ، ورغم ما يحمله هذا التحالف من مخاطر استبعاد دول المغرب العربي، وإنكار دور بعض الدول التي لها مستوى من الفعالية في تفاعلات النظام العربي (ليبيا-الأردن- قطر إلخ).

ب. تفعيل وإعادة دور الدولة القائد في النظام، والذي لعبته مصر في مرحلة تاريخية معينة، ولاعتبارات موضوعية لم تعد قادرة أو راغبة في القيام بهذا الدور عمليا، لما لذلك من تأثير على فاعلية النظام الإقليمي.

ج. إجراء عملية إصلاح سياسي للدول القطرية ، ولا يعني ذلك انه من الممكن أن يفضي إلى إصلاح النظام العربي ككل.

د. تكوين مجموعة من دول النواة وإصلاحها لتكون مقدمة لإصلاح النظام ككل، على النحو الذي تقدمه خبرة الاتحاد الاوربي، وتشمل النواة عددا من وحدات النظام المؤثرة القادرة على إنجاز مهام محددة تفضي إلى تطوير أداء النظام بشكل نوعي في قضايا التنمية والديمقراطية والعدالة.

هـ. إصلاح وتطوير آليات عمل التجمعات الاقليمية (مجلس التعاون الخليجي– الاتحاد المغاربي مثلاً) والتي تضم وحدات دول متقاربة جغرافيا ومتشابهة سياسيا أو بينها مصالح مشتركة وثيقة، وبالتالي فإن توثيق روابطها وإصلاحها يمكن أن يقود لإصلاح النظام العربي.

المطلب الثاني: إعادة بناء الهياكل الرسمية العربية وربطها مع دول الإقليم

ويعتمد على إمكانية إعادة بناء هياكل المنطقة وربطها مع الخارج، سواء عبر مشروع الشرق أوسطية الذي يمنح إسرائيل وتركيا الهيمنة على مقدرات المنطقة بإشراف ودعم أمريكي، وعزل الدول العربية الواقعة على حوض المتوسط وربطها بهياكل أمنية وسياسية مع أوروبا عبر مشروع المتوسطية، مما يعني الفصل بين أجزاء النظام العربي وتفكيك ما بقى من روابط النظام المتراجعة أصلاً. انهيار النظام العربي، وتفتته إلى وحدات فرعية وذلك لصالح النظام الشرق أوسطي الذي دعت إليه الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية، ووفقاً لهذا السيناريو فإن هناك احتمالات في إعادة "فك وتركيب" بعض وحدات النظام العربي، بما يفضي في النهاية إلى تمزيق الوطن العربي إلى أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية مع عزل وتهميش بعض البلدان العربية.

وكانت الولايات المتحدة قد تبنت هذا التصور منذ أكثر من خمسة عقود، وعبرت عنه في صيغ واقتراحات شتى مثل (منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط في عام 1950م، ومشروع حلف بغداد في عام 1955م، والدعوة إلى التوافق الاستراتيجي بين دول الشرق الاوسط في عام1980م)، ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ولم تنجح الادارات الامريكية المتعاقبة في تليين معارضة الاطراف الرئيسية الفاعلة في المنطقة، ومع اندلاع أزمة الخليج الثانية أعادت الولايات المتحدة طرح هذا التصور من جديد، إلا أن معارضة بعض الاطراف العربية حال

دون تطبيقه، لا سيما وأن عقد التسعينات شهد مرحلة التسوية السلمية بين العرب والكيان الصهيوني.[1]

وبعد أحداث 11 أيلول 2001م وجدت الولايات المتحدة الفرصة مواتية ليصبح هذا التصور "الشرق اوسطي" استراتيجية ثابتة في سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة[2]، ومن هنا فإن حرب الولايات المتحدة ضد العراق واحتلاله تأتي في إطار هذه ا لاستراتيجية القائمة على فكرة إعادة تغيير خريطة الشرق الاوسط وآسيا والمنطقة العربية خصوصاً، كأولوية في توجهها العقائدي تجاه المنطقة برمتها.

مما يعني أن الخطط الامريكية جارية لمحاولة تفكيك النظام الاقليمي العربي، الا أن حدود هذا النظام الذي تعتزم واشنطن إعادة صياغته بعد نجاحها في إسقاط النظام العراقي واحتلال العراق، سوف تختلف عن حدوده التي طُرحت في إطار عملية السلام بعد حرب الخليج الثانية، فقد كان الهدف بالبداية ربط إسرائيل بمنظومة النظام الاقليمي العربي، وإعطائها الوضعية الشرعية للقيام والاعتراف والتبادل السياسي والدبلوماسي مع دول المنطقة، ولكن الهدف اليوم هو توسيع نطاق النظام ليشمل افغانستان والقوى المحيطة بها (باكستان وإيران ودول آسيا الاسلامية) مع مشاركة غير مباشرة من ثلاث قوى مجاورة لهذا النظام هي الهند والصين وروسيا، وبذا يرتبط أمن الشرق الاوسط بمفهومه الواسع بأمن وسط آسيا وجنوب شرق آسيا، لتكون كل هذه الكتلة الممتدة من اليابان شرقاً وحتى حدود المغرب غرباً، ومن الحدود الجنوبية لروسيا وشمال تركيا شمالا حتى القرن الافريقي وحدود الصحراء الأفريقية جنوباً، تحت السيطرة الامريكية من الناحية الفعلية.[3]

إذن فالنظام الشرق أوسطي يقوم بالاساس على إعادة "فك وتركيب" دول المنطقة، وفق أسس جديدة قد تؤدي إلى انهيار النظام الاقليمي العربي، وخاصة إذا ما أُخذ بعين الاعتبار التطورات التالية:[4]

1 – النظام الجديد يعطي دوراً رئيسياً لإسرائيل في المنطقة، وهذا بالتأكيد سيكون على حساب الدول العربية، وخاصة في ظل عدم التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل بعد تدمير قدرات العراق وتشديد الحصار على الدول العربية الاخرى ومنعها من امتلاك أية أسلحة متطورة.

---

(1) العيسوي، أشرف سعيد، المرجع السابق، ص 70 .

(2) حسين، زكريا، (2003)، المرجع السابق، ص 36 .

(3) حسين، زكريا، المصدر نفسه، ص 37 .

(4) العيسوي، أشرف سعد، المرجع السابق، ص 71 .

2 – الخريطة الامريكية للنظام الشرق أوسطي الجديد تعتمد على تقسيم المنطقة إلى وحدات سياسية واقتصادية متكاملة، فوفق النظام الجديد ستكون هناك الوحدة الخليجية التي تضم دول الخليج الست إضافة إلى اليمن بالطبع، والوحدة الموازية لها والتي تضم (العراق والاردن وفلسطين وإسرائيل)، مع إبقاء المجال مفتوحاً لإمكانية انضمام سوريا ولبنان في نهاية المطاف بعد تصفية الحسابات الامريكية معهما بشكل أو بآخر، أما مصر فالمرجح أن تبقى خارج تلك التكتلات والوحدات السياسية بهدف عزلها إقليمياً من جهة، ولفرض صيغ سياسية معينة عليها وإبعادها عن لعب دوْر مركز الثقل العربي بعد تقسيم وتجزئة المنطقة العربية من جهة أخرى.

3 – إن التواجد الامريكي العسكري بالقرب من منابع النفط في آسيا يمكن أن يقلّل من الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي.

4 – النظام الجديد قد يؤدي إلى اختناق بعض الدول العربية، من خلال عزلها وتهميشها، وربما فرض عقوبات عليها كتلك التي فُرضت على العراق، والدول المرشحة بقوة لهذا هي سوريا ولبنان والسودان.

المطلب الثالث : تدهور النظام الرسمي العربي وانهياره دون وجود بدائل

1 – يطلق على هذا السيناريو توصيف" التراجعي" ويقوم على فكرة أن النظام بالغ التدهور وأنه إن لم يكن قد انهار فعلا فهو في سبيله إلى ذلك في المستقبل المنظور، وبالتالي فإن المسار المحتمل إذا استمر منطق التراجع والتدهور الحاصل حاليا في النظام الرسمي الإقليمي العربي، وهو – أي السيناريو– تقل بصدده احتمالية عدم التأكد بدرجة معقولة.

2 – تتأكد صلاحية وقدرات مفهوم النظام الإقليمي الرسمي العربي للتعامل مع هذا السيناريو من الناحية التفسيرية والتحليلية خاصة في بداياته كفقدان أحد الشروط الاساسية لتعريف المفهوم، أو ذوبان النظام ذاته في كيان آخر، غير أنه يقصر عن التنبؤ بما سيؤول عليه النظام بعد انهياره أو البدائل المتاحة أمامه.

3– وإذا كان النظام العربي قد دخل منذ فترات طويلة هي عمره تقريبا سلسلة من الحروب العربية العربية الباردة والساخنة، أقلها بالاصالة وغالبها بالوكالة، وبسببها وفي موازاتها الحروب العربية الخارجية مع إسرائيل ومع الدول المجاورة وقوى التحالف الغربية، بحيث تركته في طور التداعي والوهن والانهيار. وغدا النظام الاقليمي الرسمي العربي وجامعته العربية كأنه "بئر معطلة وقصر مشيد". وقد رأيناه كما ذكرنا قد انهار فعلا بغزو العراق للكويت (1990) وتكرس انهياره بالاحتلال الامريكي البريطاني للعراق (2003) الامر الذي سلب كما أسلفنا النظام العربي أحد شروط إقليميته، فقد انتقلت قوى النظام الدولي من كونها تمثل نظام

التغلغل والاختراق الذي يؤثر على التفاعلات والقرارات في النظـام، إلـى كونهـا صـاحبة اختصاص وسلطة لاتخاذ القرار في هذا النظام.

4- وفي الوقت الحالي يتكرس هذا الانهيار عبر الانقسام الحقيقي الذي أشـرنا إليـه إلـى محورين بينهما مناطق رمادية لدول الاعتدال ودول الممانعة، فإنه يبدو عاجزا تماما كما كشفت حرب غزة (2009) عند مواجهة تحدياته الأساسية، سواء كانت مرتبطة بالاحتلال في فلسطين والعراق، أو الأزمات الداخلية في معظم الدول العربية، أو بين الدول العربية وبعضها بعضـا. كما أن الرهانات الاستراتيجية أمام المحورين تبدو جد محدودة. محور الاعتدال يعاني تسـاقط خياراته التي راهن عليها بصدد المبادرة العربية للسلام، فاليمين الإسرائيلي تسلم الحكم بكل مـا يعنيه، والحالة الفلسطينية مازالت تراوح مكانها في الانقسام، وأميركا غير راغبة في الضـغط على إسرائيل بل وتسعى لمحور الممانعة سوريا وإيران.

أما محور الممانعة، فيبقى -رغم كون إيران عمقا إستراتيجيا للنظام العربي- يعاني من نقص إمكانيات الفعل وحصار المحور الاول له. ومن المتوقع وفقا لهذا السيناريو ومع المزيـد من سياسات المحاور أن يصل النظام إلى الانهيار دون وجود بدائل حقيقية تقوم بملء فراغ هذا الانهيار.

المطلب الرابع : تغيير النظام الرسمي العربي مع وجود البدائل

ذوبان النظام العربي في النظام الشرق أوسطي، باعتبار أن النظام الاقليمـي العربـي الراهن لن يستطيع الصمود أمام التحديات التي خلفتها الحرب على العراق، وسـيتوقف شـكل النظام العربي إلى حد بعيد على طبيعة وشكل النظام الشرق أوسطي الذي قد يبزغ عملياً بعـد استقرار الوضع في العراق والسيطرة الامريكية عليه بشكل شامل وكامل.[1]

وهو الأصعب لكنه المأمول رغم حالة التشاؤم والأوضاع المتردية للنظام العربي ويتمثل في عملية إحياء هذا النظام ليتمكن من القيام بمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنيـة التي تواجهها المنطقة كحزمة متكاملة، فالمدخل المناسب للرد على تلك المخاطر يتمثل ي إدراك أن التحديات التي تواجه النظام العربي وتهدد الدولة القطرية مترابطة، وأن العجز الذي يواجهه النظام العربي سرعان ما سينعكس على الدول العربية فرادى ويعمق من ضعفها وهامشيتها.

1 - يطلق على هذا السيناريو توصيف "ألتغييري" أو "الثوري" وهو يقوم على فكرة أن النظام الرسمي العربي الحالي لم يعد يحمل مقومات البقاء ولا يقوم بأي وظيفة حقيقية مـن وظائفـه.

---

(1) العيسوي، أشرف، المرجع السابق، ص 72 .

ويتفق مع السيناريو السابق أنه في طريقه للانهيار ويجب بالتالي لتفادي وقوع فوضى، الترتيب للعملية وتحويلها إلى منطق تغييره، ويزداد بصدد هذا السيناريو احتمالية عدم التأكد.

2 – لا يعتبر مفهوم النظام الإقليمي/الرسمي العربي صالحا من الناحية التحليلية أو التفسيرية للتعامل مع هذا السيناريو لكونه ينطلق بداية من مفهوم التغيير الكلي الذي يخالف غاية وأهداف مفهوم النظام –كما أسلفنا– وهي "الاستمرار"، و"الاستقرار" ولو في إطار التغيير المتدرج، كما أن المفهوم لن يكون صالحا أيضا في التنبؤ بهذا المسار والسيناريو لأن مفهوم عملية "التغيير" ومنطقها يخرج بها عن إطار مفهوم "الاقليمية" إلى الكيان "الحضاري" الاوسع والذي يحتوي الاقليم ولا يذيبه.

3– نقصد بـ "التغيير" في هذا السيناريو القيام بمجموعة من الافعال والممارسات التي تفضي إلى إحداث "نقلات نوعية" في أنماط تفاعلات النظام، وسياساته، وتحالفاته الاساسية.

وبالتالي يكون الوضع إزاء تغييرات جذرية أو ثورية ينتقل خلالها النظام من وضعية "القبول" و"التكييف" مع الاوضاع السائدة إلى رفضها والسعي لتقويضها عبر طرق وآليات ثورية بالاساس، وإقامة "بدائل" جديدة تحل مكانها عمليا.

وإن كان البعض يرى أن ثمة إمكانية لحدوث التغيير مع بقاء الوحدات المكونة لهذا النظام على حالها، أو من خلال إحداث تغيير فيها نفسها.

4– إضافة إلى ما أوردناه في السيناريو السابق، فإن ثمة أسبابا حقيقية، بعضها بنيوي أصيل، وبعضها يتعلق بالتفاعلات السياسية الجارية الان، تفضي إلى "تغيير النظام الرسمي العربي".

فالنظام العربي يعاني عدة أزمات حقيقية –لن ندخل في تفاصيلها– منها "أزمة الشرعية" بمعنى انفصال نخبه الحاكمة عن الشعوب والقوى الاجتماعية، وأزمة هوية في ظل تصاعد "الهويات الوطنية القطرية" وارتفاع فعالية الهوية الاسلامية التي تجسدها حركات المقاومة الشعبية بالاضافة إلى الحركات الاسلامية في مختلف البلدان، كما أن غالبية دول "النظام" الاساسية تعاني "أزمة خلافة سياسية" لحكامه الذين تعدت أعمار معظمهم العقود الثمانية، إضافة إلى أزمات "التكامل والاندماج الوطني" الذي تعانيها معظم دوله ووحداته.. إلخ، كما أن النظام لا يملك تصورا إستراتيجيا لمستقبله، وقد وقع أسير التناقضات المتعددة، فكثيرا ما يعد، وقليلا ما يفي بوعوده، كما أهدر ثروات شعوبه في كثير من المسالك والدروب، وأضاع جامعه المشترك مع غيره من الشعوب المسلمة، وكذلك تعرض للاختراقات من كل الاتجاهات.

5– الواقع أن التغييرات التي يتعرض لها "النظام العربي" تعود أسبابها إضافة إلى ما سبق – للقصور في القيام بوظائفه الاساسية، وإذا كانت "وحدات" النظام تحاول الاصلاح والترقيع فإن

"القوى الاجتماعية" و"التيار الاوسع" على المستوى الشعبي- التيار الاسلامي بأطيافه المختلفة السنية والشيعية- ومن خارج المؤسسات الدينية التقليدية، يطرح آلية تقوم على دمج "النظام العربي" في إطار أوسع هو عمقه "الاسلامي".

6- "الكيان الحضاري الاسلامي" يعد مفهوما نظريا وتحليليا بديلا، تم طرحه في ذات السياق والتوقيت الذي طرح فيه مفهوم "النظام العربي" وإن لم يقدر له نفس الشيوع والانتشار، ويحوي هذا الكيان أربعة تطبيقات أو نماذج للكيان الحضاري، وكيفية تأسيسه عمليا وفعليا:

أ. النموذج التركي "العثمانية الجديدة" والتي تقوم على فكرة "الإسلام المعتدل" المتصالح مع الغرب، ويزكي هذا النموذج القيمة "الديمقراطية"، والانجاز "الاقتصادي".

ب. النموذج الإيراني "الطرح الثوري" والذي يقوم على فكرة "الإسلام الثوري" المعادي للغرب، ويزكي هذا النموذج التقدم "التكنولوجي" و"النووي" والاستقرار السياسي.

ج. الطرح الأسيوي بنموذجية "الماليزي" و"الاندونيسي"، والذي يقدم فكرة "الإسلام الحضاري" في ظل الانجاز الاقتصادي والتكنولوجي.

د. النموذج الحركي الإسلامي، والذي تقدمه الحركات الإسلامية بمختلف أطيافها أو أشكالها، ويقوم على فكرة "إسلام المرجعية والهوية"، وتختلف في موقفها من "العروبة" سواء بتجاوزها أو اعتبارها خطوة في سبيل الإسلامية.

هذه التطبيقات والنماذج تقدم تصورات لكيفية تكوين "الكيان الحضاري الإسلامي" باعتباره بديلا عن "مفهوم النظام الإقليمي العربي" يتضمن جانبيه في النظرية والممارسة. وفي رأينا إن تغيير "النظام العربي" المنهار والذي ورثناه من حقبة ما بعد الاستقلال مباشرة، ليس في الإمكان دون تغيير "الأنظمة الداخلية الوطنية" في هذه البلدان، إن مأساة الشعوب العربية تأتي من "الأنظمة" التي فرضت عليها بقوة "الانقلابات العسكرية" فترة، ثم بتزوير إرادتها فترة أخرى، وإذا أردنا تغيير القواعد الحاكمة للعلاقات العربية-العربية فلا بد بداية من تغيير قواعد السلوك السياسي الداخلي، ودون ذلك فإن الحسابات المحدودة والرؤى الشخصية والضيقة لبعض القيادات من الكبار والصغار ستظل تتحكم في مصائر أمتنا، ومن ثم فلا مجال لحديث عن مستقبل!!

الخاتمة:

تتناول الخاتمة نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث من خلال تحليله لمراحل تطور النظام الإقليمي العربي في ضوء العلاقة بين جدلية القومية والقطرية , كما تتناول التساؤلات التي أثارتها الدراسة وتحتاج إلى المزيد من البحث , ولما كان من أهم أهداف البحث العلمي هو الوصول إلى نتائج واستنتاجات وتوصيات تساعد في تحقيق فهم أشمل للمشكلة ووسائل حلها , فأن دراسة النظام الإقليمي العربي تعد من أهم الدراسات التي تتناول موضوع العمل العربي المشترك وتأثير القومية والقطرية على النظام الإقليمي العربي .

النتائج والدروس المستفادة :

من خلال التحليل العلمي الدقيق لتأثير القومية والقطرية على النظام الإقليمي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية على هذا النظام أمكن الوصول إلى النتائج التالية :

أ- أثبتت الدراسة أن النظام الإقليمي العربي عبر مراحله المتغيرة والمتقلبة لم يتعامل مع الطرح القومي بشكل يساهم في إيجاد كيان عربي موحد يعبر عن غايات ومطالب الشعوب العربية. فالفكر القومي العربي منشغل بمشكلة وطن عربي مجزأ .وقد رأى في تجزأ العرب السياسي العائق الحقيقي للمجتمع العربي ، هذا الانفصال بين الدولة الإقليمية القطرية والدولة العربية الجامعة وبين الوحدة والتجزئة .

ب. أن الاختلاف حول الفكرة القومية –الهوية العربية أدى إلى تحولها شيئاً فشيئاً الى فكرة سياسية قبل أن تصبح فكرة اجتماعية ومعرفية ، وان أضحت لدى الجماهير حركة عاطفية عظيمة، ثم تأجيج الخلاف حول الفكرة السياسية ؛مما الحق حيفاً كبيراً بالفكرة القومية ، علما أن الفكرة القومية في الأصل تستند الى العنصر الديني والتاريخي دون أن تتصف بالحراك الاجتماعي المنظم والحقيقي، ثم اخذ العامل الاجتماعي القومي يتكون سياسيا في نطاق الدولة العثمانية بدليل مشروع محمد علي في مصر . وبقية المشاريع في البلدان العربية الأخرى ، واخذ يتجذر في الوسط الفكري السياسي على حساب الاجتماعي إبان مواجهة الاستعمار الأوربي – الصهيوني الذي لا يخفى على احد.

ج. لقد تحولت الفكرة القومية الى فكرة سياسية بايدي الحركات الفكرية ثم الأحزاب والأنظمة السياسية على اختلاف تياراتها ومبادئها ومذاهبها ، ومن ثم أصبح النظام السياسي

نظاماً خلافياً مما يعني أن المشروع القومي قد حمل كل مقدمات التدهور السياسي الذي قاد الى انكسار الفكر القومي العربي على الرغم من وجود الشعور العاطفي القومي النبيل في نفوس العرب .

د. أن العلاقة بين الفكر القومي العربي ونظام الدولة تكشف عن وجود علاقة شائكة فحينما كان الفكر القومي العربي التقليدي يرى في الدولة زرعاً اجنبياً لا شرعية له، وان حدودها كاريكاتورية بطبيعتها ،فان الفكر القومي العربي والحركة القومية العربية وجدا مساعدة من الدولة القطرية لنشر هذا الفكر على الشعوب والوصول الى السلطة دون الاعتماد على أسس علمية وعقلية سليمة مرتبطة بالواقع العربي المعاش ، وتناول المطبقين لهذا الفكر بشكل مختزل وليس على مستوى كلي كما حصل في مصر .

هـ. إن النشاطات التكاملية العربية تتعثر في مسيرتها، ومعظمها لا يتجسد مادياً على ارض الواقع، بفعل السلوك المتعمد والتكريس من نظام إلى آخر، فالأنظمة العربية لا تعرقل مسيرة التكامل لأنها لا تدرك انها تفعل ذلك، بل هي تعرقلها بوعي وتخطيط في أكثر الأحيان، ولن تغير هذه الأنظمة من سلوكها لأنها أسيرة مفاهيم سياسية تحاول من خلال حماية أمنها الوطني .

و. أن شرعية الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية هي من شرعية الدول التي أسستها، ولم يعد ثمة مجال أمام إعادة بناء شرعيتها، وهو ما لن يتأتى لها إلا باستنادها إلى شرعية شعبية واجتماعية، نظير تلك التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي مثلاً. إن هذه الشرعية الاجتماعية والشعبية هي ما سيمنح الجامعة قوة وقدرة على الضغط على القرار الرسمي العربي. والثانية أن شرعية اجتماعية وشعبية للجامعة ستمكن من النظر إليها باعتبارها تمثل رأياً عاماً عريضاً وليس نخباً حاكمة مفصولة عن شعوبها.

ز. استطاعت الأنظمة السياسية العربية تهميش المجتمعات العربية بكل ما تحويه وتعطيل دورها في الحياة السياسية العربية وعدم قدرتها على ممارسة دورها السياسي والاجتماعي لاعتبارات دينية وعرقية ، وعدم منح الشعوب العربية الحريات وحقوق الإنسان مما أثر على قوة النظام السياسي لكل دولة ، والتي تنعكس على النظام الإقليمي العربي .

تقييم النظام الإقليمي العربي :

لقد اشرنا من قبل الى السلبيات التي نجمت عن اتباع المدخل الإيديولوجي القومي فقط لإقامة التنسيق او الوحدة بين الأقطار العربية ، فرغم انطلاقه من وحدة التاريخ والثقافة واللغة والمصلحة المشتركة بين الشعوب العربية ، فأنه لم يكن متفاعلاً بالقدر الكافي مع الظروف الخاصة بكل قطر عربي على حدى سواء أكانت داخلية ام خارجية. وقد نجم عن ذلك ازدواجية حادة في سلوك الأقطار العربية بين القول والفعل ،ففي الوقت الذي تمتلىء فيه التصريحات والبيانات وأحيانا الدساتير العربية بالتأكيد تلو التأكيد على الرابطة القومية ،فان الأقطار العربية استنكفت عن ترجمة ذلك الى إجراءات عملية سواء داخل إطار المؤسسات العربية مثل: الجامعة العربية او خارجها.

وباختصار شديد فأن المطلوب هنا هو ربط المصلحة الذاتية والخاصة لكل قطر بالمصلحة العربية العليا ، لان الشعوب والحكومات لا تدافع عن مقولات مجردة مهما كان نبلها ،ما لم تكن ذات صلة مباشرة بواقعها المعاش ،أن هذه النظرة تفترض درجة عالية من التفهم والدراسة والمعلومات عن كل قطر عربي على حده ومصالحه الذاتية ومدركاته لطبيعة الأخطار المحيطة به وإمكانياته ودرجة نموه الاقتصادي والاجتماعي ، وحاجاته الأساسية من الأمن والتنمية.

ليس معنى ذلك إهمال الأبعاد الثقافية والروحية والحضارية للأمة العربية ، فلعل هذه الأبعاد تظل الإطار الباقي والأصيل –رغم كثير من الهزات –الذي يربط الأقطار العربية ببعضها البعض. ولكن هذه الأبعاد في حد ذاتها تحتاج نظرة جديدة تتناسب مع التحديات المحلية والإقليمية والعالمية خلال العقود الثلاثة المقبلة ، فالسيادة القومية العربية أصبحت مهددة بفعل الأقمار الصناعية الغربية ووسائل الاتصال العالمية والهجرة الآسيوية ومن ثم أصبح ضروريا البحث عن وسائل لتطوير مضمون الخطاب السياسي العربي بحيث يمكن تبادله ونقله بين الأقطار العربية ، وحتى لايكون أداة للفرقة ولكن سبيلاً للوحدة .

إن مراحل تطور النظام الإقليمي العربي تثير لدى الباحث تساؤلات حول المدخل أو الأساس الذي يمكن من خلاله تحليل وإدراك المحددات الأكثر تأثير على تفعيل وزيادة مجالات التعاون بين الدول العربية ، سواء في إطار الجامعة العربية او من خلال الأطر الفرعية الأخرى .

أثبت المدخل الإيديولوجي القومي فقط لإقامة التنسيق او الوحدة بين الأقطار العربية فشله في التطبيق العملي ، فرغم انطلاقه من وحدة الدين والتاريخ والثقافة واللغة والمصلحة المشتركة بين الشعوب العربية ، فانه لم يكن متفاعلاً بالقدر الكافي للظروف الخاصة بكل قطر عربي على حدا سواء أكانت داخلية ام خارجية، وكذلك لم يكن قادراً على إيجاد برامج متكاملة للعمل العربي المشترك بما يوفر قاعدة يمكن الانطلاق من خلالها للتنسيق والتعاون العربي ، فالرابطة القومية أصبحت تتمثل بمجموعة من الشعارات والنداءات للدول او الأحزاب السياسية ، ولكنها تفتقر دائماً إلى تحويلها إلى واقع عملي يشعر به المواطن العربي ، في ضوء ما وصلت إليه التدخلات الإقليمية والدولية من مستوى خطير تجاوز مرحلة التدخل في القضايا السياسية إلى تحديد التوجهات السياسية الداخلية والخارجية للدولة القطرية ومن ثم على مستوى النظام الإقليمي، حتى تعميق مفهوم الدولة القطرية وأصبح حقيقة ثابتة في الوطن العربي لها قواعدها والمدافعين عنها وتحظى برعاية دولية لحماية السيادة الوطنية والدفاع عنها .

إن القومية العربية انطلقت من مفكرين قوميين حاولوا من خلال أطروحاتهم الوصول الى تبني توجهاتهم السياسية للقيادات السياسية العربية عبر مراحل تطور النظام الإقليمي العربي، ولكن بسبب ما واجهه النظام من تحديات وتهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية أثرت على بناء الدولة الوطنية التي تضم في مكوناتها كافة الأطياف السياسية ، ويضاف الى ضعف الطرح القومي العربي بسبب قلة المفكرين العرب الذين يتصدوا للدفاع عن هذا الفكر والطرح من خلال وضع أسس منهجية تعالج المشاكل التي يعيشها العالم العربي في مختلف المجالات ، أن القومية والقطرية تعد من أهم المتغيرات التي لها دور رئيسي مؤثر في تفعيل عمل المؤسسات العربية التي تهدف إلى دعم العمل العربي المشترك، فالاستعمار استطاع أن يترك له منفذ يمكن من خلاله أن تثير الخلافات بين الدول العربية في أي لحظة عبر الزمان والمكان .

إن فشل الدول العربية في الالتزام بتعهداتها في إطار علاقاتها العربية، إنما يرجع إلى طبيعة الأهداف العربية نفسها من جهة، ولطبيعة العلاقات بين الدول العربية من جهة ثانية، فالأهداف العربية العليا هي نوع من الأهداف العامة للنظام العربي ككل، والتي يصعب تصور وجود دولة عربية معادية لتحقيقها بشكل علني على الأقل، لكن عدم تساوي العائد من تحقيق الأهداف العربية العليا.

إن التحولات في النظام الدولي الجديد والحرب على الإرهاب واحتلال العــراق , ومــا يجري في السودان والصومال ولبنان وفلسطين , كلها عوامل تشير إلى هشاشة النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على التكيف مع هذه المتغيرات وفق متطلبات المرحلة الحالية .

إن النظم العربية قد ترددت بين الانتماء الوطني بمعنى الارتباط بـــ "قطعة من الأرض تعرف باسم الوطن"، والانتماء الوطني بمعنى الارتباط " بجماعة من البشر تعرف باسم الأمـــة" وعادة ما برز الاتجاه الأول في أعقاب الأزمات التي اجتازها النظام العربي كما فـــي أعقـــاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وعزل مصر عن مؤسسات العمل المشترك، كما تكرر في أعقـــاب حرب الخليج الثانية مع غلبة منطق الدولة في التفاعلات العربية– العربيـــة. كـــذلك تعرضـــت الأيديولوجية القومية إلى تحد من نوع مختلف جسدته الأيديولوجيات والانتماءات الإثنيـــة دون القطرية، وارتبط ذلك بدوره بتأزم أوضاع النظم العربية فضلاً عن تأثره بـــالمتغيرات الجديـــدة على الساحة الدولية (صحوة الإثنيات). وعلى صعيد آخر، وفي إطار الفكر القومي ذاته طرحت صياغات مختلفة لكيفية إقامة دولة الوحدة وشكلها. ففي المرحلة الأولى تردد الفكر القومي بـــين اقتراح الدولة الفيدرالية العربية المستقلة عن الحكم العثماني ونوع من الحكم اللامركزي للعرب في إطار الخلافة العثمانية. وفي المرحلة الثانية اتجه الفكر القومي إلى المناداة بالدولة الاندماجية التي يتحمل مسؤولية تأسيسها زعيم سياسي تؤازره القوة الشعبية. وفي المرحلة الثالثـــة كـــان التردد بين الشكلين الاندماجي والفيدرالي وأيهما أنسب للظروف الســـائدة مـــع التركيـــز علـــى دور التنظيم الثوري تحقيق أي الخيارين، أما في المرحلة الرابعة فقـــد تحققـــت الغلبـــة للشـــكل الفيدرالي للوحدة المرغوبة.

إن الرابطة التنظيمية بين الدول العربية التي تعبر عن نفسها بصورة أساسية في الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، علاوة على عشرات الاتحادات والجمعيـــات علـــى المســـتوى العربي. وتبدو أهمية هذه الجامعة في ما وصفها به أحد المفكرين من أنها ليست مجرد تنظـــيم قانوني يقف على حافة النظام الإقليمي العربي، بل هي تمثل طرفاً أصيلاً من أطرافه تتفاعل معه بالتأثير والتأثر. فهي تتأثر به من خلال الالتزام بفكرته القومية، والمحافظة على التوازن الدقيق بين الفكرة وسيادة الدول الأعضاء مع ما تتعرض له أثناء ذلك من مختلف أنواع الضغط. وهي تؤثر فيه طالما أن كل فشل تمنى به يقلل من فعالية العمل العربي المشترك، والعكس صـــحيح، والأصل في جامعة الدول العربية أنها قامت بنص ميثاقها وبمقتضى اتفاقية الـــدفاع المشـــترك لتنهض بعدة وظائف يمكن بلورتها في ما يلي: "تنسيق الدفاع عن الدول العربية التي اســـتقلت، ورعاية مصالح تلك التي لم تستقل بعد، ودعم التعاون بين الدول العربية في مختلف المجـــالات وحفظ الأمن والسلام في علاقاتها بعضها ببعض".

التوصيات :

انطلاقا من الرؤية السابقة للعلاقات بين الأقطار فسوف يكون من الضروري إعادة النظر في المؤسسات العربية القائمة (الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية) بحيث تناسب هذا المفهوم وتكفل تحقيق اكبر قدر ممكن من التناسق والتكامل، وليس الوحدة بين الأقطار العربية فقط.

على ضوء ذلك فإن الباحث يوصي بما يلي:

- العمل على إعادة بث روح القومية والعمل العربي المشترك بين فئات المجتمع العربي الذي يعيش في حالة من التشتت الذهني ، وعدم إدراك لما تواجهه الأمة من أخطار ، من خلال استغلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة ، والجامعات والمدارس ليدرك المواطن العربي وخصوصاً فئة الشباب ما يواجهه من تحديات تدفعه إلى الإيمان بالوحدة لان الوحدة العربية لن تتحقق إلا من خلال الشعوب فقط .

- ضرورة إعادة النظر في كثير من المفاهيم السياسية(الإقليمية ، القومية ، الوطنية ، المواطنة، العدو الرئيسي) التي ترتبط بالعمل السياسي العربي إذ لابد من نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان كمدخل مهم للبدء بالعمل العربي المشترك .

- العمل على بناء نظام إقليمي عربي قوي قادر على حماية نفسه من التدخلات الخارجية ، فالتجارب العربية في التحالف مع العالم الخارجي قد أثبتت فشلها وانعكاسها على واقع الدول العربية وتراجع إمكاناتها في كثير من المجالات .

- ساهم الإعلام العربي الموجه في ترسيخ بعض المفاهيم السياسية لدى الشعوب العربية التي كانت تعتمد على وسائل الإعلام الرسمية في معلوماتها وتكوين آرائها واتجاهاتها نحو بعض القضايا العربية وخصوصاً المتعلقة بالوحدة العربية والقومية العربية مما ساهم في فترة الستينيات والسبعينيات في تكوين رأي عام عربي مؤيد للفكر القومي، إلا أنه وفي ظل الانفتاح الإعلامي وانتشار وسائل الاتصال الحديثة وخصوصاً القنوات الفضائية والإنترنت مما ساهم في تعزيز ونشر بعض المفاهيم السياسية التي تركز على مفهوم القطرية.

- إن إعادة بناء المشروع القومي يستلزم من أبنائه التحلي بالقيم الإيجابية المادية والروحية الأصيلة فيه في الوقت الذي تتبنى الدول العربية الانفتاح على تحليل دقيق للتجارب القومية

والدولية ودراستها بشكل علمي من قبل مثقفيها وساستها. فقد أدرك جميعهم من خلال الأحـــداث العظيمة والمتسارعة في العالم، ومن خلال معاناتهم الشديدة مع الثقافات الوافدة وقيمها، أن مبدأ الانفلات من البرامج العلمية العقلية والمنهجية المدروسة والدقيقة قد أدى إلى مزيد من الفوضى والانحدار، وتبين لهم أن الابتعاد عن القيم الجمالية والأخلاقية قد أضر بالمشـــروع النهضـــوي الوطني والقومي.

– إعادة طرح مفهوم القومية من منظور عصري يقوم على أساس الدين الإســـلامي ،لأن هذا الدين له القدرة على استيعاب كل الخلافات العربية إذا أخذت من منطلق ديني فقط ، وليس على أسس أخرى لان الدين المرتكز الوحيد القادر على جمـــع الـــدول العربيـــة وتوحيـــدها ، وتصديقاً لذلك قوله تعالى : "إنّ اللهَ لا يغيّر ما بقوْمٍ حتّى يغيّروا ما بأنفسهم". سورة الرعــد , الآية 11

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، سعد الدين، (1984)، **قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (عرض للدراسة الميدانية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الدوري، عبد العزيز، (1984)، **التطور التاريخي للأمة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- إبراهيم، محمود وآخرون، أحمد، (2004)، **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1 .
- ابن عساكر، علي بن الحسين، (1351هـ)، **تهذيب التاريخ الكبير**، تحقيق عبد القادر بدران، الجزء الثاني، روضة الشام، دمشق.
- أبو جابر ، كامل ، الرفوع ، فيصل ،(1987)، **النظام الاقليمي العربي من منظوره التاريخي: 1967-1987**، في النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان.
- ابو دية ، سعد ،(1986)، **دراسات في القضايا العربية** ، عمان – الاردن.
- أحمد صدقي الدجاني، **مستقبل العلاقة بين القومية العربية والاسلام**، محمد أحمد خلف الله، القومية العربية والاسلام.
- أحمد يوسف أحمد، (ب. ت)، **العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي**، مناقشة لبعض الابعاد السياسية، أحمد صدقي الدجاني، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي.
- إدريس، محمد السعيد، (2000)، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى.
- أسامة الغزالي حرب، (1987)، **النظام العربي تحت التهديد**، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر النظام الاقليمي العربي، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، عمان – الاردن.
- أسامة، الغزالي حرب، (1987)، **النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية**، المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، 15-17 أيلول سبتمبر 1987، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية.

- الادريسي، محمد المداح، (1991)، **الوطن العربي بين الفاعلية والتهميش في عالم متغير**، مجلة الوحدة، عدد 86، نوفمبر 1991>
- الاسطل، كمال محمد، (1999)، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي**، سلسلة دراسات استراتيجية.
- البيطار، نديم، (1983)، **جذور الإقليمية الجديدة أو العمل الوحدوي والتخلف العربي**، الدراسات الاقتصادية والسياسية، بيروت، معهد الإنماء العربي.
- الجابري، محمد عابد، (1987)، **مستقبل الفكر العربي واشكالية التقدم والوحدة**، شؤون عربية: العدد 5 سبتممبر.
- الجابري، محمد عابد، (1988)، **الخطاب العربي المعاصر**، دراسة تحليلية نقدية، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد، (2000)، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4.
- **الجامع الصغير**، 555/1 ، حديث رقم 4100.
- الحديثي، خليل إسماعيل، (2001)، **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية**، بيت الحكمة، بغداد.
- الحسيني، محمد تاج الدين، (1989)، **اتحاد الواقع العربي بين واقع التجزئة وآمال الوحدة**، مجلة الوحدة، عدد 53 ، نيسان 1989.
- الحصري (أبو خلدون)، ساطع، (1985)، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري، ط 2 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الدوري ،عبد العزيز ، (1984)، **حول التطور التاريخي للأمة العربية**، ورقة قدمت إلى : القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.
- الرعود، عبد اللطيف، (1999)، **الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الاردنية الهاشمية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان ، السودان.
- السيد سعيد، محمد، (1992)، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- السيد يسين، مشرف، (1992)، **التقرير الاستراتيجي العربي** , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

- السيد، يسين مشرف، (1986)، **التقرير الاستراتيجي العربي** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- الشال، نهلة، (2000)، **الجامعة العربية: نحو الفاعلية**، صحيفة الحياة.
- الطواني، يوسف، (2003)، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، مركز دراســــــات الوحـــــــدة العربيـــة، بيــــــــــروت.
- العويني، محمد علي، (1983)، **العالم العربي والنظام الدولي** ، مجلة شؤون عربية، العدد (27).
- العيسوي، أشرف سعد، (2003)، **حرب الخليج الثالثة ومستقبل النظام الإقليمي العربي**، مجلة شؤون خليجية، العدد 33، ربيع 2003.
- الغزالي أسامة ، حرب، (1987)، **النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية**، المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية.
- الغزالي حرب، أسامة، (2002)، **هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001م؟**، السياسة الدولية، العدد 147.
- الفيلالي، مصطفى، (1990)، **التجمعات الاقليمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، عدد2.
- قزيها، وليد، (1984)، **التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- القويسي، حامد، **مفهوم النظام الرسمي العربي، رؤية نقدية تحليلية**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: www.aljazera.net
- الكيالي، عبد الوهاب، (1981)، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1.
- المنوفي، كمال، (1987)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الطبعة الاولى، شركة ربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
- المنوفي، كمال، (1987)، **التأصيل النظري لمفهوم النظام السياسي**، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

- مطر، جميل، (1984)، **التجارب الوحدوية الوظيفية**، الجامعة العربية – مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الناصر، عبد الواحد ، (1992)، **العلاقات الدولية**، الأصول والمتغيرات الجديدة، ط3 ، مكتبة بابل، الرباط.
- النجار، أحمد السيد، (2001)، **الفساد ومكافحته في الدول العربية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة.
- النظام الإقليمي العربي، (2008)، **مبادرات الإصلاح**، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2003–2004، نقلاً عن الرابط التالي:

9-10-2008 http://www.ahram.ogr.eg

- انصاري، محمد جابر ، (2000)، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطري: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، المجلد الأول.
- إبراهيم، سعد الدين، (1994)، **الملل والنحل والاعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة.
- بركات، حليم، (1985)، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط 2 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بستكي، نصرة عبد الله، (2003)، **أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- بغدادي، عصام، (2008)، **مؤتمرات القمة العربية**: نقلاً عن الرابط التالي:

Htt://www.alhalem.net

- بن سعيد، سعيد، (1987)، **الإيديولوجيا والحداثة**، قراءات في الفكر العربي المعاصر ، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- طربين، أحمد، (1978)، **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟**، سلسلة الثقافة القومية، ع14، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- توفيق إبراهيم، حسنين، (1992)، **الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد**، دراسة تحليلية نقدية، مجلة شؤون عربية، عدد 69.
- جماعة من المؤلفين، (1992)، **رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط**، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- حامد، مجدي، (2004)، **جامعة الدول العربية ، مدخل إلى المستقبل**، عالم المعرفة للنشر، أيلول، مطابع السياسة، الكويت.
- حسين، زكريا، (2003)، **إعادة صياغة الشرق الاوسط في المنظور الامريكي**، مجلة البيان الاسلامية، لندن، العدد 188، يونيو 2003م.
- حماد، مجدي (2004). **جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل**، الكويت، مجلة عالم المعرفة، مطابع السياسية.
- حمادي، سعدون، (2003)، **تجديد الحديث عن القومية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حمادي، سعدون، (2008)، **مشروع الوحدة العربية ما العمل؟** مركز دراسات الوحدة العربية.
- خليل، حسين، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**، نقلاً عن الرابط اللإكتروني: **Drkhalilhussein.logspot.com**
- **دراسات في الدبلوماسية العربية**، (1967)، معهد الدراسات اللبنانية، الجزء الخامس، بيروت.
- راتب، عائشة، (1968)، **العلاقات الدولية العربية**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- ربيع، حامد، (1973)، **نظرية الأمن القومي العربي**، دار الموقف العربي، القاهرة.
- ربيع، محمد محمود ، مقلد، إسماعيل صبري، (1994)، **موسوعة العلوم السياسية**. جامعة الكويت ، الكويتش.
- سالم، نادية، (1979)، الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع ، سلسلة الدراسات الاجتماعية (4)، مطبعة الاتحاد العام التونسي للنشر، تونس.
- سالم، نادية، (1979)، **الشخصية القومية بين الدراسات الوصفية والدراسات التجريبية**، في الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع.
- ست ابوها، ماهر عاهد، (1989)، **مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.
- سعد الدين، إبراهيم وآخرون، (1988)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- سعد الدين، إبراهيم، (1984)، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**، ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- سعيد أبو عامود، محمد، (1992)، **الاحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الاقليمي العربي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 108.
- سعيد، عبد المنعم، (1988)، **العلاقات العربية الأمريكية – الحاضر والمستقبل**، مجلة المستقبل العربي، عدد 168، كانون أول 1988م.
- سلامة، غسان، (1989)، **عوائق الواقع العربي القطري**، ورقة قدمت إلى ندوة الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المركز.
- شرابي، عبد العزيز، (2008)، **برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية**، ورقة قدمت إلى ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- شوقي عبد العال حافظ، محمد، (1993)، **موقع العرب من النظام العالمي الجديد**، مجلة شؤون عربية، عدد 75.
- صالح، عطا محمد، وتيم، فوزي أحمد، (1988)، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، بنغازي، جامعة قاريونس، الجزء الأول.
- طرابيشي، جورج، (1982)، **الدولة القطرية والنظرية القومية**، بيروت، دار الطبيعة.
- طربين، أحمد، (1957)، **الوحدة العربية من 1916-1945**، منشورات جامعة الدول العربية.
- طواني، يوسف، (2008)، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ظاهر، مسعود، (1989)، **في الحوار المفتوح – الوحدة تحديات المستقبل: ما العمل؟** (حوار مفتوح) ورقة قدمت إلى: ندوة الوحدة العربية في الفكر والممارسة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الحي، وليد، (1987)، **معوقات العمل العربي المشترك**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (12)، بيروت، ط1.

- عبد الشفيع عيسى، محمد،(1996) "**الشرق أوسطية.. ومكانة مصر العالمية مكانة في الوطن العربي والعالم الاسلامي، أم مكانه في الفضاء الغربي – الامريكي؟**". محمود مصطفى، نادية، "محرر"، **مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة.**
- حافظ عبد العال شوقي، محمد (1993)، **العرب والنظام الدولي الجديد**، مجلة شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر 1993.
- عبد الغني ، جاسم محمد، (1990)، **المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي139 ، 1990/9.
- عبد الفضيل، محمود، (1999)، **الفساد وتداعياته في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 22.
- عبد المجيد، وحيد، (1992)، **تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي في العالم العربي والإسلامي**، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، عدد 5 ، شتاء 1992.
- عبد المجيد، وحيد، (2002)، **التقرير الاستراتيجي العربي 2001م**، مركزالاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلاً عن موقع الجزيرة الالكتروني، الرابط التالي :
http:// www.aljazeera.net/books.2001/11/11-27.htm#
- عبد المنعم مسعد، نيفين، (1991)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- عبد الواحد، عبد الناصر، (1993)، **العلاقات الدولية: المتغيرات الجديدة.**
- عصام، نعمان، (1988)، **نحو مشروع دستور الاتحاد العربي**، ورقة قدمت الى ندوة الوحدة العربية – تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتعقيبات والمناقشات التي دارت حول هذه الورقة.
- عفيف البوني، (1983)، **في الهوية القومية العربية، المستقبل العربي**، بيروت، العدد 57.
- علي، عبد المنعم السيد، (1990)، **الاقتصاد السياسي للمداخل الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي**، عدد132.
- عيسوي، إبراهيم، (1989)، **قياس التبعية في الوطن العربي، مشاريع المستقبل العربي البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- غليون، برهان، (1997)، **في الدولة الحديثة: القطرية والقومية وعناصر تقدمها**، الحياة، والمحنة العربية للدولة ضد الامة.
- غليون، برهان، نهاية النظام الإقليمي العربي، نقلاً عن الرابط اللإكتروني:

www.aljazeera.ney

- فلاديمير، لوتسكي، (1980)، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيف البستاني ، بيروت، دار الفارابي.
- فياض، حميد، (1990)، **انعكاسات النظام الدولي على الوطن العربي**، القاهرة، دار م. العربي.
- قرني، بهجت، (2002)، **تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي وأهمية البعد الثقافي المهمل**، مجلة المستقبل العربي، ، العـــــــــدد 24.
- قرني، بهجت، و الدسوقي، علي الدين هلال، (1990)، محرران، **السياسة الخارجية للدول العربية**، ترجمة جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- قطيشات، ياسر نايف ، (2006)، **العلاقات السياسية الاردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي، من ايديولودجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952–2004م.** دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- كوثراني، وجيه، (1995)، **الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- لوتشياني، جياكومو، (1995)، **الريع النفطي والازمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية**، ورقة قدمت إلى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي " فونداسبوني ايني انريكو ماثيي"، إعداد غسان سلامة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.
- مانغولد، بيتر، (1985)، **تدخل الدول العظمى في الشرق الاوسط**، ترجمة أيب يوسف شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
- **مجلة Newsweek Time** خلال الفترة ما بين شهر آب 1990 ونيسان 1991.
- محجوب، عبد الحليم، (2004)، **مستقبل الجامعة العربية في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح: من أجل إصلاح جامعة الدول العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد أحمد خلف الله وآخرون، (ب.ت)، **القومية العربية والإسلام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد رفعت، عبد الوهاب، (2008) ، **مبادئ النظم السياسية** ، دار النهضة العربية، مصر.

- محمد عبد الشفيع ،عيسى، (2008)، ورقة قدمت إلى ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بيروت، مركز دراســات الوحــدة العربية.
- محمد محمود خليل، محمود، (1985)، **الأمن القومي العربي – المصري وحرب أكتوبر**، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من أكاديمية ناصر العسكريــة العليــا – كلية الدفاع الوطنـــي.
- محمود عبد الله، أمين، (1977)، **أصول الجغرافيــة السياسيــة**، القاهــرة، مطبعة النهضـــة المصرية.
- محمود، عوض، (2001)، **أمن جديد وعروبة مختلفة**، صحيفة الحياة.
- أحمد، ثابت، (1995)، **مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي**، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، مالطا، العدد14.
- مصباح تنيرة، بكر، (1989)، **تطور الدبلوماسية العربية في ضوء سياسة الوفاق الدولي**، مجلة شؤون عربية، عدد 58.
- مطر ، جميل ، وهلال ، علي الدين، (1986)، **النظام الاقليمي العربي**، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مطر، جميل وعلي الدين، هلال ،(2010)، النظام الإقليمي العربي، **دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مطر، جميل ، وعلي الدين هلال، (2001)، **النظام الإقليمي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مطر، جميل، (1980)، **التجارب الوظيفية، الجامعة العربية، في الوحدوية القومية العربية في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مطر، جميل، (1999)، **مستقبل النظام الإقليمي العربي – وتحديات النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مطر، جميل، و هلال، علي الدين، (2001)، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية.
- معوض، جلال، (1996)، **الوطن العربي والشرق الاوسط، مشكلة الهوية شؤون عربية**، القاهرة، العدد85.
- مقصود ، كلوفيس، (1964)، **معنى الحياد الإيجابي**، بيروت، دار العلم للملايين.
- نافعة، حسن، (1982)، **القومية العربية والتفكك في الوطن العربي– على آراء فؤاد عجمي**، المستقبل العربي، العدد 4.

- نصار، ناصيف، (1994)، **تصورات الأمة المعاصرة** – دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ط 2، بيروت، دار أمواج.
- نيكسون، ريتشارد، (ب.ت.)، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، دار الهلال القاهرة.
- يس، السيد، (1984) ، **تحليل مضمون كتابات الفكر القومي العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة، بيروت.
- نويهض، وليد، (1992)، **إشكالية الدولة العربية المعاصرة: الانفصال عن المجتمع**، مجلة الاجتهاد، العدد 14.
- يوسف أحمد، أحمد، (1978)، **القومية العربية والوحدة العربية**، مجلة الفكر العربي، السنة الاولى، العددان4–5 (أيلول – تشرين الثاني/1978).
- يوسف أحمد، أحمد، (1988)، **الصراعات العربية – العربية (1945–1981)**، دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة.
- يوسف أحمد، أحمد، (1988)، **العلاقات السياسية العربية – السوفياتية**، مجلة المستقبل العربي، عدد 110، نيسان 1988.
- يوسف أحمد، أحمد، (ب.ت)، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، المستقبلات العربية البلدية، الآثار غير المدروسة للثروة النفطية، 7، القاهرة، دار المستقبل العربي، الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط.
- أحمد يوسف أحمد، (ب. ت)، **العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي**، مناقشة لبعض الابعاد السياسية، أحمد صدقي الدجاني، **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي.**
- يوسف، عبد الحق، (1994)، **المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطية بين أوهام التنمية وحتمية الهيمنة**، مجلة صامد الاقتصادي؟
- الرشدان ،عبد الفتاح ، النظام الشرق أوسطي الجديد، مجلة قراءات سياسية، مصدر سابق، ص61.
- طربين، أحمد (1978)، **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟**، سلسلة الثقافة القومية، ع14، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العيسوي، إبراهيم، (1989)، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشاريع المستقبل العربي البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 175.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Coleman eds. **Politics of The Developing Areas**, (New Jersey: Princeton University Press 1960) .
- David Eston، **A framework for Political Analysis**، (New Jersey: Prentice-Hall Inc، 1965).
- Gavin Boyd، (1980)، **The Conceptual Study of International Regions، in، Werner** J. Feld and Gavin Boyd، eds.، Comparative Regional Systems، Pergamon Press، New York.
- Hazem Beblawi and Giacomo Luciani، (1987)، "Introduction"، in: **The Rentier State، Nation، State، and Integration in the Arab World:** V. 2 (London; New York: Croom Helm، 1987).
- Dawisha، Karem، (1982)، **The U.R.S. In the Middle East, Superpower in Eclipse، Foreign Affairs**، Vol. 61، No. 2. Winter 1982 / 83.
- J.A. Allan، **Renwable National Resources in the Middle East**. In John Clarke and James Haward Boward Bowen Change and Development in the Middle East، Methuen and Co., 1981.
- Paul Y Hammourd. **An Introductory Perspective on the Middle East Y.N.Y Elsevier**, 1972.
- William R. Thompson، (1981)، **Delineating Regional Subsystems: Visit Networks and the Middle Eastern Case**، International Journal of the Middle East، Vol. 13.

ARAB POLITICAL SYSTEM: BETWEEN REGIONALISM AND NATIONALISM

(1967-2009)

By:

Ahmed Flaih Hamoud Al – Klarabsheh

Supervisory

Dr. Ghazi Rababah

Abstract

This study aimed at analyzing and examining the current situation of the regional Arab political system in terms of internal turmoil's and pressures and regional and international variables which have affected the Arab political move on the Arab political systems level in order to del with regional and nationalism concepts rough the period of 1967 – 2009.

Regionalism concepts has been adopted and practiced as a result of internal circumstances relevant to sovereignty and independence. In addition to external factors relevant to the superpower countries policy. At the same time the calls decrease for Arab nationalism due to inability of Arab countries to comprend the transformation of the Arab political thinking and their inability to formulate an applicable theory and strategy during that period despite of what sole Arab county faces from challenges affect on its political existence.

The periods or stages that system passed through of important social and political shifts have affected on the pattern of Arab – Arab relations ships, and its external relations. Thus, it formed in its totality a set of important variable to Arab countries.

This is a distinguished study by is attempt to analyze the factors and variable which have affected the development of the Arab regional system within a frame of analyzing and understanding the dimension at the relationship between the argument of Nationalism and interest of one

country, through the analysis of issues that affected Arab nationalism within Joint Arab actions, and the extent of its influence by Regionalism factor as a Primary determinant to enhance cooperation among Arab countries and the attempt to formulate an intellectual and modern view of the Arab Nationalism as a unifying conceptual of unity, cooperation and integration concepts.

This study attempts to answer and essential enquiry namely:

What is the effect of political awareness level of the Arab nationalism and regionalism wit Arab political system on practicing of, in order to implement these concepts on the light of political conditions of each Arab state and the current era requirement through which this systems passes through.

This study achieved the results of the Arab political system in the current era lacks to the minimum level coordination in the Arab cooperation arena, in major problems in particular in the regional Arab system, while Arab nationalism has witnessed during several various stages since the first lunch of calling for it until now. In II GOs and 1970s has enhanced however it started to slide back after that clearly.

This study recommends that Arab Universities and Arab research centers to conduct analysis of the Arab world current status in order to determine challenges and risks which the Arab world faces. Thus, through its result it is possible to reach the point of importance to lunch Arab nationalism from any of Arab unity pillars.